الصفقة
الاقتصادية

العدد (18) مايو - يونيه 2023

30 يونيو..
بناء الإنسان

الحوار الوطني.. والجمهورية الجديدة

بقلم:
إيمان عريف

تعد دعوة الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2022 إلى حوار سياسي حول أولويات العمل الوطني خطوة جديدة في بناء نموذج مصري في الانفتاح والإصلاح السياسي، في إطار بناء الجمهورية الجديدة.

كان الرئيس السيسي قد دعا إلى حوار سياسي حول أولويات العمل الوطني في المرحلة المقبلة، في السادس والعشرين من أبريل من العام الماضي، أثناء حفل إفطار الأسرة المصرية، ليفتح الباب أمام كل المجتمع بجميع طوائفه ودياناته وتوجهاته السياسية للمشاركة برأيه في وضع خريطة ديمقراطية جديدة في حوار وطني مشترك يستمع إليها الخبراء في كل المجالات، ليتم صياغتها وعرضها علي القيادة السياسية,

وأكد الرئيس السيسي أن «المخرجات التي سيتم التوصل إليها في الحوار الوطني بالمحور السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي وداخل صلاحياته طبقًا للدستور والقانون سيقوم بالتصديق عليها، قائلا إن «كل ما يدخل في صلاحيات الرئيس والدولة نتحرك ونصدر قرارات سيتم التوقيع عليها دون قيد أو شرط طالما هي داخل صلاحيات المسئولية دستوريًا وقانونيًا». وأضاف: «أما المخرجات التي ليست في داخل صلاحيات الرئيس سيتم إحالتها إلى البرلمان للتحرك فيها».

الحوار الوطني لا يعني بالتأكيد طرح المشاكل والرؤى فقط، بل وإيجاد حلول ووضع قوانين تحل أزمات الحياة بشكل سريع. وهو حوار مستقل يدير نفسه بنفسه دون تدخل من أي من سلطات الدولة، وبلور الحوار 113 قضية تعبر عن أولويات الشعب المصري في كافة المحاور السياسية والاقتصادية والمجتمعية.

ويستلزم الحوار بين الثقافات تبادل الأفكار والاختلافات بنية تطوير الفهم المتعمق عن مختلف التصورات. ووفقاً لما ذكرته اليونسكو، فالحوار بين الثقافات يعزز التماسك الاجتماعي ويساعد على خلق بيئة موصلة إلى التنمية المستدامة.

ضم جدول الجلسات كل الملفات التي تهم المجتمع من قضايا مجتمعية وحقوق الإنسان والمواطنة وتشريعات وقوانين واستثمار واقتصاد والقواعد المنظمة للإعلام، وفتح مناقشة القضايا الوطنيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة والتربويَّة وغيرها، وطرحها من خلال قنوات الحوار الفكري وآلياته، وتشجيع أفراد المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني على الإسهام والمشاركة في الحوار الوطني، وكذلك الإسهام في صياغة الخطاب الإسلامي الصحيح المبني على الوسطيَّة والاعتدال.

وأخيرًا وليس آخرا الحوار الوطني فرصة لم تحدث من قبل أن يجلس كل أفراد المجتمع ليناقش كيف تبني جمهورية جديدة داخل حوار وطني ديمقراطي

الصفقة
الاقتصادية
مجلة اقتصادية شهرية
العدد (18) مايو - يونيه 2023

صاحب الامتياز ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إيمان عريف
إخراج وتصميم
شريف زهير
رئيس قسم التصوير
محمد سويلم
جرافيك
محمد رمضان

www.safqa.news

المراسلات
43 ب شارع ايران - الدقي
تليفون:
01008007198
E-mail:
safqanews@gmail.com

أسعار المجلة
مصر 25 جنيها - السعودية 20 ريالًا - الإمارات 20 درهمًا - مسقط 2 ريال - الكويت 2.5 دينار - البحرين 2 دينار - لبنان 10000 ليرة المملكة المتحدة 6 جنيهات استرلينية

تصدر برقم 1162332
ترخيص أجنبى - لندن

LMD تدشن حجر الأساس لـ« Cairo Residences W» و« Cairo W» بمشروعها الواعد Ninety One بالقاهرة الجديدة

28

«فوربس» تكشف قائمة أقوى 50 شركة في مصر

48

«إيوان العقارية».. فكر جديد يعيد صياغة العقار

22

الحكومة جادة في حل المشكلات التي تعوق الاستثمار

P.46

البنك المركزي: 55.27 مليار جنيه صافي أرباح البنوك بنهاية مارس الماضى

36

نحو عالم خال من الدخان

50

30 يونيو.. بناء الإنسان

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان مكون رئيسي من خطط التنمية

تحتفل مصر بمرور 10 سنوات على ثورة 30 يونيو، بعدما أنجز الشعب المصري الكثير، في بناء الدولة الوطنية.. دولة 30 يونيو، والتي قامت عبر مظاهرات شعبية كانت الأكبر في تاريخ مصر والعالم للتخلص من حكم جماعة الإخوان الإرهابية، واستطاعت الدولة خلال السنوات الماضية تحقيق العديد من الإنجازات والمشروعات القومية.

وقد حان الوقت الآن لبناء الإنسان الذي يضمن لهذه الدولة البقاء قوية متماسكة، وقد تعهد الرئيس عبدالفتاح السيسي أمام مجلس النواب بمنح الأولوية في سنوات ولايته الثانية للعمل علي إعادة بناء الإنسان المصري عن طريق برامج ومشروعات كبري للتحديث والتنمية في ملفات هامة هي التعليم والصحة والثقافة، فحماية الوطن يبدأ من حماية الأفراد من خلال رفع الوعى وزيادة الإدراك بالقضايا المثارة، ومن خلال الانفتاح على الثقافات والتجارب في الدول المختلفة.

تعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة.. وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام

جاء في خطاب الرئيس السيسي في مجلس النواب بمناسبة أداء اليمين الدستوري أن بناء الإنسان المصري سوف يكون على رأس أولويات الدولة خلال الفترة الرئاسية الثانية بعد أن كانت الأولوية في الفترة الأولى لبناء وتجديد البنية التحتية القومية وتنفيذ المشروعات القومية الكبرى وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وقال أن مشروع بناء الإنسان المصري سوف يعتمد على ثلاثة محاور رئيسية هي التعليم والصحة والثقافة.

وعمل الرئيس السيسي منذ اللحظة الأولى التي تولى فيها مهام منصبه قد وضع خطة عمل قائمة على الإسراع في الإصلاح على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والمجتمعية بجانب المواجهة الأمنية للمخاطر التي تحيق بمصر، حيث قال: «كانت خطتنا الطموحة لإطلاق حزمة من المشروعات القومية العملاقة التي تهدف لتعظيم أصول الدولة وتحسين بنيتها التحتية وتوفير فرص عمالة كثيفة تسير بالتوازي مع مخطط شامل للإصلاح الاقتصادي لمواجهة التراجع الكبير في مؤشرات الاقتصاد العام والتي ارتبطت به شبكة من برامج الحماية الاجتماعية لمواجهة التآثار السلبية الناجمة عن هذه الإصلاحات».

جهود كبيرة

وخلال السنوات العشر الماضية، ومنذ ثورة 30 يونيو 2013، بذلت الدولة مجهودات كبيرة لمعالجة وضع اقتصادي متردي قبل عملية الإصلاح الاقتصادي، تمثل في نمو منخفض مصحوب ببطالة مرتفعة، وخلل في ميزان المدفوعات، وعجز في الموازنة العامة، الأمر الذي دفع إلى إطلاق برنامج إصلاح اقتصادي شامل تضمن إصلاحًا ماليًا ونقديًا يرتكز على تشجيع النمو بقيادة القطاع الخاص، وإصلاح هيكلي يرتكز على تعزيز مرونة الاقتصاد وتعزيز الحماية الاجتماعية وإعطاء الصبغة الاجتماعية الاهتمام الأكبر من خلال إصلاح منظومة الدعم، والتركيز على شعور المواطن بثمار الإصلاحات.

خطط التنمية

ووضعت الدولة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات الماضية في ظروف غاية في الاستثنائية يمر بها العالم من أزمة جائحة «كوفيد- 19»، وارتفاعات الأسعار، واضطراب سلاسل الإنتاج، فضلا عن الأزمة الجيوسياسية «الحرب الروسية الأوكرانية» والتي ألقت بالمزيد من التداعيات على كل دول العالم، وخاصة الدول ذات الاقتصاديات الناشئة والنامية.

واعتمدت الدولة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، كمكون رئيسي من مكونات هذه الخطط، فضلا عن الحق في التنمية الذي يأتي في مقدمة الأولويات المصرية في إطار التوجه الأعم والأشمل للدولة لضمان حقوق الإنسان، حيث يتم التأكيد على هذا الحق في كل وثائق خطة الدولة وتقارير التنمية البشرية، وهو ما يتجسد في رؤية مصر 2030.

إطلاق المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي بهدف تحويل مسار الاقتصاد ليصبح اقتصادًا إنتاجيا

معدلات النمو

وعملت الدولة على دفع معدلات النمو الاقتصادي، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية في كل القطاعات عبر الترويج لخريطة مصر الاستثمارية، إلى جانب تعزيز البنية

التكنولوجية والتحول الرقمي والشمول المالي، وتعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة فضلا عن إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام، مع العمل على دعم استقرار معدلات الدين العام، ما دعم قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق نمو متوازن ومستدام، لتصبح مصر واحدة من أسرع الاقتصاديات نموا في المنطقة، والملاذ الآمن للمستثمرين، ما أكسبها ثقة كبرى من جانب المؤسسات الاقتصادية الدولية.

إصلاحات هيكلية

واستهدفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية خلال السنوات الماضية تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية في الاقتصاد المصري، والذي يمثل المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، الذي يستهدف تحويل مسار الاقتصاد المصري ليصبح اقتصادا إنتاجيا.

كما تم تنفيذ الخطة التنفيذية لتنمية الأسرة المصرية، والتي تشمل بعدين رئيسيين هما، ضبط النمو السكاني، والارتقاء بجودة حياة المواطن كالتعليم، والصحة، وفرص العمل، والتمكين الاقتصادي، والثقافة، هذا بالإضافة إلى رفع كفاءة الإنفاق العام والتوسع في تطبيق «خطط وموازنات البرامج والأداء» من خلال قانون التخطيط العام، ورفع كفاءة الإنفاق الاستثماري للدولة من خلال «المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية.

ونتج عن تلك إنجاز العديد من المبادرات والبرامج والمشروعات الاستراتيجية والمبادرات بقطاعات الصحة، والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. واهتماما من الدولة بتحقيق التنمية الريفيّة المتكاملة، وضعت الدولة مبادرة حياة كريمة التي تعكس تحولا جذريا غير مسبوق للريف المصري باستهدافها توفير احتياجات القرى المصرية من البنية الأساسيّة والخدمات العامة، وتهيئة سبل تحسين الدخل ومستوى المعيشة اللائق للمجتمعات الريفية، حيث تعمل الدولة حاليا على استكمال تنفيذ المرحلة الأولى من المبادرة والبدء في تنفيذ المرحلة الثانية منها لتوسيع نطاقها الجغرافي لتغطية 1600 قرية.

القطاع المصرفي

وشهد القطاع المصرفي تطورًا عبر خطط ومبادرات عززت بشكل أكبر دور البنوك في مشاريع التنمية، وأطلق البنك المركزي العديد من المبادرات أثرت إيجابا على تمويل مشروعات، مما ساهم في توفير فرص عمل ومن بين هذه المبادرات المهمة مبادرة تمويل الشركات والمنشآت من القطاع الخاص العاملة في الأنشطة الصناعية والزراعية لدعم القطاعات الإنتاجية بسعر عائد مخفض 11% متناقص بقيمة إجمالية 150 مليار جنيه.

كما وجه البنك المركزي البنوك نحو إدراج مفاهيم الاستدامة والتمويل المستدام في العمليات الداخلية للبنوك، وكذلك أنشطة التمويل والاستثمار من خلال العديد من الإجراءات والمبادرات والتعليمات الرقابية التي تعزز مفاهيم الاستدامة لدى البنوك.

السندات الخضراء

ويعد إصدار السندات الخضراء سبيلاً جديدًا لتحقيق أهداف الدولة الاستراتيجية من خلال دخول أسواق جديدة وتوسيع أفق المستثمرين، ويعزز ذلك إصدار سندات «الباندا» المستدامة في السوق المالية الصينية، وتسهيل وصول الدول النامية إلى الأسواق المالية بتكاليف منخفضة. كما انضمت مصر مؤخرا إلى سلسلة من المؤشرات العالمية منها: مؤشر «فوتسي راسل» للأسواق الناشئة، و«جي. بي. مورجان»، و«جي. بي. أي» للأسواق الناشئة.

برنامج الطروحات

وتنفذ وزارة المالية حزمة متكاملة من الإصلاحات؛ لتعزيز المسار الاقتصادي الآمن وذلك عبر حزمة إجراءات مالية ونقدية وهيكلية؛ للتعامل الإيجابي مع توفير الاحتياجات التمويلية الخارجية للبلاد، إضافة إلى الالتزام الكامل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي.

تبنت وزارة المالية برنامج «الطروحات الحكومية» يأتي في إطار وثيقة سياسة ملكية الدولة؛ الأمر الذي يفتح آفاقًا للاستثمارات الأجنبية، ويعزز شراكة القطاع الخاص، ويستهدف حصيلة بقيمة 2 مليار دولار قبل نهاية العام المالي الحالي.

الصادرات

وتنفذ مصر رؤية واضحة لمضاعفة الصادرات المصرية؛ خلال السنوات المقبلة لتصل إلى الهدف 100 مليار دولار وهو هدف محوري للحكومة ما يدعم موارد النقد الأجنبي بزيادة الصادرات.

ووضعت وزارة المالية خطتها الاستراتيجية التي اشتملت على حزمة من الإصلاحات الهيكلية على مستوى السياسات المالية الكلية ضمت أهدافًا وبرامج ومشروعات وأطر تنفيذية على نحو دقيق، ولقد جاءت هذه الخطة الاستراتيجية متسقة مع رؤية مصر 2030، ومع أهداف البرنامج الاقتصادي المصري الذي كانت الوزارة شريكًا فاعلًا في وضعه وتنفيذه حتى تتكامل خطط الدولة واستراتيجياتها وتصب جميعها في تحقيق الأهداف العليا التي تبتغيها مصر.

النقل

تسعى مصر للتحول لمركز للتجارة العالمية واللوجستيات، للاستفادة من موقع مصر الجغرافي الفريد على البحرين الأحمر والمتوسط ووجود أهم ممر ملاحي عالمي فيها وهو قناة السويس وبهدف أن تكون مصر بالموقع الطبيعي لها كمحرك للتجارة العالمية، وأن تكون كافة تلك الاستثمارات بقطاع الموانئ وتنمية ظهيره بأموال مصرية خالصة على أن يتم طرح تلك المشروعات للإدارة والتشغيل مع القطاع الخاص المصري والعالمي للوصول للهدف الرئيسي وهو جعل مصر مركزا للتجارة العالمية واللوجستيات.

وتعمل مصر من خلال وزارة النقل، على إضافة أرصفة جديدة بإجمالي أطوال 65 كم بأعماق تتراوح من 15إلى 18 مترًا، ليصل إجمالي أطوال الأرصفة في الموانئ البحرية إلى 100 كم، بالإضافة إلى إنشاء حواجز أمواج بأطوال 15 كم وتعميق الممرات الملاحية، لتستوعب الموانئ 400 مليون طن سنويًا بدلًا من 185 مليون طن و40 مليون حاوية مكافئة سنويًا بدلًا من 12 مليون حاوية مكافئة. ونفذت وزارة النقل 80 مشروعا بالموانئ بتكلفة 129 مليار جنيه، بمشاركة 100 شركة من القطاع الخاص.

ومن المحاور الهامة لتطوير النقل البحري، تطوير الأسطول المصري سواء من حيث الحمولات أو تنوع المراكب وقدرتها، حيث تقوم وزارة النقل بتطوير الأسطول التجاري المصري عن طريق تطوير شركات (الملاحة الوطنية والقاهرة للعبارات والجسر العربي)، حيث من المستهدف إضافة 6 سفن بمواصفات عالية التكنولوجيا الأسطول شركة القاهرة للعبارات كالسفن متعددة الأغراض وسفن الدحرجة والركاب، بالإضافة لقيام وزارة النقل بتطوير شركات الملاحة الوطنية الأخري.

كما نفذت وزارة النقل المشروع القومي للطرق، وتم إنشاء طرق جديدة بإجمالي أطوال 7000 كم وازدواج 10 آلاف كم طرق أخرى، حيث تم تخصيص 530 مليار جنيه للطرق والكباري، وتعمل هذه الطرق على ربط كافة

100

مليار دولار صادرات.. هدف محوري للحكومة خلال السنوات المقبلة

أطلق البنك المركزي العديد من المبادرات أثرت إيجابا على تمويل مشروعات مما ساهم في توفير فرص عمل

يعد إصدار السندات الخضراء سبيلاً جديدًا لتحقيق أهداف الدولة الاستراتيجية من خلال دخول أسواق جديدة وتوسيع أفق المستثمرين

المناطق الصناعية والزراعية والسكنية بموانئ مصر لترسم شبكة طرق متكاملة.

حصدت مصر عددًا من الجوائز الدولية، في مجال النقل، وأشادت كبريات المؤسسات الدولية بالإنجازات في هذا القطاع الحيوي، وقد تقدمت مصر 5 مراكز في مؤشر الفرص اللوجستية الدولية عام 2020 بفضل جودة البنية التحتية لتحتل المركز الـ23، مقارنة بالمركز 28 عام 2019، فضلًا عن حصول مصر على الجائزة المُميزة من بنك التنمية الإفريقي لبناء الطرق لعام 2020.

الصحة

تطوير استراتيجية المنظومة الصحية اعتمدت على 3 محاور «تطوير البنية التحتية، تطوير الخدمات الصحية، الاستثمار في العنصر البشرى»، تضمن المحور الأول إنشاء وتطوير المستشفيات والمراكز الطبية والوحدات الصحية المتخصصة وتوطين صناعة الدواء محليًا.. حيث تم تطوير ورفع كفاءة وإنشاء 965 مشروعا بتكلفة إجمالية 91 مليار جنيه، ومن المستهدف خلال عام 2023 تطوير وإنشاء 53 مستشفي بتكلفة 27 مليار جنيه، وتنفيذ 3 مستشفيات بتكلفة 14.1 مليار جنيه خلال عام 2024، و14 مستشفي بتكلفة 19.56 مليار جنيه خلال عام 2025.

وتحقيق العديد من الإنجازات على مستوى تطوير البنية التحتية خلال الفترة الماضية وعلى رأسها إنشاء المركز المصري للتحكم في الأمراض «Egypt CD» والذي يعد تطورًا كبيرًا في منظومة البحث العلمي، من خلال رصد الأمراض الوبائية وغير الوبائية، لاتخاذ إجراءات مسبقة في مقاومتها والوقاية منها، فضلًا عن الاهتمام بتطوير العمل والخدمات المقدمة من خلال وحدات الرعاية الأولية بمختلف المحافظات، من خلال إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وتطوير خدمات الرعاية الأولية والتي تبلغ عددها 5 آلاف و436 منشأة بالمحافظات، مؤكدًا أهمية وحدات الرعاية الأولية التي تقدم بها الخدمات الصحية لكافة أفراد الأسرة المصرية بمختلف أعمارهم..حيث تم البدء بـ 231 وحدة رعاية أولية كمرحلة أولى ضمن المبادرة ومن المقرر الانتهاء من باقي الوحدات بنهاية عام 2024.

وتم تطوير عدد من المنشآت الطبية الضخمة، لتصبح مقرات ارتكاز علاجية لكافة المحافظات، مثل مدينة النيل الطبية «معهد ناصر للبحوث والعلاج» والذي تعمل الوزارة على قدم وساق للانتهاء من تطويره ليصبح قبلة الشرق الأوسط في تقديم الرعاية الصحية المتميزة بطاقة استيعابية أكثر من 1600 سرير و45 غرفة عمليات و120 عيادة خارجية في مختلف التخصصات الطبية، ومن المقرر الانتهاء منه خلال عامين بتكلفة مبدئية تقدر بـ 8.5 مليار جنيه

وإنشاء معهد القلب القومى الجديد لاستيعاب الزيادة في هذا المرض والتعامل معه، بإجماليعدد أسرة 490 سريرا، بتكلفة 3 مليارات جنيه، فضلًا عن إنشاء مبني المعامل المركزية الجديد، بتكلفة 1.3 مليار جنيه، ومدينة الطب النفسى وعلاج الإدمان وطب المسنين بإجمالي عدد أسرة 950 سريرا على مساحة 50 فدانا بتكلفة 5 مليارات جنيه، فضلًا عن مستشفي أم المصريين الذي يعد أول مستشفي يدعم البناء الأخضر في مصر، بتكلفة 3.8 مليار جنيه. وإطلاق 14 مبادرة رئاسية في كافة التخصصات الطبية، وقدمت 132 مليون خدمة طبية لـ 93 مليون مواطن بتكلفة 32.2 مليار جنيه، وحلول على المدى المتوسط والبعيد من خلال مبادرة حياة كريمة، ومنظومة التأمين الصحي الشامل.

الغاز والبترول

عززت مصر من دورها كمركز إقليمي لتجارة وتداول الغاز الطبيعي والبترول باعتبارها حلا جاهزًا لتلبية جانب مهم من الطلب على الغاز الطبيعي في القارة الأوروبية إثر التحديات الناجمة عن أزمة الطاقة العالمية، فقد عمل القطاع على استغلال المقومات التنافسية التي تتمتع بها مصر لتطويع أزمة الطاقة ومواجهتها وتعزيز التعاون الإقليمي وهو ما أسفر عن تتويج تلك الجهود بزيادة صادرات الغاز من مصر إلى الأسواق الأوروبية عبر مصانع إسالة وتصدير الغاز المصرية بما يقارب مرة ونصف خلال العام الماضي في مؤشر قوى على تعزيز مصر لمكانتها الإقليمية في مجال الطاقة كمركز محوري لاستقبال الغاز الطبيعي من شرق المتوسط وإعادة تصديره إلى الأسواق الخارجية وعلى الأخص الأسواق الأوروبية.

كشفت وزارة البترول والثروة المعدنية، تنفيذ 53 مشروعًا في مجال تنمية وإنتاج الغاز الطبيعي والزيت الخام على مدار السنوات التسع الماضية باستثمارات إجمالية حوالى 34 مليار دولار، وفي مقدمتها مشروع تنمية حقل ظهر للغاز الطبيعي الذي افتتحه الرئيس عبدالفتاح السيسي في يناير 2018 بعد نجاح خطة الإنتاج المبكر من الحقل في ديسمبر 2017 في إنجاز فريد من نوعه للدولة وقطاع البترول والغاز الذي وضع الحقل على الإنتاج في

تسعى مصر للتحول لمركز للتجارة العالمية واللوجستيات، للاستفادة من موقع مصر الجغرافي الفريد

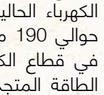

من المحاور الهامة لتطوير النقل البحري تطوير الأسطول المصري سواء من حيث الحمولات أو تنوع المراكب وقدرتها

توقيت قياسي غير مسبوق مقارنة بالحقول المثيلة عالميًا.

وأوضحت أنه يجرى تنفيذ عدد من المشروعات لتنمية حقول الغاز الطبيعي والزيت الخام بتكلفة إجمالية حوالى 1.9 مليار دولار من أهمها تنمية حقول شمال سيناء (مرحلة ثالثة)، المرحلة العاشرة لغرب الدلتا للمياه العميقة، مشروع تنمية غرب البرلس، وتنمية حقل صفا.

الكهرباء

وبلغ إجمالي استثمارات مشروعات توزيع الكهرباء الحالية والمستقبلية منذ عام 2014 حوالي 190 مليار جنيه، وتم تعزيز الاستدامة في قطاع الكهرباء من خلال تطبيق تقنيات الطاقة المتجددة، حيث تم تنفيذ مشروعات كبيرة لتوليد الكهرباء من الرياح والطاقة الشمسية، مما ساهم في تنويع مصادر التوليد وتقليل اعتمادية مصر على الوقود الأحفوري، وتم بناء مزارع رياح كبيرة في رأس غارب وغرب النوبارية، وتم تنفيذ محطة كهروضوئية عملاقة في بنبان.

وتعمل وزارة الكهرباء على تنفيذ استراتيجية الطاقة حتى عام 2035 والتي تهدف إلى تحقيق توازن بين مصادر الطاقة المتجددة والأخرى التقليدية، وتعزيز الاستدامة البيئية وتحقيق التحول نحو اقتصاد صديق للبيئة، وتأتي هذه الخطوة في إطار التزام مصر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعتبر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر من أهم الأسس لتحقيق هذا الهدف، حيث تعتمد على مصادر طبيعية متجددة ولا تسبب انبعاثات ضارة للبيئة.

ومن المتوقع أن تساهم هذه الإستراتيجية في تحقيق تحول كبير في قطاع الطاقة بمصر، حيث ستزيد نسبة الطاقة المتجددة في مزيج القدرات الكهربائية إلى 42% بحلول عام 2035، ويجري العمل على تحديث الإستراتيجية لتشمل أيضًا الهيدروجين الأخضر كجزء أساسي من مصادر الطاقة المستدامة في البلاد.

الأمن الغذائي

في ديسمبر 2015، أطلاق الرئيس عبد الفتاح السيسي، الإنجازات في القطاع الزراعي، بإعطاء إشارة البدء في المشروع القومي لاستصلاح المليون ونصف المليون فدان؛ لبناء مجتمعات عمرانية جديدة قائمة على الزراعة من واحة الفرافرة. وتم تنفيذ المشروع القومي للصوامع؛ ما أدى إلى زيادة قدرة الدولة في زيادة السعات التخزينية؛ لترتفع من 1.4 مليون طن في 2014 إلى 5.5 مليون طن حاليًا.

53

مشروعا لتنمية وإنتاج الغاز والبترول.. و30 مدينة جديدة باستثمارات 690 مليار جنيه

وأطلقت وزارة الزراعة، ممثلة في مركز البحوث الزراعية، المشروع القومي للغذاء لإنشاء 100 ألف صوبة زراعية، لبناء مجتمعات زراعية تنموية متكاملة، وسيادة مفهوم الجودة الفائقة للمنتجات الطازجة محليا، خالية من الملوثات، وتوافر زهور القطف بالأسواق المحلية بكميات تسمح بزيادة تداولها، فضلًا عن السماح للإحلال التدريجي بالإنتاج من الحقل المكشوف بإنتاج عالي الجودة من الصوب، وتعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه.

كما تم تفعيل البرنامج الوطني لإنتاج تقاوي محاصيل الخضر من خلال استنباط وتسجيل 26 من الهجن والأصناف الجديدة لمحاصيل الخضر للتداول التجاري في السوق المصرية لـ10 محاصيل ما يؤدي إلى تقليل فاتورة الاستيراد وخفض تكلفة التقاوي، فضلًا عن التعاون مع شركات إنتاج التقاوي بالدول الأجنبية للشراكة في إنتاج تقاوي الأصناف المتميزة من هجن محاصيل الخضر في مصر.

ويعد مشروع تحديث نظم الري والتحول من الري بالغمر لنظم الري الحديثة من أهم المشروعات القومية التي تحظى باهتمام ومتابعة من الرئيس عبدالفتاح السيسي، حيث يتم تنفيذ المنظومة عن طريق التحول من الري بالغمر إلى نظم الري الحديثة مثل الري بالرش أو التنقيط أو الري المحوري من خلال مرحلتين، الأولى يجري تنفيذها حاليا على أرض الواقع في حوالي مليون فدان مناصفة بين وزارتي الزراعة والري، والأخرى، التوسع في تأهيل الترع، والذي يتم بالفعل من وزارة الري.

أطلقت وزارة الزراعة، المشروع القومي للغذاء لإنشاء 100 ألف صوبة زراعية، لبناء مجتمعات زراعية تنموية متكاملة

المرأة

حرصت الدولة المصرية على إطلاق الاستراتيجيات والمبادرات والبرامج المجتمعية الداعمة للمرأة، مما أسهم في بناء قدراتها وتمكينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وإدماجها كعنصر فاعل ورائد في خطط التنمية المستدامة، فضلًا عن الحفاظ على تلك المكتسبات من خلال وضع إطار تشريعي ومؤسسي داعم لحقوقها، مع الحرص على الارتقاء بدورها في شتى المجالات، وتعزيز قدرة المرأة على مواجهة التحديات من خلال تحفيز المساواة في المجتمع وتكافؤ الفرص، لتعكس تلك الجهود حجم رهان الدولة على المرأة المصرية وقدرتها على الاضطلاع بجدارة بالعديد من الإنجازات، إلى جانب دورها في الحفاظ على نسيج المجتمع وروابطه.

اعتمدت الدولة في عام 2017، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، حيث شملت التمكين السياسي للمرأة وتعزيز أدوارها القيادية من خلال تحفيز المشاركة السياسية لها بكافة أشكالها، بالإضافة إلى تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية.

كما تشمل محاور الاستراتيجية أيضًا، التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تنمية قدراتها لزيادة مشاركتها في قوة العمل وتحقيق تكافؤ الفرص في التوظيف، إلى جانب التمكين الاجتماعي للمرأة من خلال تعزيز مشاركتها اجتماعيًا، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضدها أو التي تضر بها، بالإضافة إلى حماية المرأة من خلال القضاء على كافة أشكال العنف ضدها والظواهر التي تهددها.

مدن جديدة

وتبنت الدولة مخططًا استراتيجيًا للتنمية العمرانية في مصر، يستهدف زيادة مساحة المناطق المعمورة، وإنشاء التجمعات العمرانية والمدن الحضارية، بهدف تخفيف الازدحام عن المدن القديمة، ومجابهة الزيادة السكانية المطردة، شهدت مصر إنجازات ومعدلات تنفيذ كبيرة للمشروعات القومية الكبرى خلال السنوات الماضية،وتعد الخطة القومية لإنشاء المدن الجديدة هي الحل الأنسب للتوسع العمراني، واستيعاب الكثافة السكانية المتزايدة وحل مشكلة الإسكان. وتم تم الانتهاء من العديد من مشروعات الإسكان والبنية الأساسية والخدمات بمناطق توسعات التجمعات العمرانية القائمة، وتم البدء في تنفيذ 14 تجمعًا عمرانيًا جديدًا في شتى أنحاء الجمهورية، وبلغ عدد المدن الجديدة، داخل الدولة حوالي «30 مدينة جديدة»، بإجمالي استثمارات 690 مليار جنيه، ويتم حاليًا تنفيذ 22، بالإضافة إلى 8 مدن أخرى مخطط تنفيذها، وتهدف مشروعات «مدن الجيل الرابع»، إلى تخفيف الضغط على المدن القائمة، توفير مسكن مناسب لكافة الفئات، توفير مجتمعات عمرانية تشمل مناطق تجارية وصناعية، بالإضافة إلى توفير الملايين من فرص العمل، وتبلغ المساحة الإجمالية للمدن الجديدة، 580 ألف فدان، بينما يبلغ عدد السكان المستهدف نحو 30 مليون نسمة، بجانب توفير ملايين فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وأتاحت الدولة ممثلة في وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، عددا كبيرا من المشروعات السكنية، داخل المدن الجديدة، لانتقال السكان إليها والاستقرار بها.

مصر مركز محورى لاستقبال الغاز الطبيعى من شرق المتوسط وإعادة تصديره للأسواق الخارجية

السياسة الخارجية

وفي مجال السياسة الخارجية، كانت الرؤية الثاقبة للرئيس عبد الفتاح السيسي في تعزيز علاقات مصر الدولية سواء الثنائية أو متعددة الأطراف بتشابكاتها وتوظيفها لصالح المواطن المصري ومستقبل أبنائه. وحرصت مصر منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم في عام 2014 على ترسيخ دورها الريادي والمحوري في عمقها الاستراتيجي الإفريقي، حاملة راية تسوية الأزمات والصراعات التي تقف عائقًا أمام التنمية والاستقرار في القارة الأم.

وعملت على تنشيط التعاون، بين مصر والأشقاء الأفارقة في كافة المجالات، فعادت تمركز مصر في القارة ليس فقط استنادا إلى صفحات التاريخ وخطوط الجغرافيا بل بترسيخ أسس واقعية للتعاون بين مصر والدول الإفريقية الشقيقة، على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والشعبية والإنسانية توظف فيه مصر إمكانياتها وعلاقاتها الدولية من أجل النهوض بالقارة الإفريقية بأسرها وتحقيق التنمية التي تنشدها شعوبها.

ففي الوقت الذي ينطلق فيه قطار الجمهورية الجديدة صوب التنمية والازدهار، حرصت مصر على العمل من أجل تحقيق التنمية في القارة من خلال تنمية المصالح المشتركة، والدفاع في كافة المحافل الدولية عن حق الدول الإفريقية العادل في النهوض والسلام والاستقرار والتقدم.

منطقة التجارة الحرة الإفريقية

إنجازات عدة حققتها الرئاسة المصرية للاتحاد الإفريقي حيث أطلقت مصر منطقة التجارة الحرة الإفريقية عقب بدء سريان اتفاقية التجارة الحرة القارية المنظمة لها،، وتسارعت الدول الإفريقية لإقامة تكتل اقتصادي بحجم 3,4 تريليون دولار يجمع 1.3 مليار شخص ليكون أكبر منطقة للتجارة الحرة منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية، وهو ما يقدم فرصة ذهبية لإحداث تحول اقتصادي وتنموي قي القارة.

وخلال السنوات العشر الماضية نجحت مصر في تبوؤ قيادة العديد من المنظمات والهيئات الإفريقية ومن بينها، رئاسة منظمة السوق المشترك للشرق والجنوب الإفريقي «الكوميسا» خلال المؤتمر الذي استضافته العاصمة الإدارية، والذي أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي خلاله تطلعه للعمل مع تجمع «كوميسا»، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين دوله بما يحقق طموحات أعضائه.

14

مبادرة رئاسية في كافة التخصصات الطبية قدمت 132 مليون خدمة طبية لـ 93 مليون مواطن

مجتمعات تنبض بالحياة

«أكام الراجحي» توقع بروتوكول تعاون بين مجموعة فنادق ومنتجعات IHG لإدارة وتشغيل فندق «VOCO» بمشروع «DOSE»

في إطار حرص الشركة على اختيار أفضل العلامات التجارية المميزة في مجال الفندقة في العالم لتلبية احتياجات عملاءها وتوفير أعلي معايير الرفاهية والاستمتاع للوصول إلى هدف الشركة الأساسي في توفير جودة حياة وسعادة داخل جميع مشروعاتها، وقعت شركة أكام الراجحي للتطوير العقاري بروتوكول تعاون مع مجموعة فنادق ومنتجعات «IHG» بمشروع Dose باكورة أعمال شركة أكام الراجحي بالسوق المصري بمنطقة رأس الحكمة بأحد أكثر الشواطئ والأماكن تميزا تحت العلامة التجارية « فوكو»» ليكون بذلك أول فندق يحمل هذه العلامة المميزة في عالم الفنادق على شاطئ البحر الأبيض المتوسط.

وقع العقد إدريس محمد، الرئيس التنفيذي لشركة أكام الراجحي، وهيثم مطر، رئيس مجموعة فنادق ومنتجعات IHG في منطقة الهند والشرق الأوسط وأفريقيا، بحضور الدكتور خالد عبدالغفار، وزير الصحة والسكان، أحمد عيسى، وزير السياحة والآثار، زايد بن عبدالله الأسمري، الملحق التجاري بالسفارة السعودية نيابة عن سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مصر السفير أسامة بن أحمد النقلي.

أكد أحمد عيسى، وزير السياحة والآثار، أهمية وجود شركة الراجحي في السوق المصري باعتبارها أهم الكيانات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط. وقال أن وزارة السياحة والآثار تهدف في إطار خطتها الحالية للنهوض بقطاع السياحة، إلى دعم القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي، وتمكينهم من المشاركة في هذه النهضة عن طريق تقديم المزيد من التيسيرات المتعلقة بالترخيص والتنظيم.

وذكر أن مصر تشهد حاليا نموا كبيرا في عدد الغرف الفندقية وفق الخطة الموضوعة لزيادة معدلات السياحة، حيث بلغ عدد السائحين في شهر أبريل الماضي من العام الحالي ٢٠٢٣ مليون و٣٥٠ ألف سائح، ويعتبر ذلك من أعلى المعدلات في تاريخ السياحة المصرية، مضيفا أنه من المستهدف وصول عدد الغرف الفندقية إلى نصف مليون مفتاح بحلول عام 2028، وتحتاج مصر إلى زيادة عدد الشركات الكبيرة لسرعة إحداث نمو سريع في هذه الصناعة.

ولفت أن الخطوة القادمة للوزارة هي التأكد من استفادة القطاع الخاص من قانون الاتحاد والغرف السياحية الذي أقره الرئيس عبد الفتاح السيسي، والذي يهدف إلى تمكين القطاع الخاص من تكوين مؤسسات مدنية، تستطيع تحويل الأفكار إلى دراسات تستخدم في التأثير على صانع السياسة، للمساعدة في تلافي الفجوات الموجودة في هذه الصناعة، بالإضافة إلى خلق بيئة صالحة لتنظيم هذه الصناعة المهمة.

ومن جانبه، أكد المهندس عبدالوهاب صالح الراجحي، رئيس مجموعة الراجحي السعودية والشريك المؤسس لشركة اكام الراجحي، أن توقيع مثل هذا الاتفاق يتماشى مع الرؤية والإستراتيجية الخاصة بالشركة في تنفيذ مشروع متفرد ومختلف بمنطقة الساحل الشمالي وترك بصمة مؤثرة في هذه المنطقة الواعدة والجاذبة للاستثمارات، مشيرا إلى أن مجموعة فنادق ومنتجعات IHG بشكل عام والعلامة التجارية فوكو بوجه خاص لهما مكانة عالمية مرموقة صاحبة البصمة المميزة والراسخة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا من خلال تواجدها في عدة مواقع في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ولذلك سيكون بمثابة خطوة قوية جدا كأول منتجع فندقي يحمل علامة « فوكو» على البحر الأبيض المتوسط، وسيساهم في تلبية رغبات عملاءنا في أن يكون المكان كما وعدنا أفضل واجهة ترفيهية والأكثر تميزا في مصر.

وأشار عصام منصور، رئيس مجلس إدارة شركة أكام الراجحي، إلى سعادته بالشراكة مع مجموعة فنادق ومنتجعات IHG، لتطوير منتج فوكو الجديد بمشروع الشركة « Dose » بالساحل الشمالي الغربي بمنطقة رأس الحكمة المميزة والساحرة، باعتبارها أحد أهم المناطق الاستثمارية على خريطة مصر السياحية خلال الفترة الحالية والمستقبلي، نظرا لجاذبية هذه المنطقة الساحرة التي تتمتع بثالث أفضل شاطئ على مستوى العالم، والتي اختارتها الشركة بعناية لإطلاق أولى مشروعاتها وهو مشروع Dose بإجمالي استثمارات تقدر بنحو 8 مليارات جنيه على مساحة 125 فدان بعدد من الخدمات الجديدة والمتفردة في هذه المنطقة الواعدة.

وأوضح «منصور» إن استراتيجية وخطط الشركة خلال الفترة المقبلة تعتمد على التوسع في أفضل المناطق الحيوية في مصر والتي تتماشى مع الخطط التنموية للدولة وخاصة في المدن الساحلية والجديدة، مما سيساهم بشكل مباشر في وضع مصر على خريطة السياحة العالمية ويحقق التنمية المستدامة بالمنطقة وانتقاء الخدمات المميزة والمتفردة لعملائها وهذا ما جعلنا نشهد توقيع هذه الشراكة مع مجموعة فنادق ومنتجعات IHG لإدارة وتشغيل فندق مشروع Dose بالساحل الشمالي باعتبارها العلامة الأكثر تميزا وسمعة طويلة الأمد ومستحقة عن جدارة على المستوى الإقليمي وحول العالم.،

وقال أنه بتوقيع هذا الاتفاق سيحقق الجانبين أفضل نتائج ممكنة لقاطني المشروع وللسياح الذين يقصدون مصر وسيعيشون تجارب حقيقية داخل منتج « فوكو» بالساحل الشمالي

عبدالوهاب الراجحي: الاتفاق يتماشى مع رؤية وإستراتيجية الشركة

عصام منصور: 8 مليارات جنيه استثمارات Dose على مساحة 125 فدان

إدريس محمد: منتجع «فوكو» يقدم فكر جديد ومبتكر لإنشاء منتجع ساحلى

على أرض مشروع Dose.

وأضاف أن فندق ومنتجع «فوكو» سيتكون من 300 غرفة فندقية وشاليهات وتوين هاوس على البحر مباشرة، ويوفر إطلالة بزاوية 360 درجة لا متناهية ومذهلة على الشاطئ ويقدم كافة الخدمات الترفيهية والسياحية للمشروع ومناظر طبيعية وبحيرات صناعية وحمامات سباحة ونادي صحي وممرات للجري وركوب الدراجات ومركز تسوق ومنتزه مائي «Dose أكوا بارك» لتوفير اعلي معدلات الراحة والسعادة لعملائنا

وقال إدريس محمد، الرئيس التنفيذي لشركة آكام الراجحي للتطوير العقاري، أن منتجع «فوكو» بمشروع Dose يقدم فكر جديد ومبتكر لإنشاء منتجع ساحلي يضاهي المنتجعات العالمية، ويوفر الحلول العملية والجوهرية لمعظم التحديات التي كان يقابلها عملاء منطقة الساحل الشمالي، مما يجعل التواجد داخل المشروع متعة حقيقية لراغبي الراحة والاسترخاء والرفاهية وجودة الحياة، مؤكدا أن التعاون مع مجموعة فنادق ومنتجعات IHG، التي تتمتع بمكانة إقليمية وعالمية بارزة، يشكل عنصر من عناصر الجذب الحقيقية للمشروع، لتقديم تجربة ضيافة متميزة تتماشى مع رؤية شركة أكام الراجحى في تقديم مشروع مختلف من حيث الفكر الفلسفي للشركة والمتمثل في «أنسنة العقار»» وتحويل المشروعات الخاصة بنا إلى مجتمعات تنبض بالحياة والسعادة ومن هنا خرج المفهوم الخاص باسم المشروع وهو Dose والذي يعنى الوصول داخل المشروع لأعلى مراحل السعادة من خلال تحليل لسيكولوجية الإنسان وطبيعته ودراسة الهورمونات الأربعة داخل المخ البشرى الخاصة بإفراز هورمون السعادة تلقائيا بمجرد تحقيق الأربع هرمونات المسببة للسعادة، هذا بالإضافة إلى مراعاتنا جيدا للتصميم والتخطيط للمشروع ليكون أحد أكثر المشروعات تنافسية وجاذبية للعملاء نظرا للمنافسة الشديدة المتوقعة في هذه المنطقة خلال الفترة المقبلة والتي سيحسمها المشروع وخدماته وامتيازاته الخدمية والترفيهية الفريدة من نوعها في المشروع ليكون أحد أكثر المشروعات تنافسية وجاذبية للعملاء من حيث الخدمات والأنشطة الترفيهية والفندقية تجعله الوجهة الأولى لراغبي الاستمتاع وقضاء وقت فريد ومميز داخل مشروع سياحي بمواصفات عالمية، على شاطئ بواجهة بحر ٤٠٠ متر، وسط مسطحات مائية واسعة ومناطق مفتوحة تمثل 70% من مساحة المشروع، ومساحة 9 فدان عبارة عن بحيرات صناعية لتقديم إطلالة مائية لكل الوحدات لتطل كافة الوحدات حتى البعيدة عن البحر، على الماء مباشرة بالإضافة إلى أن أكثر من 60% من الوحدات ترى البحر و30% برؤية وإطلالة كاملة للبحر و10% من الوحدات فقط على البحيرات وحمامات السباحة بالإضافة إلى وجود 30 كهف سياحي يحتوى على حمامات سباحة خاصة لضمان الخصوصية برؤية بانورامية.

وقال هيثم مطر، رئيس مجموعة فنادق ومنتجعات IHG في منطقة الهند والشرق الأوسط وأفريقيا، أنهم سعداء بإطلاق منتجع فوكو الساحل الشمالي في مصر، فلقد استقبلت الدولة ما يقرب من 5 ملايين سائح في الأشهر الستة الأولى من عام 2022، وتتطلع إلى تحقيق هدفها بالوصول إلى 30 مليون سائح سنويًا، في إطار خططها وإستراتيجيتها لعام 2030، الأمر الذي من شأنه أن يعزز أهمية بناء الفنادق الجديدة وزيادة عدد الغرف الفندقية، لافتا إلى أن مجموعة فنادق ومنتجعات IHG تتمتع بمكانة قوية وصلبة في مصر، وسيواصلون جهودهم في تقديم عروض متنوعة وفريدة من نوعها للضيوف الذين يزورون الوجهات المختلفة داخل مصر.

وأشار إلى آن العلامة التجارية «فوكو» تتمتع بمكانة مميزة، وتحظى برواج وجماهيرية كبيرة عبر مواقعنا بالشرق الأوسط، حيث تقدم تجربة متميزة للضيوف، مؤكدا على أن منتجع فوكو بمشروع Dose يعد الأول لدى المجموعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط الخلاب في الساحل الشمالي، وسيكون الخيار المفضل لزائري المنطقة، حيث يتيح «فوكو»» فرصة الاستمتاع بتجارب راقية من خلال فندق عصري واستثنائي، موضحا آن العلامة التجارية فوكو منذ انطلاقها في 2018، حققت نموًا سريعًا ووقعت اتفاقيات وتعاقدات متعددة في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا.

وأشار إلى أن مجموعة فنادق ومنتجعات IHG تعتبر من أهم شركات الضيافة العالمية ولديها 7 فنادق في مصر وتقوم بتطوير 10 فنادق أخرى، وتدير 81 علامة تجارية فندقية وتمتلك أكثر من 6000 فندق مفتوح في أكثر من 100 دولة، وأكثر من 1900 في طور التطوير والإنشاء.

نقلة نوعية

«السعودية المصرية للتعمير» تتعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لإطلاق المرحلة الثامنة من مارينا العلمين

محمد الطاهر: الإسناد الجديد شهادة ثقة جديدة في قدراتنا على إنجاز المهام وفقا لأعلى معايير الجودة

تحرص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على عقد شراكات استراتيجية مع أكبر الشركات العاملة في مجال التطوير والاستثمار العقاري، لذا أسندت الهيئة مهام البيع والتسويق الخاصة بالمرحلة الثامنة من مشروع مارينا العلمين (M8) بالساحل الشمالي إلى الشركة السعودية المصرية للتعمير، لخبراتها الكبيرة وتاريخها العريق في مجال التطوير والتسويق العقاري، من خلال تنفيذ وتطوير وتسويق أكثر من 50 مشروع عقاري متنوع (سكني،تجاري وسياحي) بمختلف محافظات مصر.

رحب المهندس محمد الطاهر، الرئيس التنفيذي للشركة السعودية المصرية للتعمير، باستمرار التعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية، لاستكمال ما تحقق من نجاحات مشتركة في العديد من المشروعات بمختلف محافظات مصر وداخل منتجعات مارينا، التي تعد أحد أبرز المشروعات السياحية في الساحل الشمالي، مؤكدا أن هذا الإسناد الجديد بمثابة شهادة ثقة جديدة في قدرات «الشركة السعودية المصرية للتعمير» على إنجاز المهام المطلوبة منها وفقا لأعلى معايير الكفاءة والجودة.

وأشار «الطاهر» أن «منتجع M8» هو أحدث وآخر مرحلة داخل مارينا، ويعد نقلة نوعية في مستوى المنتجعات السياحية في مصر، مشيرا إلى أنه من المقرر تسليمه خلال 3 سنوات.

وأوضح أن المشروع يمتد على مساحة حوالي 118 فدان في موقع شديد التميز حيث يحدها شمالًا واحدة من أكبر البحيرات بمنطقة الساحل الشمالي وتطل على لسان الوزراء وجنوبًا منطقة الآثار الرومانية قيد التطوير من قبل الجهات المختصة لتحويلها لمتحف مفتوح والذي يمتد على مساحة 62.2 فدان.

تبلغ المساحات البنائية بالمرحلة الجديدة نحو 152.5 ألف متر مربع، وتضم المرحلة الجديدة 669 وحدة سكنية مقسمة إلى أربعة مناطق، ثلاثة منها تتكون من (فيلات، توين هاوس، تاون هاوس) وشاليهات؛ بينما تتكون المنطقة الرابعة من عمارات سكنية لتلبية جميع

الاحتياجات بما في ذلك الخدمات ووسائل الراحة مثل حمامات السباحة وأماكن انتظار للسيارات وعدد 2 منطقة تجارية، بالإضافة إلى حديقة تراثية «هيراتيج بارك» تخدم على منطقة الآثار، ومرسى لليخوت وبحيرة للتنزه، وفندق 5 نجوم يتمتع بكل وسائل الراحة والرفاهية، بالإضافة إلى فندق «بوتيك» الذي يُطل مباشرة على البحيرة.

وأكد الرئيس التنفيذي للشركة السعودية المصرية للتعمير أن المنتجع تم تصميمه وفقا لأحدث التصميمات العالمية المعاصرة الخاصة بالمنتجعات السياحية الشاطئية، حيث يقام المشروع على نظام المصاطب المتدرجة مما يوفر رؤية بانورامية متميزة لكافة وحدات المشروع.

وقال أن الشركة نجحت خلال فترة وجيزة في بيع وحدات منطقة لابلاج داخل مارينا في العام الفائت بحوالي 400 مليون جنيه، مما يعكس الخبرة الكبيرة للشركة في مجال تسويق المشروعات العقارية الكبرى، والثقة الكبيرة التي تتمتع بها الشركة لدى عملائها.

من جانبه، أبدى المهندس خالد سرر، (رئيس جهاز القرى السياحية، سعادته بالتعاون مع الشركة السعودية المصرية للتعمير، مؤكدا أن الشركة تتمتع بتاريخ كبير وسجل حافل بالنجاحات يضعها ضمن قائمة أفضل شركات التطوير العقاري، مؤكدًا أن المرحلة الثامنة من مشروع مارينا تم التخطيط لها وفق أحدث الدراسات السوقية المتخصصة لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لملاك وحدات المشروع، فضلا عن توفير كافة الخدمات والمرافق في ظل خطة رفع كفاءة مارينا بصفة عامة.

تمويل الشقق

«الأولي».. أول شركة تمويل عقاري في مصر

أيمن عبد الحميد: 1.6 مليار جنيه حجم تمويلات الشركة المتوقع مع نهاية هذا العام

توقع الدكتور أيمن عبد الحميد، رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لشركة الأولي، أن يصل حجم تمويلات الشركة مع نهاية هذا العام إلي 1.6 مليار جنيه، مشيرا إلى اتجاه الشركة إلى مساعدة العملاء المتعثرين عن طريق إعادة الجدولة بدلا من اتخاذ الإجراءات القضائية، مؤكدا أنه ليس من الشركة التسبب في أضرار أي عميل.

يذكر أن شركة الأولي هي أول شركة تمويل عقاري أنشأت في مصر، بنص قانون 148 لعام 2001، وهي شركة بدأت النشاط الفعلي لها فبراير عام 2004، والشركة قدمت أكبر حجم تمويل للأفراد بما يقترب من 37 ألف عميل تم تمويلهم، خلال الفترة الماضية.

أضاف أيمن عبد الحميد أن التركيز في التمويل خلال الفترة الماضية كان علي محدودي ومتوسطي الدخل، ونسبة ما هو في المتوسط أو المرتفع كانت نسبة محدودة من إجمالي حجم التمويلات، وهذه الاستراتيجية تغيرت مع الإدارة الجديدة وتحديدا منتصف عام 2020، والتركيز كان لمساعدة كان فرد يحق له التمويل العقاري، والوحدة التي يريد أو يمولها مستوفاة الشروط أن يحصل عليه في أسرع وقت وبتيسيرات في الإجراءات، حسب شروط هيئة الرقابة المالية، وقانون التمويل العقاري.

ولفت «عبد الحميد» أن الشروط عبارة عن إثبات دخل العميل، بالطرق المعروفة لأن قسط التمويل لابد ألا يزيد عن 50% من الدخل، مهما كانت مهنته موظف أو أعمال حرة أو تاجر وغيره، وبناء علي الدخل يتم تحديد إجمالي القرض، ولا يشترط أن يكون العميل حصل علي قرض من أي جهة أخري أو مستمر في سداد قرض آخر.

وفيما يخص شروط الوحدة، لابد أن تكون قانونا سليمة بدون مخالفات بنائية، وأن يكون البائع هو المالك ويثبت الملكية بالمستندات، ومن الممكن أن تكون الوحدة نصف تشطيب، ولا يشترط أن تكون كاملة التشطيب.

وفيما يخص الجنسية، قال أنه لا يشترط أن تكون العميل مصري أو مصري مقيم بالخارج أو أجنبي طالما الوحدة موجودة في مصر والضمانة في هذه الحالة تكون الوحدة نفسها، وأشار إلي أن هيئة الرقابة المالية حددت الحد الأقصى للعميل الواحد، 15% للأفراد من حقوق الملكية و30% للشركة من حقوق الملكية، بالنسبة لنا حقوق الملكية تقترب من مليار جنيه، فالحد الأقصى للعميل الفرد تصل إلي 150 مليون جنيه، وللشركات 300 مليون جنيه سواء وحدات إدارية أو تجارية أو سكنية.

وعن حجم التمويلات، قال في عام 2020 وصل حجم التمويل إلي ما يقترب من 304 مليون جنيه، وفي عام 2021 ارتفع حجم التمويلات إلي 1.1 مليار جنيه، وعام 2022 وصل حجم التمويلات إلي 1.250 مليار جنيه، والربع الأول للعام الجاري وصل حجم التمويلات إلي 740 مليون جنيه، ولكن المستهدف هذا العام أقل من العام الماضي، بسبب تغيير الوضع الاقتصادي وارتفاع معدل الفائدة والتي وصلت إلي ما يقرب 10% زيادة، انعكس علي انخفاض طلب العملاء من الأفراد، بالإضافة إلي ارتفاع الأسعار مما أضاف عبء آخر علي العميل، ولذلك نستهدف أن نصل بحجم

99%

من الوحدات المطروحة للبيع في السوق نصف تشطيب و«الأولي» تمول الوحدات بكافة أنواعها

التمويلات مع نهاية هذا العام إلي 1.6 مليار جنيه.

وعن تعثر بعض العملاء في السداد، قال رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لشركة الأولي، أن من قبل كانت سياسة الشركة من قبل أنه بعد التعثر بـ 90 يوم كانت تبدأ الإجراءات القضائية، ولكن السياسة تغيرت الآن، والعميل المتعثر ندرس حالته ونجلس معه أكثر من مرة ومحاولة إيجاد عدة حلول لمساعدته، ومثال ندرس حاليا تعثر عميل من عام 2017 بمبلغ كبير، جلسنا معه واتفقنا علي إعادة جدولة جزء من المديونية، وتسديد جزء مما عليه وبالفعل سدد وأوقفنا إجراءات التقاضي، وليس من صالحنا التسبب في أضرار أي عميل.

وعن تمويل الوحدات تحت الإنشاء والوحدات كاملة الإنشاء ونصف تشطيب، قال «عبد الحميد» أن هناك خلط بين الوحدات التي تصلح للتشطيب، فالبنك المركزي لم يمول الوحدات تحت الإنشاء لأن هناك شركات حصلت بالفعل علي تمويل علي المشروع، وفي حالة حصول الأفراد علي تمويل للوحدة تكون الوحدة حصلت علي تمويل مرتين، ولذلك صدر قرار من البنك المركزي عام 2007 بعدم تمويل الوحدات إلا بعد أن تكون كاملة الإنشاء والمرافق داخل المشروع والوحدة.

وتابع أنه بالنسبة للوحدات المتواجدة داخل «كومبوند» لا يشترط أن تكون الشركة صاحبة المشروع قامت بسداد كامل سعر الأرض القائمة عليها المشروع، ولكن شرط أن تكون منتظمة في سداد أقساط الأرض مع الجهة التي قامت بشراء الأرض منها.

ولكن بالنسبة لتسجيل الوحدة غير مشروط أن تكون الوحدة مسجلة، خاصة أن الوحدات المسجلة في مصر لا تتخطي 4% حتي الآن، ولكن شرط أن يكون قابل للتسجيل بمعني أن المشروع أو الوحدة أو المبني لا يوجد به مخالفات بناء.

وأما بالنسبة لشركة الأولي فهي تمويل الوحدات كاملة التشطيب ونصف تشطيب، شرط أن تكون مستوفاة الشروط التي ذكرتها من قبل، بفائدة ما بين 23% إلي 24% خارج مبادرات المركزي، والشركة أيضا تشارك في تمويل مبادرات المركزي 3% و 8% بشروط «المركزي». وعن التحديات في السوق العقاري، قال رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لشركة الأولي، أن السوق العقاري حاليا متأثر بالوضع الاقتصاد العالمي، مصر تأثرت أيضا بسبب نقص العملات الأجنبية، والتي أثرت علي أسعار مدخلات البناء، خاصة أن المواد الخام التي تدخل في صناعة منتجات البناء مستوردة، بالإضافة إلي أزمة كورونا يليها الحرب الأوكرانية التي تسببت في تناقص عدد السياح خلال العامين السابقين، مما أدي إلي نقص مصادر دخول الدولار إلي مصر، وتفضيل معظم المستثمرين الاحتفاظ بأموالهم في البنوك بعد ارتفاع الفائدة في جميع بنوك العالم، كل هذه الأمور تسببت في ندرة الدولار، وقال أن قله المصادر الدولارية في مصر هي التي تسببت في تراجع سعر الجنيه أمامه.

وتوقع «عبد الحميد» أن يتراجع الطلب علي الدولار خلال العام المقبل، وأشار إلي أن الضغوط الحالية في السوق بسبب سداد أقساط قرض صندوق النقد الدولي، ومصر منتظمة في السداد حسب الجدول المتفق عليه، ومع بداية العام الجديد ستقل هذه الأقساط.

وعن قرارات مجلس الوزراء الأخيرة الخاصة بالقطاع العقاري والتصدير العقاري وتملك الأجانب لوحدات في مصر، قال «عبد الحميد، أن أفضل هذه القرارات أن الحكومة أصبحت تسمع وتتناقش في إيجاد حلول حقيقية لتنشيط القطاع، ومنها قرار السماح للأجانب بتملك أكثر من وحدة وهو قرار صائب جدا، مما سيساعد في تنشيط التصدير العقاري.

وتساءل هل السوق به عقار يصلح للتصدير؟، وقال لا يوجد، لأن ما يقرب من 99% من الوحدات المطروحة للبيع في السوق أما وحدات نصف تشطيب أو وحدات علي الطوب الأحمر، وهذا النموذج لا يصلح للأجانب، لذلك لابد من تقديم المنتج المناسب للأجانب.

ولفت العضو المنتدب لشركة الأولي إلى أن الشركات الإماراتية التي تستثمر في مصر نجحت في التصدير العقاري لمشروعاتها لأنها درست جيدا متطلبات العميل الأجنبي وبالتبعية نجحت في الوصول إليه، مشيرا إلى ضرورة وجود خدمات تناسب الأجانب منها خدمات الصيانة والنظافة، والخدمة الأخرى السماح للأجانب باستضافة آخرين ويتم توفير سيرفس لتسليم الوحدة والاستلام من الآخرين، وهو لابد عن ينظم عن طريق شركات التطوير بالتعاقد مع شركات خدمات متخصصة لتقديم خدمات فندقية للعملاء واستدامة المشروعات، خاصة الساحلية، مع وجود إدارة ناجحة.

حياة راقية

مباني إدريس تطلق «كون» في الساحل الشمالي الغربي باستثمارات 6 مليارات جنيه

أطلقت شركة مباني إدريس مشروعها الجديد« كون»، بموقع متميز برأس الحكمة بالساحل الشمالي، باستثمارات تصل لحوالي 6 مليارات جنيه، 447.657.5 متر مربع، ضمن خطة الشركة التوسعية في مشروعاتها المختلفة استمرارًا للنجاحات الكبيرة التي حققتها خلال السنوات الماضية، التي مكنتها من تحقيق مستهدفاتها البيعية، وتكوين قاعدة عملاء قوية.

تتميز مشروعات مباني إدريس بتصميماتها المنفردة كجزء من رؤيتها المبتكرة في عالم التطوير العقاري، ولتواكب بمشروعها الجديد «كو» المنافسة الشرسة في الساحل الشمالي، بعد النجاح الكبير الذي حققته الشركة في مشروعاتها السكنية والتجارية والإدارية والطبية في القاهرة والمحافظات.

المهندس محمد إدريس: المشروع مصمم بذكاء يتيح لكل وحدات المشروع إطلاله مباشرة علي المياه

%15 النسبة البنائية من المساحة الكلية للمشروع

قال المهندس محمد إدريس، رئيس مجلس إدارة شركة مباني إدريس، إن المشروع يقع في الكيلو 201 طريق الإسكندرية – مطروح بالساحل الشمالي الغربي برأس الحكمة، وهو موقع متميز علي أفضل خليج وأجمل شواطئ المنطقة، تضمن به الشركة لعملائها حياة راقية متكاملة تجمع ما بين الرفاهية المطلقة والمناظر الخلابة. وأضاف أن المشروع مصمم بذكاء يتيح لكل وحدات المشروع إطلاله مباشرة علي المياه سواء كانت مياه البحر أو اللاجونز أو كلاهما وهو ما يميز كل الوحدات وقد استعانت الشركة بمكتب المهندس إسماعيل الحبروك للاستشارات الهندسية، والذي يعد من أكبر المكاتب الاستشارية الهندسية في مصر والشرق الأوسط لوضع التصميمات الخاصة بالمشروع

وأوضح أنه من المخطط بدء الإنشاءات في الربع الرابع من عام 2023، وتسليمات المرحلة الأولي خلال 4 سنوات، منوهاً أن منطقة الساحل الشمالي شهدت طفرة عمرانية قوية خلال الفترة الأخيرة، نظرًا لحجم التنفيذ القوي والمنافسة الكبيرة بين الشركات وخطة الدولة لتطوير الطرق المؤدية للساحل الشمالي، وهو ما رفع من القيمة الاستثمارية للمنطقة وجعلها قادرة علي جذب مزيد من العملاء إليها.

وأشاد «إدريس» بخطة الدولة لتشغيل تلك المنطقة طوال العام وليس خلال موسم الصيف فقط، ومن هذا المنطلق راعت الشركة في مشروعها «كون» تقديم كل ما هو جديد فتصل النسبة البنائية للمشروع 15% من المساحة الكلية والباقي ما بين لاجونز ولاند سكيب، وخدمات.

وأضاف المهندس محمد إدريس أن المشروع يقام علي ثلاثة مراحل، وهو عبارة عن توين هاوس وتاون هاوس وشاليهات ودوبليكس ووحدات مستقلة صممت جميعها بطريقة متفردة تجعل من المشروع أيقونة الساحل الشمالي، خاصة أن مشروع «كون» هو أول مشروع سكني ترفيهي سياحي لشركة لمباني إدريس على الساحل الشمالي، ويعتبر المشروع تحفة معمارية تجمع جمال البحر ومختلف المسطحات المائية الطبيعي منها والصناعي مع تصميم متطور في وجهة عصرية و حديثة نرسي بها معايير جديدة للفخامة والابتكار في المنطقة، لنوفر تجربةً لا مثيل لها في الساحل الشمالي. كما يضم المشروع أيضًا غرف فندقية و Clubhouse و منطقة تجارية.

وأشار المهندس محمد إدريس أن مشروع «كون» يعتبر واحدًا من المشروعات التي تعتزم الشركة طرحها خلال الفترة المقبلة ضمن خطتها الاستراتيجية لتطوير عددًا من المشروعات المختلفة التي تلبى احتياجات المواطن السكنية والترفيهية والسياحية وتقديم حلولًا مبتكرة ومستدامة بالمدن الساحلية مع جودة ومواصفات ومواعيد دقيقة هادفين إلى تكوين علاقة طويلة الأمد مع العملاء لكي نكون محل ثقتهم والاختيار الأول لاستثماراتهم، خاصة أننا وفرنا أسعار تنافسية للعملاء وأنظمة سداد متنوعة تناسب الجميع. وسنعمل خلال الفترة المقبلة على بذل كل ما في وسعنا لتقديم قيمة مضافة للسوق العقاري المصري والتوسع بمشروعاتنا بمختلف أنحاء البلاد، وطرح رؤية جديدة في عالم التطوير العقاري ومنتجنا العقاري يقدم قيمة مضافة للسوق العقاري نضمن للعملاء استثمار جيد بسعر يتناسب مع القيمة الاستثمارية لها. بجانب الاهتمام بالخدمات والصيانة وتوفير كل ما هو جديد لإيماننا بأن هذه الأمور تزيد من قيمة الاستثمارات في مشروعاتنا، لأننا دائما ما نحترم عملاؤنا بالمصداقية والالتزام والحرفية والجودة وهذه أهم المبادئ الرئيسية التي تطبقها شركة مباني إدريس في كل ما تقدمة من وحدات ومشروعات، وهو ما يساعدنا على تحقيق أعلى مستويات الأداء في تصميم وبناء مشروعاتنا طبقًا لأفضل المعايير العالمية ومواصفات السلامة والجودة.

ويضيف المهندس إسماعيل الحبروك أن سعادته كبيرة للتعاون مع شركة مباني إدريس وهي واحدة من كبري شركات التطوير العقاري في مصر، والتي تهدف دائما لتقديم مشروعات جديدة بتصميمات مختلفة وبفكر جديد يجعلها قادرة علي المنافسة بل واعتلاء القمة، يمتلكون فكر متطور جديد ويدرسون السوق جيدًا حفاظًا على عملاؤهم ومشروع « كون» سيكون إضافة كبيرة خاصة أن المشروع يقع في منطقة استراتيجية متميزة وهو ما سيجعله أيقونة الساحل الشمالي، بجانب أن اهتمامهم بكافة التفاصيل صغيرة كانت أو كبيرة تعكس مدى اهتمامهم بالعملاء وحرصهم علي النجاح لذلك راعينا في التصميم أن يكون المشروع الجديد مختلف تمامًا عن الموجود في السوق المصري وشركتنا تهدف دومًا لتعزيز الوعى المعماري في مصر والشرق الأوسط من خلال تنويع البنية المعمارية الحديثة، والمشروع يعد واحد من المشروعات المختلفة تماما في الساحل الشمالي الغربي حيث درسنا بعناية كل المشروعات الموجودة في المنطقة ونجحنا في عمل معادلة متميزة ومتفردة استفدنا فيها بكل عناصر الطبيعة المتوفرة وبالمناظر الطبيعية الخلابة في أن نجعل كل الوحدات ترى مياه البحر أو اللاجونز بجانب النسبة البنائية التي تصل لحوالي 15% فقط من المساحة الكلية.

مشروعات «البوتيك»

«إيوان العقارية».. فكر جديد يعيد صياغة العقار

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة إيوان العقارية: الحكومة تعمل على حماية السوق العقاري

المهندس وليد مختار: ضرورة إنشاء صناديق عقارية في مصر

«تمتلك شركة إيوان العقارية بامتلاكها محفظة أراضي متنوعة في مناطق متميزة.. بفكر جديد أطلقت مشروعات «البوتيك».. تعمل على الاستفادة من المكاتب الإدارية لأكثر من فرد بإعادة صياغة الاستخدامات الإدارية، في مواعيد مختلفة، وتشغيل هذا الموديل المتعارف عليه عالميا بـ «الاقتصاد التشاركي».

قال المهندس وليد مختار، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة إيوان العقارية، أن القطاع العقاري واجه العديد من التحديات خلال الفترة الماضية، ليس فقط في مصر بل في العالم كله، وبدأ كل مطور في مراجعة الأوضاع، ووضع استراتيجيات مختلفة، وتنوع في استخدام محفظة الأراضي التي تمتلكها كل شركة، وكذلك نوعية المشروعات التي تنفذها بما يتواكب مع المتغيرات الجديدة.

وأضاف « مختار» وفي ظل هذه الأوضاع اتجهت إيوان العقارية للمشروعات الساحلية، ومؤخرا

بدأنا نتجه للمولات التجارية وتطويرها، كذلك المشروعات السكنية بمساحات تناسب جميع الفئات، وبالفعل الشركة اتخذت خطوات جادة في مشروعات جديدة وندرس مشروعات أخري، مشيرا إلي أن الشركة تمتلك محفظة أراضي عقارية، منها لم يطور والشركة تعمل علي تطوير محفظتها العقارية.

وتمتلك الشركة بمدينة الشيخ زايد ثلاث مشروعات تجارية، نموذج للمولات الصغيرة تتراوح إجمالي مساحتها ما بين 20 إلى 30 ألف متر مربع، تخدم محيط المجتمع المتواجد فيه، وتتضمن المشروعات عيادات طبية ومكاتب

إدارية، ومحلات تجارية تخدم المنطقة.

وأكد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة إيوان العقارية أن الشركة تنتظر التوقيت المناسب لرواج السوق، مؤكدا أنه الآن الوقت المناسب للإنشاء والتشغيل، وقال سننتهي من المشروعات خلال عامي 2024 / 2025، مشيرا إلى أن المشروع الأول هو مول ذا ترين الشيخ زايد بمساحة 8 آلاف متر مربع ما بين تجاري وإداري، وهو في مراحل إنشاء متقدمة، متوقعا أن يبدأ التشغيل نهاية العام المقبل.

ويتكون المشروع من دور أرضي مكون من محلات تجارية وبنوك وصيدلية وكافيهات ومطاعم، و باقي الأدوار المكون من مبنيين متقاربين عبارة عن مكاتب إدارية وعيادات «مكس» متنوع، مؤكدا أن التوقيت الحالي الأفضل للمطور والعميل أن تكون المشروعات صغيرة لكونها أسرع في التنفيذ والتسليم وكذلك الإدارة فيما بعد التشغيل، وهو توجه الشركة بشكل عام مشروع «البوتيك».

أما المشروع الثاني بمدينة الشيخ زايد، فقال وليد مختار أن مساحته تتراوح ما بين 10 إلى 11 ألف متر، وهو تحت الإنشاء، تجاوزت نسب المباني أكثر من 70%، وهو نفس موديل المشروع الأول، تجاري وطبي وإداري، وحتي الآن لم يتم طرحة للبيع، لكنه قال سنطرح وحدات المشروع قريبا. والمشروع الثالث بالمواصفات نفسها.

وأشار «مختار» إلى أن «إيوان» تمتاز بهذه النوعية من المشروعات التي يحتاجها السوق، وتدرس بعناية الدخول في مشروعات جديدة سيتم الإعلان عنها لاحقا.

الاستفادة من المكاتب الإدارية لأكثر من فرد بإعادة صياغة الاستخدامات الإدارية

ولفت إلي المشروعات التي تمتلكها الشركة، وهي خمس مشروعات سكنية بالشيخ زايد، كمبوند «ألما» علي مساحة 35 فدان، مشروع كمبوند جدار بمدينة 6 أكتوبر، مشروع كمبوند اتريو الشيخ زايد بالقرب من ميدان جهينة، إضافة إلي مشروع «كمبوند جيرة» بالشيخ زايد بعد هايبر1 بدقائق.

وأشار الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة إيوان العقارية إلي أحدث مشروعات الشركة وهو مشروع The Axis 6 October، بجانب الأمن المركزي منطقة مميزة جدا تخدم الشيخ زايد والمهندسين دقائق منهما، وهو عبارة عن مشروع شقق سكنية، وهو تحت الإنشاء حاليا، والمشروع مقسم إلي مرحلتين، المرحلة الأولي 22 فدان، وانتهينا من معظم مبيعات المرحلة، والمرحلة الثانية مساحتها 29 فدان تقريبا، وندرس حاليا المخطط لها، خاصة لتميز مشروعها.

وتابع «مختار» أن شبكة الطرق الجديدة ساهمت بشكل كبير في التوسع العمراني وتنشيط الاستثمار العقاري وربط الأحياء كلها ببعضها وخاصة محور تحيا مصر والمونوريل والقطار السريع وتوسعات المحور وغيرها من الطرق الجديدة التي ساعدت علي قرب المسافات والتحرك بسهول ويسر لمدينة 6 أكتوبر المرتبطة بها معظم مشروعاتنا والتي تعتبر منطقة واعدة ولها مستقبل كبير.

وعن توجه الشركة للاستخدام الأمثل للمشروعات التجارية والإدارية، أكد أن الأفضل للاستثمار هو إيجار الوحدات وليس بيعها خاصة في الوقت الحالي، وهو يضمن عائد مستمر للشركة، بالإضافة إلي أن القيمة الاستثمارية للوحدات تتزايد يوم بعد يوم، وأيضا هو أمان للشركة باحتفاظها بالأصول والاستفادة منها في التوقيت المناسب.

وقال نضع تصور جديد في مصر ومتعارف عليه عالميا، وهو الاستفادة من المكاتب الإدارية لأكثر من فرد بإعادة صياغة الاستخدامات الإدارية، في مواعيد مختلفة خاصة أن ثقافة العمل من المنزل أصبح متعارف عليه، وفكر الشباب الآن مختلف عن الأجيال السابقة، وهذا الموديل سيلقي قبول عند عدد كبير من الشباب وأصحاب المشروعات الصغيرة سواء عيادات أو مكاتب محاسبة أو محاماة أو تصميمات وغيرها من المكاتب الإدارية، خاصة مع ارتفاع الأسعار وكذلك ارتفاع قيمة الإيجارات للوحدة، والتي تسببت في قلة القدرة الشرائية، والفكر الجديد لتعظيم الاستفادة من الوحدة، مع إدارة تنظيمية واعية، سيخلق الفرصة لكثير من الشباب والمشروعات للانتشار، والشركة تقوم بتطوير هذه الفكرة وتقديمها للسوق بشكل مختلف.

وعن أسلوب تشغيل هذا الموديل المتعارف عليه عالميا بـ «الاقتصاد التشاركي» أشار «مختار» إلى أنه حاليا نقوم بإنشاء شركة تشغيل لإدارة هذا الموديل الجديد في السوق المصري، وسيتم الإعلان عنها قريبا، وهذه الشركة ستعتمد في إدارتها علي الجانب التكنولوجي بشكل كامل، لأنها كلها ستعتمد علي سيستم منظم جدا، لإدارة تنظيم المواعيد والحجوزات وأسلوب الإدارة حتي يشعر كل صاحب مشروع أنه يحصل علي الاستفادة الكاملة من مشروعة والمساحة المخصصة له.

وعن مشروعات الشركة الجديدة أشار إلي مشروع الشركة الجديد بالعين السخنة، والتي تعد منطقة واعدة وتحظي باهتمام كبير من الدولة، التي شقت بها شبكة طرق وكباري ضخمة وأنشأت محطات ضخمة لمعالجة المياه والبنية الأساسية من مياه شرب لصرف صحي لشبكات كهرباء، كذلك مارينا بالبحر وتلي فريك وخدمات شاملة مستشفيات و نوادي رياضية ومدارس وجامعات بمدينة الجلالة، وقربها من المناطق الصناعية وغيرها، بالإضافة إلي تقطيع مساحات كبيرة بالجبل لإنشاء طرق داخلية وطرق خارجية وربطها بكل مكان وتقريب المسافات لتتحول في المستقبل القريب مدينة متكاملة تصلح للسكن طوال العام.

وبالطبع شركة إيوان كان لها رؤيتها وقدمنا مشروع متكامل سكني فندقي بمنازل مجهزة بالكامل، وبالفعل بدأنا في الإنشاءات لكن هناك تحدي كبير في تشكيل الجبل من تراخيص وموافقات معقدة جدا، وبالفعل انتهينا من جزء كبير منها، ولكن بدأنا في عمليات الإنشاءات وتهذيب الشاطئ، وانتهينا من إجراءات الموافقة عليها، ومع نهاية العام سيكون لدينا نماذج جاهزة لعملاء الشركة، ليكون النموذج واضح للعملاء، إضافة إلي فندق بفكر مختلف عن منطقة العين السخنة، سيتم تصميمه بشكل بيئي مسطح وفرش بسيط ومكون من الحجر والخشب الطبيعي، ليكون محاكاة للطبيعة، فندق صغير مكون من 24 غرفة علي البحر بشكل مباشر، وهذا فكر شركة «إيوان» أن تكون مختلفة ومتميزة عن غيرها.

ولفت« مختار» إلي أن هناك مفاجأة ستقدمها إيوان بالعين السخنة، وهي إنشاء مكاتب إدارية تطل بشكل مباشر علي البحر، وسنعلن عن تفاصيلها قريبا. وأشار إلي أن مساحة الشاطئ حوالي 600 متر، وواجهة بحرية لإجمالي المشروع ما يقرب من 1200 متر، والمشروع فوق الجبل يبدأ من نقطة صفر علي البحر حتي نقطة ارتفاع 170 متر فوق مستوي سطح البحر، علي شكل مدرجات جبلية ما يقرب من 90% من المشروع لها رؤية كاملة علي البحر.

وأشار الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة إيوان العقارية أن أسعار الشركة تنافسية تبدأ من 3 مليون جنيه، والوحدات بالكامل تسلم كاملة التشطيب تنفيذ شركة تابعة لنا متخصصة في التشطيبات والتصميمات بالتعاون مع المكاتب المختلفة والمتنوعة لطبيعة الجبل، والمرحلة الأولي مكونة من 300 وحدة تحت الإنشاء حاليا، والمرحلة الثانية تم بيعهما بالكامل، وقريبا طرح المرحلة الثالثة.

وعن آخر التطورات بالمجلس العقاري المصري ومتطلبات المطورين العقاريين من الحكومة، قال وليد مختار بصفته نائب رئيس المجلس العقاري المصري، أن المجلس قام بعقد عدة اجتماعات مع معظم المطورين العقاريين، لمناقشة الوضع الحالي في مصر، وتأثيره علي القطاع العقاري، بالإضافة إلي عدة لقاءات مع وزير الإسكان ونوابه وحددنا مطالب معينة تقدمنا بها للمسئولين لإزالة المعوقات أمام المطورين في ظل الوضع الاقتصادي العالمي والمحلي الحالي وارتفاع أسعار مدخلات البناء.

ولخص «مختار» بعض النقاط الهامة التي تم مناقشتها والتي تتسبب في أزمات حقيقية لدي المطورين، والجميع اجتمع عليها وهي توافر السيولة المالية للتنفيذ وسداد أقساط الأراضي، بالإضافة إلي زيادة الفوائد البنكية، وبالتبعية أثرت علي أسعار الأراضي المحملة أيضا بفوائد بنكية، وأول حل لابد أن ينفذ فورا.. لخفض الضغوط المالية والمطالبة بالفوائد والأقساط علي الشركات، بتقليل دفعات السداد للوزارة الإسكان علي الأراضي سواء بخفض الأقساط أو الفوائد البنكية، أو تقليل الدفعات، المطلب الثاني وهو مد تنفيذ فترة المشروع في ظل الظروف الطارئة الحالية، ومن الصعب أن يلتزم المطور في المواعيد والسداد والتنفيذ في ظل الوضع الراهن.

وقال أن الوزارة استجابت بالفعل للمطلب الأخير بمد فترة سماح للشركات 20% مهلة إضافية لكل مشروع يستطيع أن ينفذ فيها مراحل التسليم بالمشروع، والوزارة وعدت بأن تكون الحد الأدنى سنه تأخير لكل مشروع، إضافة إلي كان هناك شرط سابق بأن يكون نسبة استكمال المشروع لا تقل عن 95% للمشروع بالكامل، لكي يكون مشروع مكتمل ولو تعطل المطور عن هذه المدة يكون إلزام

الإعلان عن تفاصيل إنشاء مكاتب إدارية تطل بشكل مباشر علي البحر في العين السخنة قريبا

أتوقع تشغيل «نا ترين الشيخ زايد» نهاية العام المقبل

مطالب المطورين:

- قروض بنكية ميسرة بالتنسيق بين الوزارة والبنوك لاستكمال المشروعات المفتوحة
- منح أراضي جديدة بتيسيرات في السداد لتعويض الخسائر التي لحقت بالسوق العقاري

عليه شراء مدة، و تقدمنا بطلب وتمت الموافقة عليه في مجلس الإدارة بأن يصبح المشروع مكتمل لو تم تنفيذ 85% منه، وتقدمنا بطلب آخر بأن تكون النسبة 75% وتسعي لذلك ونتمنى لرفع الضغوط من علي المطور.

وأضاف «مختار» أن المطلب الآخر للمطورين وجود قروض بنكية ميسرة بالتنسيق بين الوزارة والبنوك أو شركات التمويل العقاري، لاستكمال المشروعات المفتوحة لمساعدة المطور من الاستمرار في السوق وتخفيف الأعباء التي عليه، وهناك حلول عديدة، منها أيضا منح أراضي جديدة بتيسيرات في السداد لتعويض الخسائر التي لحقت بالسوق العقاري.

قال وليد مختار أن دولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان والحكومة استجابت بشكل فوق التوقعات للمتطلبات المطورين ومساندتهم، وهناك خطوات وقرارات سريعة لحماية السوق العقاري، خاصة أن القطاع العقاري يعد قاطرة الاستثمار في الدولة، وتوجه الدولة التوسع العمراني والمستثمرين يقفون جنبا إلي جنب بجانب الدولة.

قال وليد مختار عن مجلس التصدير العقاري، قدمنا مقارنة طيبة جدا بين الدول القريبة مثل أسبانيا واليونان ودبي وقبرص، التي تمنح إقامة وجنسية مقابل الاستثمار أو تملك وحدة سكنية، والتي لديها تاريخ وخبرة كبيرة في بيع العقارات، وبالمقارنة نسبة أحجام البيع في مصر بالمقارنة بهذه الدول لا تتجاوز 15% من الدول المثيلة بها في حين أن مصر مؤهلة لتصل لنسب أعلي بكثير من هذه الأرقام، من حيث المناخ المناسب طوال العام، والسعر والموقع الجغرافي المتميز ما بين بحرين ومدن جديدة ومدن ثقافية وساحلية تنوع لا يوجد في أي دولة مما ذكرتها، ولكن التصدير العقاري في مصر يواجهه عدة تحديات مرتبطة بالإقامة والجنسية، بتملك الوحدات، وهناك قرار ممتاز مؤخرا بالسماح بتملك الأجانب لأكثر من وحدتين.

وأكد أنه لو تم وضع تيسيرات حقيقية ورفع القيود التي ذكرتها سنحقق نتائج جيدة جدا ونستطيع أن نصدر عقار بشكل أفضل للأجانب، وعلي رأسهم العرب المقيمين بالفعل في مصر منذ سنوات منهم العراقيين والسوريين واليمنيين والليبيين والسودانيين، علي الأقل أنن وضعهم ويد عملة صعبة في مصر.

ولفت «مختار» أن من سيساعد بدية في هذا الأمر وجود صناديق عقارية، وأحجام الاستثمارات في العالم من الصناديق العقارية مئات المليارات من الدولارات، لو اقتنعت بأن مصر مناخ جاذب حقيقي ستدخل شراكة مع شركات تطوير عقاري، وتدر أرقام فلكية في مصر، خاصة أن الصناديق بها حافظة ضخمة جدا من الأموال ترغب في استثمارها، وهم من يضعوا خريطة في العالم للاستثمار أتمني أن تفوز مصر بحصة استثمارية من هذه الصناديق.

وتابع أن حجم السوق حاليا في مصر، لابد أن يدخل فيه استثمارات من الخارج، ومصر مؤهلة حاليا لهذه الخطوة، إضافة إلي أنه لابد من إنشاء صناديق عقارية في مصر تتناسب مع حجم التوسعات الجديدة في الرقعة العمرانية، كذلك مع حجم دولة مثل مصر.

وعن تحديات السوق العقاري.. قال أن أسعار الخامات ومدخلات البناء في ازدياد مستمر وعدم استقرار حتي الآن، وهو ما أثر علي المطور خاصة في الوحدات التي تم بيعها بالفعل منذ عام أو أكثر، فالزيادة غير متوقعة لأي مطور وأي دراسات سابقة لم تتوقع الوصول لهذه التكلفة الكبيرة.

وأكد نحاول إعادة تنظيم بيتنا من الداخل كما يقولون، لنتحطى هذه الأسعار، ومع نهاية العام أعتقد أن الأمور ستكون أكثر استقرارا، ووضوح أيضا، سواء الضغوط العالمية والوضع الاقتصادي العالمي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أو الوضع الاقتصادي المحلي المرتبط بالتبعية بالوضع العالمي، مع التزام مصر بسداد قروضها لصندوق النقد الدولي والذي يعطي نوع من الاستقرار والأريحية لها، وهو ما سيتسبب في هدوء كبير في المناخ العام الداخلي.

توسع إقليمي

«تطوير مصر» توقيع عقد شراكة استراتيجية مع « نايف الراجحي الاستثمارية»

«نجحت « تطوير مصر» في تحقيق واحدة من أهم أهدافها الاستراتيجية وهي التوسع الإقليمي وتعظيم العائد لمستثمريها وعملائها وجميع شركائها»، حيث وقعت الشركة عقد شراكة استراتيجية مع مجموعة نايف الراجحي الاستثمارية، لإنشاء شركة مشتركة في مجال التشييد والبناء والاستثمار العقاري، لتطوير المشاريع العمرانية المتكاملة والمنتجعات السياحية بمعايير عالمية في المملكة السعودية، بهدف تحقيق قيمة مضافة للسوق العقاري السعودي من خلال خبرات كلًا من الكيانين، والمساهمة في تحقيق رؤية المملكة 2030.

أحمد شلبي: الشراكة خطوة أولى في مسيرة الشركة نحو التوسع في الأسواق الإقليمية

نايف صالح الراجحي: سندفع بالشراكات نحو آفاق أوسع ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030

وتأتي هذه الخطوة بعد النجاحات التي حققتها « تطوير مصر» منذ إنشائها عام 2014، حيث أطلقت ستة مشروعات متكاملة ومستدامة وذكية وسعيدة في جميع المناطق الاستراتيجية في مصر، وقامت بتسليم وتشغيل وإدارة مشروعين رائدين ونجحت في خلق جودة حياة متميزة بشهادة قاطنيها وزائريها، كما تعتزم تسليم وتشغيل مشروعين آخرين قبل نهاية العام الجاري.

وتعد مجموعة نايف الراجحي الاستثمارية إحدى كبرى الشركات السعودية العاملة في مجالات العقارات وأسواق المال والشراكات والاستحواذات.

تسعى هذه الشراكة لتحقيق التعاون وتبادل الخبرات بين الشركتين في المجال العقاري، وتماشيًا مع رؤية الشركتين الاستراتيجية لتحقيق التنمية العمرانية المتكاملة التي تشمل تطوير مشروعات تقدم جودة حياة متميزة مع تقديم الخدمات المختلفة من تشغيل وإدارة المجتمعات بما يضمن خلق قيمة مضافة لقاطني ورواد المشروعات والمناطق المجاورة. وتتمثل هذه الشراكة في دعم عملية التطوير العقاري والعمل على إنشاء المشاريع السكنية والتجارية والإدارية والتعليمية والترفيهية والفندقية، وتقديم الدعم لترويج الاستثمار داخل المملكة في المرحلة الحالية وداخل مصر في مراحل لاحقة.

قال الدكتور أحمد شلبي، شريك مؤسس والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر، إن الشراكة الاستراتيجية مع شركة نايف الراجحي الاستثمارية، خطوة أولى في مسيرة الشركة نحو التوسع في الأسواق الإقليمية لتكرار تجربتها المميزة في التطوير العمراني في مصر، واختارت الشركة البدء بالسعودية في ظل ما تشهده المملكة حاليًا من طفرة اقتصادية وعمرانية، وبالإضافة إلى ما تقدمه من حوافز مشجعة للاستثمار.

وأضاف اختارت تطوير مصر، إقامة شراكة مع مجموعة نايف الراجحي الاستثمارية، لتميز الشركة السعودية بخبرة كبيرة في قطاعات مختلفة كما لها حصة كبير في الاستثمار في القطاع العقاري السعودي مما يسهم في تحقيق إضافة للمشروعات المشتركة بينهما في السعودية ثم مصر في مراحل لاحقة، من خلال تبادل الخبرات للتعرف على الاتجاهات العقارية في البلدين لتقديم منتجات عقارية تلبي احتياجات العملاء.»

ومن جانبه صرح نايف صالح الراجحي، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة نايف الراجحي، قائلا نحن سعداء بعقد الشراكة الاستراتيجية مع شركة تطوير مصر، والتي تعد من الشركات الرائدة في المجال، وأننا من خلال خبرتنا الطويلة في الاستثمار وتطوير العقار سندفع بالشراكات الاستراتيجية نحو آفاق أوسع، ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030 فيما يتعلق بالقطاعات الحيوية الداعمة للاقتصاد الوطني ومنها قطاع العقار الذي بات يشهد نموًا كبيرا خلال السنوات الأخيرة.

يذكر أنه تم توقيع عقد الشراكة في عاصمة المملكة العربية السعودية «الرياض»، في فندق فيرمونت رملة للشقق الفندقية إحدى مشروعات مجموعة نايف الراجحي الاستثمارية. وقام بالتوقيع على العقد د. أحمد شلبي، شريك مؤسس والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر، نايف صالح الراجحي، المؤسس والرئيس التنفيذي مجموعة نايف الراجحي الاستثمارية، بحضور وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان للتطوير العقاري، عبد الرحمن الطويل، والوكيل المساعد للقطاعات الخدمية بوكالة تطوير الاستثمارات بوزارة الاستثمار، عمار محمد نور الطف، وعدد من مسئولي الشركتين وبعض من ممثلي المؤسسات الإعلامية الكبرى من مصر والسعودية.

مكانة متميزة

LMD تدشن حجر الأساس لـ«W Residences Cairo» و«W Cairo» بمشروعها الواعد One Ninety بالقاهرة الجديدة

يومٌ بعد يوم تؤكد شركة LMD الرائدة في مجال التطوير العقاري علي جدارتها وإلتزامها كواحدة من أبرز الشركات العقارية في مصر التي استطاعت أن ترسم لنفسها مكانة مميزة بمصر وبالعديد من دول العالم، حيث قامت LMD بوضع حجر الأساس لكلٍ من منطقة "W Cairo"، "W Residences Cairo" أول منطقة سكنية فندقية بمصر وأفريقيا تدار بالكامل من قبل واحدة من أشهر العلامات التجارية الفندقية في العالم، وذلك في إشارة لبدء أعمال التنفيذ والإنشاءات بهما كجزء من مشروع شركةLMD الأكبر والأهم بالقاهرة الجديدة مشروع One Ninety متعدد الاستخدامات بموقعه الاستراتيجي المميز بأول شارع التسعين الجنوبي بالتقاطع مع الطريق الدائري، وفي حضور المهندس أحمد صبور رئيس مجلس إدارة شركة LMD وعدد من السادة الصحفيين والإعلاميين قام المهندس عمرو سلطان الرئيس التنفيذي لشركة LMD، والسيد شادي حسن نائب الرئيس لتطوير السكن في الشرق الأوسط وأفريقيا لماريوت الدولية بوضع حجر الأساس.

تواصل شركة LMD كواحدة من أكبر الشركات العقارية توطيد مكانتها في مصر وبالعديد من دول العالم، وتسعى LMDإلى العمل بكامل طاقتها بكلٍّ من "W Residences Cairo"، "W Cairo والإلتزام بالجداول الزمنية المحددة لهما، وذلك للبدء في تسليمهما بعام 2026.

تعكس W Residences Cairo الصوة الحديثة للمناطق السكنية الفندقية التي تقدم للعالم نموذجًا متكاملًا للتطور والتقدم التي وصلت إليه المشروعات المصرية مما يمكنها من المنافسة بقوة محليًا وعالميًا، تقام منطقة "W Residences Cairo" علي مساحة 120,000 متر مربع باستثمارات إجمالية تصل 14 مليار جنيه مصري، حيث رصدت شركة LMD 10 مليار جنيه لتطوير هذه المنطقة السكنية الفندقية والتي ستدار بالكامل من قبل شركة ماريوت الدولية، هذا وتضم W Residences Cairo عدد 300 وحدة تتنوع ما بين شقق فندقية وبنتهاوس، بتصميمات مبتكرة تقدم للمقيمين بها تجربة استثنائية تجمع ما بين

من جديد LMD تؤكد علي ثقة عملائها بها وتضع حجر الأساس لـ «W Residences Cairo» و«W Cairo»بمشروع One Ninety تحت إدارة ماريوت العالمية

الراحة والفخامة والاستقرار في آن واحد، فجميع وحدات "W Residences Cairo" تتمتع بإطلالة بانورامية على منتزه مترامي الأطراف من الحدائق والمساحات المفتوحة Urban Park بمشروع One Ninety.

يقام بالقرب من منطقة "W Residences Cairo" فندق W Cairo والذي يقام على مساحة بنائية 41,880 متر مربع، يشمل 400 غرفة وجناح فندقي ويوفر مجموعة متكاملة من الخدمات المتميزة والمرافق التي تدار من قبل مجموعة من أفضل المتخصصين في هذا المجال بخبرة ماريوت الدولية، وسوف يوفر فندق W Cairo مجموعة متكاملة من الخدمات المتميزة والبرامج المبتكرة على مدار الساعة ليجسد بالفعل فلسفة فنادق W في العمل الجاد وتوفير كافة سبل الرفاهية والراحة لضيوفه.

في سياق ذلك، أعرب المهندس عمرو سلطان الرئيس التنفيذي لشركة LMD عن سعادته بهذه الخطوة والتي تأتي كجزء من خطة جادة للشركة نحو المضي قدمًا بكافة أعمال الإنشاءات بمشروعاتها المختلفة قائلًا: "LMD حريصة كل الحرص على أن تقدم لعملائها كل ما هو جديد ومميز من مشروعات وخدمات، ومشروع One Ninety هو تطبيق عملي لهذا فنحن نسعى إلى أن يكون هذا المشروع مقصد لجميع الراغبين في الاستمتاع بكل لحظة من وقتهم من داخل وخارج مصر وأن يكون المشروع عنصر جذب حقيقي للعملاء المصريين والأجانب، فمنذ بداية المشروع ونحن نتعاون مع مجموعة من أبرز الشركات والعلامات التجارية لتقديم نموذج حقيقي للمجتمعات العمرانية المتكاملة، وها نحن

W Residences Cairo علي مساحة 120 ألف متر مربع باستثمارات 14 مليار جنيه

الشركة تحرص علي أن نقدم صورة مبتكرة للمناطق السكنية الفندقية التي تقدم لقاطنيها وزوارها خدمات عالية الجودة تحت إدارة واحدة

اليوم نقوم بوضع لبنة جديدة بهذا المشروع الواعد من خلال وضع حجر الأساس لمنطقة تعد من أهم واكبر المناطق بمشروع One Ninety والتي تشمل "W Residences Cairo" و " W Cairo"، فنحن حريصون علي أن نقدم صورة مبتكرة للمناطق السكنية الفندقية التي تقدم لقاطنيها وزوارها خدمات عالية الجودة تحت إدارة واحدة من أشهر العلامات التجارية العالمية شركة ماريوت الدولية بشهرتها الواسعة كواحدة من افضل شركات الضيافة عالميًا، آملين أن تكون شركة LMD مساهمًا ومساندًا حقيقيًا في جهود الدولة لدعم ملف التصدير العقاري وخطتها لتشجيع السياحة واستهداف 30 مليون سائح في 2026 من خلال ما توفره شركتنا من مشروعات عقارية مختلفة."

من جانبه أكد السيد جايدف مينيزيس، نائب الرئيس الإقليمي لشؤون تطوير المشروعات متعددة الاستخدامات بأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لماريوت الدولية على ثقته بشركة LMD كواحدة من الشركات

فندق W Cairo مساحة بنائية 41.8 ألف متر مربع ويشمل 400 غرفة وجناح فندقي

الموثوق بها بالعالم العربي، وأن عملية التطوير ب "W Residences Cairo" و W Cairoمستمرة وأنه يتطلع إلى بدء عمليات التنفيذ بهما خلال العام الجاري 2023."

تهتم شركة LMD بجميع التفاصيل المقدمة في منطقة W Residences Cairo وفندق W Cairoبدءً من المخطط الرئيسي لهما والتصميمات ومراحل التنفيذ المختلفة لتتكامل بهما جميع عناصر الإبداع والإبتكار لضمان توفير منتج تتوافر به كل مقومات الرفاهية والفخامة والراحة والرقي بمكان واحد، تم وضع المخطط الرئيسي لهما من قبل شركة SOM ذات الخبرة العالمية بمجال التخطيط العمراني في حين قدمت كل من شركة Gensler و BJB التصميمات المعمارية والداخلية للمنطقة، وتتمتع جميع وحدات "W Residences Cairo" بخصوصية تامة ومداخل خاصة توفر انسيابية كبيرة في الدخول والخروج منها، هذا وتتكامل جميع عناصر الحياة العصرية المرفهة للمقيمين بمنطقة W Residences Cairoو W Cairo من خلال ما يوفره مشروع One Ninety من خدمات ومميزات عديدة بكافة أنحائه، هذا وتعد "LMS CONSTRUCTION" الشركة المتخصصة في مجال المقاولات والتشييد والبناء هي المقاول العام لمشروع One Ninety بالكامل، حيث تهدف LMD لتنفيذ كل جزء من المشروع بدقة عالية باستخدام أحدث الخامات والأدوات التكنولوجية لتكون المشروع بالكامل صورة مثالية للمشروعات العقارية العالمية."

تطوير مستمر

«جي في للاستثمارات» تكشف التطورات في «طربول» و«وايت ساند»

قال شريف حمودة، رئيس مجلس إدارة جي في للاستثمارات: أن الشركة تحرص دائمًا على تدشين مجتمعات سكنية وصناعية بطابع متميز، وتوفير كافة الإمكانات والبنية التحتية على أعلى مستوى ووفقًا لأحدث المعايير العالمية، وقد تعاقدنا مع شركة أورنج مصر لتوفير كل خدمات الإنترنت فائق السرعة والصوت والخدمات الذكية، بهدف توفير خدمات أفضل لعملائنا وتحقيق رؤيتنا في إنشاء مجتمعات مستدامة وذكية».

أضاف أن الشركة نجحت في إتمام التعاقد مع عدد من الشركات العالمية للاستثمار ضمن المرحلة الأولى لمشروع «طربول»، والذي تم تدشينه ليكون أضخم مدينة صناعية في المنطقة. كما أنه جاري توقيع اتفاقيات شراكة مع 6 بنوك لتقديم تمويلات بإجراءات ميسرة وأسعار تنافسية، لدعم المستثمرين الصناعيين، منهم بنك تنمية الصادرات وبنك الأهلي الكويتي، لتوفير تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأعلن عن إتاحة الأراضي والمعدات بدون مقدم مع توفير تمويل للآلات لمدة 10 سنوات وبفائدة 5%، بهدف دفع النمو في قطاع التصنيع، والمساهمة في توطين الصناعات المختلفة بما يتوافق مع خطة التنمية الشاملة لرؤية مصر 2030 ، بالإضافة إلى قرب الانتهاء من التعاقد مع شركة «أمارينكو» الفرنسية لتدشين مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحجم استثمارات مليارى، لدفعًا إلى رغبة شركة كورية في الاستثمار في إنشاء مصنع

شريف حمودة: تعاقدنا مع شركات عالمية للاستثمار في طربول.. وجاري توقيع اتفاقيات مع 6 بنوك لتقديم تمويلات ميسرة

لإنتاج السيارات الكهربائية والبطاريات. فيما أكد المهندس مجدي غازي، الرئيس التنفيذي لمدينة طربول والرئيس السابق لهيئة التنمية الصناعية، أن المدينة ستحل على خريطة الصناعة العالمية كأول وأكبر مدينة صناعية تكنولوجية ذكية خضراء مستدامة في مصر، وأنها ستساهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى 13 ألف مصنع متميز قادر على قيادة الصناعة المصرية، مؤكدًا أن غالبية الاستثمارات بمدينة طربول تتركز في القطاعات الهندسية ومواد البناء والغذاء والسيارات.

من جانبه، أوضح الدكتور محمود الجرف، الاستشاري العام لمدينة طربول والرئيس السابق لهيئة التنمية الصناعية، أن المدينة ستقدم الحلول الإستراتيجية للتحديات التي تواجه المصنعين في المناطق الصناعية الأخرى، وذلك بعد دراسة وافية لجميع المشكلات والتحديات، مشددًا على التزام الشركة بتوفير أعلى معايير الكفاءة والتقنيات العالمية في طربول، التي تمثل نقلة نوعية للصناعة في مصر، ومن المتوقع أن تساهم في توفير آلاف فرص العمل للشباب، بشكل مباشر وغير مباشر، كما ستساهم في رفع معدلات التصدير للخارج وتلبية احتياجات السوق المحلي.

يشار إلى أن مدينة طربول تقع على مساحة 109 ملايين متر مربع، في موقع استراتيجي بمحافظة الجيزة، وهي أكبر مدينة صناعية ذكية في مصر. تتميز بقربها من شبكة الطرق الرئيسية التي تسهل الانتقال من وإلى محافظات الجمهورية، أنشأت لتكون مدينة صناعية جاذبة للاستثمار تربط محافظات الصعيد بالمراكز الاقتصادية التي تتواجد في الدلتا، ومن المخطط أن تكون وجهة جاذبة للصناعة والاستثمار.

أما مشروع «وايت ساند» فيقع على مساحة 186 فدانًا على طريق الإسكندرية- مطروح، ومن المخطط أن يكون من أهم معالم المنطقة، بفضل تصميماته العالمية الجذابة، والخدمات المتكاملة على أعلى مستوى، ويضم المشروع 3200 وحدة سكنية، تتنوع ما بين شقق وفيلات وتوين هاوس وشاليهات واستوديوهات ووحدات تجارية، بالإضافة إلى مباني خدمية تشمل نادي رياضي وفندق.

رؤية طموحة

كابيتال جروب بروبرتيز للتطوير العقاري (CGP) تلتزم بخطط النمو الاستراتيجي في مصر

تتمتع كابيتال جروب بروبرتيز للتطوير العقاري (CGP) بوضع مالي قوي وسجل حافل بالمشاريع الناجحة ومكانة مميزة تؤهلها لدعم خطط التنمية الاستراتيجية في مصر، ورؤيتها الطموحة لتحقيق التحول الحضري والبناء المستدام في البلاد. وتعمل الشركة باستمرار على استكشاف الفرص الجديدة وتعزيز التعاون مع جميع الأطراف لتوسيع محفظة أعمالها وتقديم مشاريع عقارية مميزة تلبي الاحتياجات المتطورة للسوق.

وتُواصل الشركة تحقيق مؤشرات نمو قوية رغم التحديات الاقتصادية في السوق المصري وتتطلع لإثراء سجلها الحافل بالإنجازات النوعية، والتي تشمل الارتفاع الكبير في حجم المبيعات، وتأمين العديد من الشراكات الإستراتيجية لدعم مشروع الشركة البارز «البروج» الذي أصبح من أفضل مشاريع التطوير العقاري المتكاملة في شرق القاهرة.

وفي إطار خطتها للنمو عينت كابيتال جروب بروبرتيز المهندس أحمد عارف في منصب الرئيس التنفيذي الجديد للشركة.

يمتلك أحمد عارف خبرات مهنية وقيادية واسعة، اكتسبها عبر مسيرة عمله الحافلة والتي تمتد لأكثر من 20 عاما في قطاع العقارات في مصر والإمارات والمغرب. وهو واحد من الأعضاء المؤسسين للشركة منذ تأسيسها في عام 2015, حيث تولى حينها قيادة قسم التطوير بالشركة. وسيعمل « عارف» خلال منصبه الجديد على قيادة جهود الشركة الرامية إلى التوسع بعملياتها، مستفيدا من فهمه العميق للسوق المصري وخبرته الواسعة في قطاع العقارات.

ويأتي تعيين «عارف» في هذا المنصب تجسيدا لالتزام كابيتال جروب بروبرتيز باستقطاب القادة ورواد الأعمال من أصحاب الرؤى؛ القادرين على إدارة دفة المرحلة في خضم التطورات المهمة التي يشهدها قطاع العقارات، والإسهام في تحقيق أهداف النمو الاستراتيجي للشركة.

ويأتي انضمام أحمد عارف إلى فريق العمل في مرحلة مهمة من مسيرة الشركة وعملها للمضي قدماً في تنفيذ استراتيجياتها والبناء على إنجازاتها والارتقاء بخططها التوسعية بحسب سويدان الظاهري، عضو مجلس إدارة كابيتال جروب بروبرتيز للتطوير العقاري (CGP) ، الذي أعرب عن ثقته بقدرة المهندس عارف وخبرته الطويلة

تعيين المهندس أحمد عارف رئيسا تنفيذيا جديدا لدفع عجلة النمو والتوسع في البلاد

لمواصلة مسيرة التألق والنجاح للشركة، ورفد قطاع العقارات في مصر بالمزيد من الخبرات والمشاريع المتميزة.

وأشار «الظاهري» إلى أن الشركة لديها خططاً طموحة لتطوير عملياتها والتوسع في السوق المصري، مستفيدة من زخم نجاحاتها المتتالية في البلاد، ومدعومة برؤية واضحة للنمو تتطلع من خلالها إلى تحقيق المزيد من الإنجازات، والارتقاء بمشروعها المميز«البروج»، وترسيخ مكانتها كشركة مؤثرة في قطاع العقارات المصري.

ومن جانبه، قال المهندس أحمد عارف، يسرني أن أتولى منصبي الجديد كرئيس تنفيذي لشركة كابيتال جروب بروبرتيز، وأن أضع جميع خبراتي في خدمة الشركة والإسهام في صناعة نجاحاتها الدائمة في مصر وترسيخ أسسها القوية ورؤاها المستقبلية للنمو والازدهار. وأضاف متحمس للغاية للعمل مع فريق عمل الشركة الموهوب لتوسيع محفظة أعمالنا على نحو أكبر، ونسج شراكات قوية, وإطلاق مشاريع تعزز جودة حياة سكاننا، وتسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة لسوق العقار في مصر."

يأتي تعيين «عارف» خلفا لـ «عبد الله النقراشي» الذي قاد بنجاح فريق عمل الشركة على مدى السنوات الأربع الماضية، والذي سيتولى منصبه الجديد أيضا كمستشار خاص للجنة التنفيذية لمجلس الإدارة ومساهمي شركة كابيتال جروب بروبيرتيز للتطوير العقاري.

يذكر أن مشروع «البروج» التابع لشركة كابيتال جروب بروبيرتيز يقع على طريق القاهرة-الإسماعيلية الصحراوي بين العاصمة الإدارية الجديدة والتجمع الخامس، ويمتد على مساحة 5 ملايين متر مربع، ويضم 15 ألف وحدة سكنية متنوعة تمثل استثمار بقيمة 47 مليار جنيه.

استراتيجية جديدة

مدينة مصر تطلق «زهو» أول مشروعاتها التوسعية خارج القاهرة في غرب أسيوط

مشروع «زهو» متعدد الاستخدامات يمثل بداية توسعات الشركة خارج منطقة شرق القاهرة تماشيا مع الاستراتيجية الجديدة لإطلاق مشروعات عقارية متميزة بمختلف محافظات الجمهورية

مدينة مصر
Madinet Masr
تأسست ١٩٥٩

أعلنت شركة مدينة مصر (كود البورصة MNHD.CA)، وهي شركة رائدة بمجال التطوير العقاري في مصر والمعروفة سابقا بمدينة نصر للإسكان والتعمير، عن إطلاق أحدث مشروعاتها «زهو» في محافظة أسيوط، والذي يعد باكورة مشروعات الشركة خارج القاهرة وذلك تماشيًا مع الاستراتيجية التوسعية للشركة والتي تستهدف تنمية أعمالها من خلال التوسع في مختلف أنحاء مصر والمنطقة وإطلاق المزيد من المشروعات عقب إطلاق العلامة التجارية الجديدة «مدينة مصر» في مناطق جغرافية متنوعة.

يقع مشروع «زهو» في منطقة غرب أسيوط على مساحة تبلغ 104 فدان ويضم أكثر من 1250 وحدة سكنية. تضم المرحلة الأولى 297 وحدة سكنية تتكون من فيلات بتصميمات مختلفة تتنوع ما بين فيلات مستقلة، توين فيلا، تاون هاوس، فيلات عائلية، وZ-Villa على مساحة بنائية إجمالية تبلغ 63،000 متر مربع، وتتميز هذه الوحدات بالتصميم الفريد ومن المقرر أن يتم تسليم المرحلة الأولى خلال 3 سنوات.

تم إطلاق مشروع «زهو» في محافظة أسيوط ضمن خطة النمو الواعدة للشركة مدينة مصر والتي تستهدف إطلاق عدد من المشروعات في مناطق جغرافية متنوعة في مختلف محافظات مصر والأسواق الخارجية للتأكيد على ريادة السوق العقاري المصري.

وتعليقًا عن إطلاق المشروع، يقول المهندس عبد الله سلام، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة «مدينة مصر» نحن متحمسون لإطلاق مشروع «زهو» والذي يعد أولي مشاريعنا التوسعية خارج القاهرة، حيث تأتي هذه الخطوة تأكيدًا على سعينا لتنفيذ الاستراتيجية التوسعية للشركة وتعبيراً عن رؤيتنا وطموحنا للسوق المحلي. وتعتبر أسيوط هي الخطوة الأولى لانطلاق أعمال شركة مدينة مصر في مناطق جغرافية جديدة خارج حدود القاهرة وتنويع مشاريعها وتنمية محفظة أراضيها. ونستهدف من خلال مشروع «زهو» توفير منتج عقاري متميز لتلبية احتياجات العملاء في منطقة الصعيد وبناء مجتمعات مستدامة متكاملة في جميع أنحاء الجمهورية اعتمادًا على خبراتنا الطويلة في مجال التطوير العقاري في مصر».

يتمتع مشروع «زهو» بموقع استراتيجي متميز في غرب أسيوط أمام جامعة بدر، على بعد 6 دقائق من مطار أسيوط، و15 دقيقة عن وسط المحافظة، وهو مشروع متعدد الاستخدامات حيث يضم منطقة تجارية تقع بموازة الشارع الرئيسي بمساحة تقترب من 15 ألف متر مربع بالإضافة إلى نادي رياضي بمساحة 20 ألف متر مربع بما يحقق التميز لقاطني المشروع ويلبي احتياجاتهم ويوفر نمط الحياة العصرية لهم مما يجعل المشروع الخيار المثالي للباحثين عن سكن متميز وفرص استثمار مثالية في صعيد مصر.

تعد شركة مدينة مصر من أبرز الشركات الرائدة في مجالات التشييد والبناء والتطوير العقاري في مصر، حيث نجحت منذ انطلاق أعمالها عام 1959 في تلبية الاحتياجات السكنية لملايين المواطنين المصريين. وقد قامت الشركة بتطوير مشروعات كبرى منذ نشأتها تتضمن معظم أحياء مدينة نصر بمحافظة القاهرة، التي تحتضن أكثر من 3 مليون مواطن. وعقب قيد الشركة بالبورصة المصرية عام 1996، انطلقت الشركة نحو التوسع بنطاق أعمالها لتغطي مختلف القطاعات المستهدفة في سوق التطوير العقاري المصري، مستفيدة من سجل إنجازاتها الحافل في تنفيذ المشروعات السكنية والبنى التحتية وفق أعلى مستويات الجودة. يقع المقر الرئيسي للشركة في منطقة القاهرة الكبرى، وتمتد بصمتها إلى مواقع جغرافية أخرى على مستوى البلاد، حيث تحظى بمحفظة أراضي جذابة تتجاوز 9 مليون متر مربع. تبلغ مشروعات الشركة 16 مشروعًا حتى نهاية الربع الأول من 2023، موزعة على مشروعين رئيسيين؛ أولهما مشروع «تاج سيتي»، الممتد على مساحة 3.6 مليون متر مربع، وهو مشروع متعدد الاستخدامات تم تصميمه بعناية ليصبح وجهة حضارية متكاملة. أمّا المشروع الثاني «سراي» فيمتد على مساحة 5.5 مليون متر مربع، وهو أيضًا مشروع متعدد الاستخدامات، ويحتل موقعًا استراتيجيًا على مقربة من العاصمة الإدارية الجديدة على طريق القاهرة – السويس.

شركات ناشئة

«إنرشيا للتنمية العقارية» راعيًا للموسم الجديد من برنامج الفرصة للعام الثالث على التوالي

أحمد العدوي: 250 ألف جنيه دعما للفائز في كل حلقة بالموسم الجديد

تتبنى شركة إنرشيا للتنمية العقارية خطط قوية لتطبيق المسئولية المجتمعية لدعم رواد الأعمال وتعزيز قدراتهم على تحقيق أحلامهم إلى مشروعات واقعية ذات دعم مالي قوي، لذا أعلنت عن رعايتها للموسم الجديد من برنامج الفرصة على قناة on، للعام الثالث على التوالي.

قال المهندس أحمد العدوي، الرئيس التنفيذي لشركة إنرشيا للتنمية العقارية، إن الشركة لديها إيمان بأهمية دعم رواد الأعمال لمساعدتهم في تنمية مشروعاتهم، من خلال توفير دعم مالي لها، مؤكدًا أن الشركة ستقدم دعمًا بقيمة 250 ألف جنيه للفائز في كل حلقة بالموسم الجديد.

وأضاف أن العالم بالكامل يشهد تحديات اقتصادية أثرت على الشركات الكبرى والناشئة، لذا فإن رواد الأعمال يعملون حاليًا في ظروف صعبة ويجب توفير الدعم لهم ليتمكنوا من العمل رغم هذه الظروف، مؤكدًا أن الشركات الناشئة تمثل فرصة جيدة لأي اقتصاد، كما أنها تعتبر جزء هام للاقتصاد المصري.

وأشار إلى أن الشركات الناشئة تعمل في ظروف صعبة لذا فإنها يجب أن تتمتع بالمرونة للعمل رغم هذه الظروف، بالإضافة إلى توفر الإصرار الذي يمكنها من مواصلة العمل مهما كان حجم التحديات المحيطة، موضحا أن طبيعة فكرة ريادة الأعمال أنها تكون محدودة الموارد البشرية والمالية، وبالتالي فإن نقص هذه الموارد حاليا نتيجة التحديات الاقتصادية لا يجعل هذا جديدًا على رواد الأعمال.

ونوه أنه رغم هذه التحديات الاقتصادية إلا أن رواد الأعمال لا يزال أمامهم فرصة لينجحوا وإثبات قدرتهم على الاستمرار رغم التحديات، وهي ظروف تصنع منهم قيادات ناجحة، وتدفعهم لابتكار حلول غير تقليدية لمواجهة هذه التحديات، مشيرًا إلى أن هناك فرص قوية أمام الشركات الناشئة للحصول على تمويلات من داخل مصر، فهناك رؤوس أموال تبحث عن أفكار وفرص لتدعيمها والاستثمار بها.

وأوضح أنه سيكون عضوًا في لجنة تحكيم برنامج الفرصة، وذلك لتقييم المشروعات التي يتم تقديمها، على أن يكون اختياره دائمًا للأفكار والمشروعات التي يوجد بها قدر عالي من المرونة، كما أن أصحاب الفكرة قادرين على إثبات إصرارهم على الاستمرار والحفاظ على الفكرة وتطويرها للوصول لمكانة قوية في السوق المصري بل والعالمي.

وقال إن شركة إنرشيا للتنمية العقاري بدأت عملها كشركة ناشئة، وواجهت العديد من التحديات منذ انطلاقها عام 2007، لتتمكن اليوم من الوصول لمكانة رائدة في السوق العقاري المصري بفضل إصرار أصحاب الفكرة على الاستمرار مهما كان حجم التحديات.

جهود تأمينية

عمر جودة يفوز بجائزة أفضل رئيس تنفيذي في إفريقيا للعام 2023

منحت لجنة جوائز التأمين الإفريقية تحت رعاية الشركة الإفريقية لإعادة التأمين، عمر جودة، عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مصر للتأمين، جائزة أفضل رئيس تنفيذي في إفريقيا للعام 2023

ويتم منح هذه الجوائز بهدف تكريم ومكافأة الأداء الأفضل للقادة والأشخاص والشركات لتشجيع شركات التأمين الإفريقية على الاهتمام بأفضل الممارسات في إدارة الشركات والحث على الابتكار والإدارة والقيادة الجيدة للنهوض بصناعة التأمين في إفريقيا.

ويأتي فوز عمر جودة بالجائزة تقديرا للجهود والمساهمات البارزة التي قدمها خلال الفترة الماضية للنهوض بشركة مصر للتأمين والعمل الدؤوب من أجل تطوير الشركة وتحقيق أفضل النتائج والمؤشرات، وقيادة التغيير في شركة مصر للتأمين العملاقة وتطوير النظم الداخلية للشركة وتبني خطط طموحة لتطوير المنتجات وبيئة العمل وانتهاج خطط شاملة لتدريب العاملين من أجل الارتقاء بالخدمات المقدمة لعملاء الشركة في مصر وخارجها.

ويعد عمر جودة من أبرز خبراء التأمين وإعادة التأمين بالسوق المصري والعربي والشرق الأوسط بخبرة امتدت لأكثر من 40 عاما في مجال التأمين وإعادة التأمين تقلد خلالها العديد من المناصب، فكان عضوا بالعديد من اللجان الفنية ومجالس إدارات الشركات المختلفة داخل مصر وخارجها ورئيس الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي ومديرا إقليميا للشركة الإفريقية لإعادة التأمين وعضوا بالمجلس الفني للصندوق العربي لتأمين إخطار الحروب، كما يرأس المجمعة المصرية لتأمين الأخطار النووية وعضوا باللجنة التنفيذية لمنظمة التأمين الإفريقية.

ويأتي هذا الفوز والتكريم تأكيدا وانعكاسا لمكانة شركة مصر للتأمين بالقارة الإفريقية وتقديرا لجهودها البناءة من أجل تطوير وازدهار صناعة التأمين وإعادة التأمين بالأسواق الإفريقية وهو الدور الذي توليه الشركة اهتماما كبيرا منذ نشأتها وما تنتهجه الشركة من استراتيجيات طموحة للتطوير والنهوض بالصناعة ومواكبة التطورات التكنولوجية وصولا لتحقيق الشمول التأميني.

وتأتي هذه الجائزة ضمن عدد من الجوائز التي تمنحها الإفريقية لإعادة التأمين سنويا وتشمل (جائزة لأفضل شركة تأمين بإفريقيا، جائزة أفضل رئيس تنفيذي، جائزة أفضل ابتكار خلال العام، أفضل مبادرة تأمينية خلال العام).

أصول وأرباح

البنك المركزي: 55.27 مليار جنيه صافي أرباح البنوك بنهاية مارس الماضى

سجل صافي ربح البنوك العاملة في السوق المصرية سجلت 55.279 مليار جنيه بنهاية الربع الأول من 2023، بحسب بيانات البنك المركزي المصري، وسجل صافي إيرادات النشاط 134.194 مليار جنيه، بينما حقق صافي العائد 117.616 مليار جنيه.

وبلغ صافي ربح أكبر 5 بنوك في القطاع المصرفي 25 مليار جنيه حتى نهاية مارس الماضي، وسجل صافي عائد أكبر 5 بنوك في القطاع المصرفي نحو 72.147 مليار جنيه بنهاية مارس 2023، كما سجل صافي إيرادات النشاط 75.857 مليار لنفس الفترة سالفة الذكر. وبلغ إجمالي مصروفات أكبر 5 بنوك 50.270 مليار جنيه بنهاية مارس 2023.

وسجلت أصول القطاع المصرفي 12.970 تريليون جنيه بنهاية مارس الماضي، فيما سجل رأسمال البنوك نحو 322.64 مليار جنيه. وبلغت الاحتياطيات نحو 488.708 مليار جنيه بنهاية مارس الماضي، بينما سجلت المخصصات نحو 295.444 مليار جنيه. وسجل صافي ودائع القطاع المصرفي حوالي 9.189 تريليون جنيه بنهاية مارس 2023.

وبلغت أصول أكبر 10 بنوك، بحسب تقرير حديث صادر عن البنك المركزي، نحو 10.306 تريليون جنيه بنهاية مارس. ووصل رأس مال البنوك العشرة الكبار إلى 196.457 مليار جنيه، فيما سجلت الاحتياطيات 376.447 مليار جنيه بنهاية شهر مارس 2023.

سجل معدل توظيف قروض القطاع المصرفي إلى الودائع 48.9% حتى نهاية مارس 2023، مقابل 49.3% حتى نفس الفترة العام الماضي، وبلغ معدل قروض القطاع المصرفي إلى الودائع بالعملة المحلية 43.1% بنهاية شهر مارس 2023، مقابل 46.1% حتى مارس 2022. أما عن معدل قروض القطاع المصرفي إلى الودائع بالعملة الأجنبية، فقد سجل 71.5% حتى مارس 2023، مقابل 68.4% لفس الفترة العام الماضي. وسجلت نسبة كفاية رأسمال القطاع المصرفي 17% حتى مارس 2023.

وأظهر تقرير مؤشرات السلامة المالية للبنوك بخلاف البنك المركزى المصري تحسن طفيف في الربحية والسيولة بالعملات المحلية والأجنبية وكفاية رأس المال بجانب جودة الأصول بنهاية ديسمبر 2022

وجاء التحسن في جودة الأصول بالبنوك خلاف المركزي المصري بدعم من تراجع نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض لتسجل 3.4% بنهاية ديسمبر 2022 مقابل نسبة 3.5% بنهاية ذات الشهر من 2021.

كما أشار تقرير مؤشرات السلامة المالية للبنوك الصادر من البنك المركزي إلى وصول نسب مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة بنهاية ديسمبر 2022 نحو 91.6% مقابل 91.8% نهاية شهر سبتمبر 2022.

ووصلت نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء من جانب البنوك خلاف المركزي المصري نحو 56% بنهاية ديسمبر 2022 مقارنة بـ58.4% بنهاية سبتمبر 2022 ونسبة 57.6% نهاية ديسمبر 2021.

وسجلت نسبة الربحية من وراء العائد على متوسط الأصول للبنوك خلاف المركزي المصري نحو 1.2% بنهاية ديسمبر 2022 مقابل 1.2% بنهاية سبتمبر 2022.

كما سجلت نسبة الربحية من وراء العائد على متوسط حقوق الملكية بنهاية ديسمبر 2022 نحو 16.1% مقابل 16.1% بنهاية سبتمبر 2022، فيما سجلت نسبة الربحية من وراء صافي هامش العائد 4.2% نهاية ديسمبر 2022.

وكشفت التقرير مؤشرات عن وصول متوسط نسبة السيولة الفعلية لدى البنوك بالعملة المحلية نحو 43.3% نهاية ديسمبر 2022 مقابل 46.9% نهاية سبتمبر 2021، ومن العملات الأجنبية نسبة 77.9% بنهاية العام الماضي مقابل 77.6% نهاية سبتمبر 2022 و67.9% بنهاية ديسمبر 2021.

وبلغت نسبة توظيف القروض إلى الودائع بنهاية ديسمبر 2022 نحو 47.9% نهاية ديسمبر 2022 مقابل 48.3% بنهاية ذات الشهر من العام الماضي.

فيما بلغ نصيب تشكيل الودائع من إجمالي الأصول 75.2% بنهاية ديسمبر 2022 مقابل 74.7% نهاية نفس الشهر من 2021.

وسجلت نسبة تغطية السيولة LCR x، وتعني تعزيز إدارة مخاطر السيولة على المدى القصير وذلك من خلال التأكد من أن البنك يحتفظ بمخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة والتي يمكن تحويلها بسهولة وبسرعة إلى نقد لتلبية احتياجاته من السيولة، نحو 943.2% بنهاية ديسمبر 2022 من العملات المحلية مقابل 1171.3% بنهاية سبتمبر 2022 و1006.8% نهاية ديسمبر 2021. وعن نسبة تغطية السيولة LCR x للبنوك من العملات الأجنبية، فسجلت 173.1% بنهاية ديسمبر 2022 مقابل 184.4% نهاية سبتمبر 2022 و186.9% نهاية ديسمبر 2021

12.9
تريليون جنيه أصول القطاع المصرفي.. و322 مليار جنيه رأس المال

134
مليار جنيه
إيرادات النشاط

48.9%
معدل توظيف القروض إلى الودائع تسجل

www.safqa.news

صائد الجوائز

بنك مصر يستحوذ على 6 جوائز من«ذا يوروبيان» و« ذا جلوبال ايكونوميكس»

أفضل بنك على مستوى مصر والشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2023 في مجال الأموال والمراسلين والمؤسسات المالية والمسئولية المجتمعية

توجت مجهودات البنك في الفترة الأخيرة، بحصد 5 جوائز من مجلة «ذا يوربيان» البريطانية لعام 2023، بالإضافة إلي جائزة من مجلة «ذا جلوبال ايكونوميكس».

ففي مجال الأموال والمراسلين والمؤسسات المالية، حاز البنك على 4 جوائز وهي: أفضل بنك في إدارة الخزانة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أفضل بنك في إدارة السيولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أفضل بنك في مجال استبدال العملات الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أفضل بنك في إدارة النقد في مصر.

وفي مجال المسئولية المجتمعية، حاز البنك على جائزتي أفضل بنك في مجال المسئولية المجتمعية في مصر لعام 2023 وذلك من مجلة «ذا يوروبيان» ومجلة «ذا جلوبال ايكونوميكس».

يذكر أن هذه الجوائز تُمنح للبنك الفائز وفقًا لعدد من المعايير الفنية، حيث تقوم مجلتى «ذا يوروبيان» و«ذا جلوبال ايكونوميكس» بانتقاء أفضل المؤسسات بموجب تقييم نخبة من الخبراء في المجالات المختلفة والذي يتم من خلاله تحليل نتائج البنك استنادًا على مجموعة من المعايير المتخصصة والمرتبطة بالأداء والإستراتيجية التي تتبناها المؤسسات.

يذكر أن قطاع الخزانة في بنك مصر يلعب دورًا مهمًا في إدارة السيولة من خلال أدوات مختلفة لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد والشركات، واستثمار الفائض لتعظيم العوائد، وإدارة مستويات المخاطر وعلاوة على ذلك يقدم القطاع حلولًا متخصصة، ولا تقتصر على المنتجات والخدمات، وباستخدام أدوات مالية مختلفة، كما البنك من أكثر المتعاملين نشاطًا في تغطية إصدارات وزارة المالية لخدمة الدين العام، والحفاظ على حصة سوقية كبيرة من تعاملات السوق الثانوي، كما يقدم قطاع الأموال والمراسلين لعملائه بقطاعي التجزئة والشركات خدمات إدارة النقد على المستويين المحلي والدولي، بما في ذلك تمويل الأعمال التجارية وعمليات الاستبدال للعملات المختلفة.

ويقدم بنك مصر مجموعة كبيرة من الخدمات التي تدعم العملاء في تحقيق أهدافهم خارجيًا. وقد حقق بنك مصر صيتًا واسعًا باعتباره الأفضل في تقديم خدمات قطاع الأموال والمراسلين والمؤسسات المالية على مستوى عالمي، عبر ابتكار حلول من شأنها توفير الوقت وتحقيق الفعالية من حيث التكلفة، ويعزز بنك مصر تواجده الإقليمي والعالمي من خلال شبكة واسعة الانتشار من الفروع والتي تصل لأكثر من 800 فرع، بخلاف البنوك التابعة والبنوك المراسلة، وذلك لضمان سهولة وسلاسة إجراء كافة المعاملات المالية والمصرفية لعملائه أينما كانوا.

ويهتم البنك بمجال المسؤولية المجتمعية باعتبارها أحد محاور تحقيق التنمية المستدامة، والمساهمة في التنمية الشاملة لمختلف قطاعات المجتمع بما في ذلك الصحة والتعليم والثقافة والعمل والبيئة، ومساندة القرى الأكثر احتياجًا ومشروعات المرأة المعيلة وكل ما يختص بتنمية الإنسان، حيث يعمل بنك مصر جاهدًا على تقديم نموذج إيجابي يحتذي به في المسئولية المجتمعية لكافة المؤسسات بما ينعكس علي التنمية المستدامة للمجتمع ككل.

5

جوائز حصدها البنك في الفترة الأخيرة من مجلة «ذا يوربيان» البريطانية لعام 2023، بالإضافة إلي جائزة من مجلة «ذا جلوبال ايكونوميكس».

علامة فارقة

البنك التجاري الدولي وفيزا ونون يطلقون بطاقة CIB noon الائتمانية

أطلق البنك التجاري الدولي – مصر CIB بطاقة CIB noon الائتمانية الجديدة بالتعاون مع «نون»، المنصة الرقمية الرائدة للتسوق الإلكتروني في الشرق الأوسط، وشركة «فيزا»، الرائدة عالميًا في مجال المدفوعات الرقمية.

يأتي إطلاق هذه البطاقة، التي تعد الأولى من نوعها في مصر، في إطار استراتيجية CIB الخاصة بالتحول إلى مجتمع غير نقدي، لأنها تسهّل التوصيل اللاتلامسي للمشتريات وتقلل الحاجة إلى الدفع النقدي.

وبموجب هذه الشراكة، سيتم تزويد حاملي بطاقة CIB noon الائتمانية الجديدة بمجموعة من العروض والخصومات المميزة عند التسوق عبر الإنترنت من موقع «نون» وتشمل هذه المزايا خصم فوري بنسبة 5% على مشتريات نون، وإمكانية تقسيط المدفوعات على مدة تصل إلى 15 شهر بدون فوائد، بالإضافة إلى نقاط BONUS CIB على المشتريات التي تتم خارج موقع نون، إلى جانب الاستفادة من أولوية توصيل منتجات نون اكسبرس، والحصول على مكافأة خاصة عند تفعيل البطاقة، وغيرها من المزايا.

قال رشوان حمادي، الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية في البنك التجاري الدولي، أن هذه الشراكة تعتبر بمثابة علامة فارقة في جهوده الرامية نحو تزويد عملائه بأفضل المنتجات والخدمات لتلبية احتياجاتهم دائمة التغير، وأضاف أن البنك يتقديم أول بطاقة ائتمانية من نوعها في السوق المصري. بالإضافة إلى ذلك، ستقدم بطاقة CIB noon الائتمانية للعملاء مجموعة كبيرة من المزايا والعروض الحصرية التي ستساهم في إعادة تشكيل تجربة التسوق بالكامل. كما أكد على التزام CIB بتقديم حلول مبتكرة توفر لعملائه تجربة مصرفية سلسة وذلك باعتباره من أكبر المؤسسات المالية الرائدة في مصر.

ومن جانبه، قال مصطفي سالم، نائب رئيس قسم النمو والإستراتيجية الرقمية بشركة «نون مصر»، أن الشركة تسعى لدفع عجلة الابتكار وإطلاق مبادرات جديدة تدعم القوة الشرائية للعملاء مع المساهمة في تنمية الاقتصاد الرقمي المحلي، وأضاف أن الشركة تفخر بإطلاق أول بطاقة ائتمانية في سوق التجارة الإلكترونية في مصر بالتعاون مع CIB وشركة «فيزا»، مما سيساهم في تطوير تجربة التسوق المحلية عبر الإنترنت.

فيما قال موسام جاديا، نائب الرئيس الأول لنون للمدفوعات، أن إطلاق أول بطاقة مشتركة في مصر، سيمّكن حاملي البطاقات من الاستمتاع بمزايا وعروض حصرية تساعدهم في تحمل تكاليف مشترياتهم. وأضاف جاديا، أن البطاقة الجديدة ستتيح للعملاء مزايا إضافية عند التسوق عبر الإنترنت من نون، لذا الشركة سعيدة بشراكتها مع CIB الذي يعد اسمًا رائدًا في القطاع المصرفي، وشركة «فيزا» لتعزيز تجربة التسوق عبر الإنترنت لعملائنا في السوق المصري.

وفي سياق متصل، صرحت ملك البابا، المدير العام لشركة «فيزا» في مصر، أنه رغم التحسن الملحوظ الذي شهده مجال التجارة الإلكترونية خلال العامين السابقين، إلا أن التحديات الاقتصادية الراهنة زادت من الحاجة إلى توفير المزيد من العروض الجذابة وتسهيلات الدفع. كما صرحت بأن الشراكة بين CIB وموقع «نون» وشركة «فيزا» سوف تقدم مزايا لا مثيل لها للعملاء بما يتيح لهم الاستمتاع بقوة شرائية أكبر، حيث أظهرت دراسة أجرتها Visa Stay Secure في عام 2022 أن حوالي 48% من العملاء بمصر يقومون باختيار بطاقات الدفع وفقًا للمكافآت التي تقدمها لهم.

تنمية الزراعة

البنك الزراعي المصري يدعم جهود الدولة في تحقيق أهداف المبادرة الرئاسية

علاء فاروق:42.5 مليار دعم صغار المزارعين.. و43.2 مليار المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أكد علاء فاروق، رئيس البنك الزراعي المصري، أن مبادرة «حياة كريمة» غيرت وجه الحياة في الريف المصري وساهمت بشكل كبير في تنمية قطاع الزراعة، مشيرًا أن البنك الزراعي المصري كان داعما بشكل كبير لجهود الدولة في تحقيق أهداف المبادرة الرئاسية.

وأشار« فاروق» إلى أن البنك يعمل على دعم صغار المزارعين لتحقيق التنمية الزراعية، حيث بلغ إجمالي القروض الزراعية الممنوحة للمزارعين منذ 2021 حتى مايو 2023 نحو 42.5 مليار جنيه بفائدة 5% بإجمالي 972 ألف قرض.

وأضاف يساهم البنك الزراعي المصري بشكل كبير في دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، حيث بلغ إجمالي القروض الموجهة لدعم هذا القطاع نحو 43.2 مليار جنيه بنسبة 76% من حجم المحفظة فيما بلغ حجم تمويل الشركات الكبرى العاملة في مجال الزراعة والتصنيع الزراعي نحو 12.4 مليار جنيه لتمويل 143 شركة.

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها رئيس البنك الزراعي المصري بجلسة لجنة الزراعة والأمن الغذائي بالحوار الوطني، حول دور الدولة في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي ومسائل تسعير المنتجات مع مسألة دعم الزراعة والائتمان والديون.

وأوضح «فاروق» أن البنك قام بإطلاق مبادرتين لإسقاط وتسوية الديون المتعثرة في 2021 بإجمالي أكثر من 10 مليارات جنيه واستفاد منها مئات الآلاف من العملاء بما يسهم في تحسين مستوى معيشتهم ومساعدتهم على العمل والإنتاج

وتابع أن البنك يشهد تطورا كبيرا على مستوى كافة القطاعات من بينها تطوير أكثر من 300 فرعًا بالقرى في جميع المحافظات، منها نحو 65 فرعًا بقرى «حياة كريمة» ونشر 1170 ماكينة للصراف الآلي بالقرى الريف المصري منها نحو 250 ماكينة بقرى حياة كريمة وإصدار 3.17 مليون بطاقة ميزة مدفوعة مقدمًا وعدد 421 ألف بطاقة ميزة معاشات، وإصدار عدد 2.3 مليون كارت ميزة - الفلاح وتوزيع وتسليم 1.3 مليون كارت.

دعم المشروعات

البنك الأهلي المصري يوقع عقد تمويل مع شركة إرادة لتمويل المشروعات متناهية الصغر

وقع البنك الأهلي المصري عقد تمويل بقيمة 100 مليون جنيه مع شركة إرادة لتمويل المشروعات متناهية الصغر، لتوفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات متناهية الصغر بمختلف محافظات الجمهورية.

أكد يحيي أبو الفتوح، نائب رئيس مجلس إدارة الأهلي المصري، أن البنك يولي اهتمام بالغا بالمشروعات متناهية الصغر ويستهدف الوصول إلى كافة شرائح السوق بما في ذلك المشروعات غير الرسمية سعيا لدمجها في القطاع الرسمي من خلال شركاء التنمية من مؤسسات التمويل متناهي الصغر، مشيدا بالتعاون مع شركة إرادة لتمويل المشروعات متناهية الصغر، وهو ما يؤكد حرص البنك المستمر على إتاحة التمويل اللازم للمؤسسات ليتم إعادة إقراضه للمستفيدين من مشروعات الشركة بمختلف المحافظات لما له من أثر في المساهمة في القضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل وكذا تحسين مستوى المعيشة للأفراد وانعكاس ذلك على زيادة الناتج القومي.

ومن جانبه أعرب عمرو أبو العزم، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب والشريك المؤسس لشركة إرادة لتمويل المشروعات متناهية الصغر، عن اعتزازه بالتعاون المثمر البنك الأهلي المصري كونه أكبر المؤسسات المالية الداعمة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مشيرا إلى أن شركة إرادة لتمويل المشروعات متناهية الصغر يساهم فيها شركة اتصالات مصر وصندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي وعمرو كمال أبو العزم، وتستهدف توفير التمويلات لأصحاب المشروعات متناهية الصغر.

وأضاف طارق حسن، رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي المصري، أن البنك كان من أوائل البنوك التي تعاقدت مع الشركة في مجال تمويل المشروعات متناهية الصغر، فضلًا عن سعي البنك للتعاون مع الشركة في مجال الخدمات الإلكترونية من خلال إتاحة الصرف لعملاء الشركة باستخدام بطاقات ميزة وذلك في إطار دعم منظومة الشمول المالي.

ومن جانبه أشار سعد محيي الدين، رئيس قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى أن إجمالي التمويل المتاح من البنك الأهلي المصري لمؤسسات التمويل متناهي الصغر بغرض إعادة إقراضه لهذه النوعية من المشروعات بلغ نحو 7 مليار جنيه لعدد 56 مؤسسة تمويل متناهي الصغر بنهاية مارس 2023 استفاد منها نحو مليون عميل.

أداء قوي

1.3 مليار جنيه أرباح بنك التعمير والإسكان خلال الربع الأول 2023

حقق بنك التعمير والإسكان نمو استثنائي ومؤشرات قوية خلال الربع الأول من عام2023، وأظهرت نتائج الأعمال نمو صافي الأرباح لتسجل 1.3 مليار جنيه خلال الربع الأول 2023 بنمو 107%.

وقال حسن غانم، الرئيس التنفيذي لبنك التعمير والإسكان، أن الأداء القوي الذي حققه البنك خلال الربع الأول من عام 2023، يعكس الالتزام بأعلى معايير الكفاءة التشغيلية وإستراتيجية التطوير التي تبناها البنك بمحاورها الرئيسية، مما مكنه من تحقيق نتائج مالية قوية تمثلت في النمو الاستثنائي لكل من الإيرادات وصافي الأرباح، فقد ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنسبة 96% لتسجل 2.6 مليار جنيه، حيث سجل صافي الربح1.3 مليار جنيه بنسبة نمو 107% خلال الربع الأول من عام 2023، موضحًا أن هذا النمو القوي جاء على خلفية توسع البنك بأنشطته التجارية، إلى جانب حرصه على وضع العملاء على رأس أولوياته في مختلف قطاعات البنك.

وأضاف «غانم» أن البنك تمكن في مواصلة تعزيز الأصول الخاصة به، حيث ارتفع إجمالي الأصول بشكل ملحوظ ليصل إلى 116 مليار جنيه بنسبة نمو تصل إلى 12%، كما ارتفع صافي الهامش من العائد إلى 9.2% خلال الربع الأول العام الجاري مقابل 7.1% خلال الفترة نفسها من العام السابق، مؤكدا إن هذا النمو يعكس نجاح البنك في إدارة هيكل محفظة التمويلات الخاصة به، وتقليل مخاطر تغير أسعار الفائدة مع ضبط نسبة الأصول إلى الالتزامات.

وأشاد الرئيس التنفيذي لبنك التعمير والإسكان بجهود البنك المبذولة للتوسع بمحفظة عملاء البنك من الشركات وترسيخ مكانته في قطاع إقراض الشركات، وهو ما كان له أثره الإيجابي على ارتفاع إجمالي القروض بمعدل ربع سنوي قدره 3% ليبلغ 39.1 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2023.

وأشار «غانم» إلى تحقيق ودائع البنك لنسبة نمو ربع سنوي قدرها 8% لتبلغ 97 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2023، بفضل ارتفاع ودائع الأفراد بنسبة 15% وودائع الشركات بنسبة 5%، وهو ما يعكس ثقة العملاء من الأفراد والشركات في المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك. مشيرًا إلى نجاح البنك في تحقيق عوائد مميزة بفضل الاستراتيجيات الفعالة التي يتبناها في مختلف قطاعاته، فضلًا عن كفاءة الإدارة وحكمتها في التعامل بحرفية في إدارة موارد البنك على الوجه الأمثل لتعظيم الربحية، حيث بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية 50.5% خلال الربع الأول من عام 2023، فيما بلغ العائد على متوسط الأصول 4.8% خلال نفس الفترة. كما بلغ معدل كفاية رأس المال 21.8% متضمنًا صافي الأرباح

حسن غانم:التزام بمعايير الكفاءة التشغيلية وإستراتيجية التطوير وراء تحقيق البنك عوائد مميزة

خلال الربع الأول من عام 2023، وهو ما يتجاوز الحد الأدنى الذي حدده البنك المركزي، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى 20.7%، بينما بلغ 1.1% للشريحة الثانية.

وفي مجال التحول الرقمي أشار الرئيس التنفيذي لبنك التعمير والإسكان إلى تبني مصرفه لإستراتيجية توسعية طموحة في هذا المجال، وتطبيق كل ما يستجد في مجال التكنولوجيا المالية، مع تطوير وتحديث البنية التكنولوجية وتزويدها بأحدث الأنظمة الرقمية من خلال استثمارات متنامية بما يفي بالتحول الرقمي السريع والمتلاحق، حيث أثمرت تلك الجهود عن زيادة نسبة أعداد المشتركين في تطبيق الإنترنت والموبايل البنكي بنسبة نمو 124% خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بنفس الفترة خلال عام2022، كما زادت نسبة عدد مستخدمي تطبيق محفظة الهاتف المحمول بنسبة نمو 63% بإقفال الربع الأول من 2023 مقارنة بإقفال الربع الأول من عام 2022.

وعلى صعيد تمويل المشروعات الداعمة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر والتمويل المستدام، أوضح غانم أن بنك التعمير والإسكان يحرص على ترسيخ مبدأ الاستدامة في مختلف أنشطة وأعمال البنك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتنفيذ خطوات فعالة لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر، واهتمام البنك الدائم بتطبيق حلول صديقة للبيئة وذلك من خلال المشاركة في العديد من المبادرات والمشروعات الداعمة

116 مليار جنيه الأصول بنمو 12%.. و21.8% معدل كفاية رأس المال

لتوجهات الدولة نحو التحول للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، فقد توجه البنك نحو التمويل المستدام من خلال تخصيص مبلغ 1.3 مليار جنيه من محفظته الائتمانية لاستهداف مشروعات التمويل المستدام وهو ما حقق زيادة في هذا النوع من التمويلات المستدامة بنسبة 12٪ خلال الربع الأول من العام الجاري 2023.

وأوضح «غانم» أن هذا النمو يأتي بفضل نجاح البنك في تطبيق خططه الطموحة للتوسع والنمو، وذلك من خلال تحقيق رضا العملاء وتلبية احتياجاتهم في مختلف المجالات، التوسع في طرح خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة مرتكزة على دراسات وتحليلات متعمقة للسوق المصرفي، بهدف تدعيم مركزه التنافسي وتلبية احتياجات كافة شرائح العملاء الحاليين والمرتقبين، مع الحرص على التوسع والانتشار الجغرافي وتقديم وتطوير الخدمات الرقمية لمواكبة التغيرات المتلاحقة في التكنولوجيا المالية، والحرص على تعزيز ثقافة الشمول المالي من خلال دمج الفئات التي لم يسبق لها التعامل مع المنظومة المصرفية وإدراجهم داخل النظام البنكي، وجذبهم للتعامل مع القطاع المصرفي، واستهداف فئات جديدة من العملاء لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بالإضافة إلى تقديم الدعم والتدريب للعاملين على مختلف مستوياتهم الوظيفية لزيادة مهاراتهم وتنمية قدراتهم المهنية لتقديم أفضل خدمة للعملاء بأعلى مستويات الجودة و الكفاءة.

وأشاد بكفاءة وحرفية الإدارة التنفيذية للبنك وعامليه ومجلس إدارته وبالمتابعة المستمرة التي أدت إلى تحقيق هذا الأداء الاستثنائي في ظل التحديات الاقتصادية الحالية، مؤكدًا على ثقته في قدرة البنك على مواصلة تحقيق النمو خلال المرحلة القادمة، بناءً على خبراته المكتسبة في التعامل وإدارة الأزمات خلال الفترات السابقة، معربًا عن تطلعاته مستقبلًا إلى توسيع وتعزيز أنشطة وخدمات البنك المصرفية بما يدعم مكانته كأحد أكبر الكيانات المصرفية في السوق المصري، من خلال قدرته على اقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة والتعامل مع التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية بكفاءة وحرفية عالية لمواصلة تحقيق معدلات نمو متميزة لتحقيق رضاء العملاء وطموحات المستثمرين.

سلسلة جوائز

بنك القاهرة يحصد جائزة International Business Magazine كأفضل بنك في المسئولية المجتمعية في مصر لعام 2023

حصد بنك القاهرة جائزة International Business Magazine كأفضل بنك في مجال المسئولية المجتمعية في مصر لعام 2023 Best CSR Bank in Egypt استنادًا إلى مجموعة من المعايير المتخصصة والمرتبطة بالأداء والإستراتيجية التي يتبناها البنك، وكذلك الأنشطة الخاصة بمجال المسئولية المجتمعية.

تأتى تلك الجائزة استكمالاً لسلسلة الجوائز التى حصل عليها البنك من المجلة، حيث حصد البنك عام 2020 جوائز المؤسسة باعتباره الأفضل في معاملات الصرف الأجنبي وإدارة الخزانة.

أعرب طارق فايد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، عن اعتزازه بحصول البنك على تلك الجائزة تتويجًا لجهوده وتأكيدًا لدوره الرائد في مجال المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة والتى تأتى في صدارة أولويات البنك، مؤكداً حرص البنك على مراعاة البعد المجتمعى في كافة السياسات والإجراءات بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030.

فيما أوضحت هايدى النحاس، رئيس قطاع اتصالات المؤسسة والتنمية المستدامة، أنه في إطار إستراتيجية بنك القاهرة لتحقيق التنمية المستدامة نقوم بدعم مجالات مهمة ومن أبرزها التمكين الاقتصادي لمختلف شرائح المجتمع وخاصة الشباب والمرأة المعيلة في جميع محافظات مصر وخاصة صعيد مصر والذي يستحوذ على أكثر من 90% من مبادراتنا، إلى جانب الاهتمام بملف الصحة وجودة التعليم ودعم قطاع الرياضة والحفاظ على البيئة وتنمية إعمار القرى ومساندة الاقتصاد القومى وغيرها من الملفات المهمة.

يذكر أن البنك سبق له الحصول على تصنيف "الأفضل في المسئولية الاجتماعية" و"الأكثر استدامة بشمال أفريقيا" من مجلتي "Global Economics" و"International Investor " العالميتين لعام 2020، ويحرص بنك القاهرة دوماً على أن تكون المبادرات التى يتبناها البنك نابعة من الاحتياجات الفعلية للمجتمع المصرى، كما يراعى البنك تحقيق عنصر الاستدامة بصفة رئيسية لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.

www.safqa.news

نمو سريع

65% نمو «راية فودز» خلال الربع الأول عن عام 2023

عمر عبد العزيز: ندرس عروض مستثمرين لزيادة رأس المال 350 مليون جنيه

قال عمر عبد العزيز، الرئيس التنفيذي لشركة راية فودز، ندرس عدداً من عروض المستثمرين لزيادة رأس مال الشركة بقيمة 350 مليون جنيه لتمويل توسعاتنا خلال عام 2023-2024، كخطوة على طريق هدف تسجيل نمو مطرد في مبيعات الشركة، لتتخطى 120 مليون دولار (3.5 مليار جنيه) بنهاية عام 2026، مُشيراً إلى أن الشركة تستهدف مبيعات قدرها مليار و500 مليون جنيه خلال عام 2023.

يذكر أن شركة راية فودز، حققت نمو ملحوظ خلال الربع الأول من العام الجاري مقارنة بنظيره خلال عام 2022، إذ سجلت نسبة نمو إجمالي قدرها 65%، بتحقيقها مبيعات تبلغ 300 مليون جنيه منذ مطلع العام الجاري، في مقابل 165 مليون جنيه خلال الفترة نفسها عن العام الماضي.

وأضاف عبد العزيز: تمضي أعمال راية فودز وتوسعاتها وفق خططنا الإستراتيجية المقررة. نحن فخورون بما حققناه من نمو ملحوظ خلال العام الجاري. ترجع نسب النمو إلى توسعاتنا المستمرة على مستوى العمليات والحضور الجغرافي في أكثر من 50 بلداً حول العالم في 6 قارات، وقد ارتفعت نسبة الصادرات لتحصد 98% من إجمالي إنتاج راية فودز في عام 2023 مقارنة بنسبة 93% في عام 2022، إذ أثبتت منتجات راية فودز جودتها الفائقة في مُختلف الأسواق.

وتابع الرئيس التنفيذي، مشيراً إلى أعمال شركة راية للحاصلات الزراعية، التابعة لراية فودز: حققتنا كذلك توسعات زراعية هائلة من خلال شركتنا التابعة راية للحاصلات الزراعية، من 300 فدان خلال موسم 2022-2023 إلى 450 فدان خلال 2023-2024، كما أصبحت منتجات راية للحاصلات الزراعية معتمدة لدى أكبر سلاسل المتاجر في إنجلترا، وألمانيا، وأيرلندا، والسعودية، والإمارات».

وأضاف أحمد فتحي، رئيس القطاع المالي لشركة راية فودز، بأن «الشركة تعتمد على عدد من البنوك الرائدة لتمويل العمليات الجارية ومن بينها، بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (SAIB)، والبنك التجاري الدولي (CIB)، وبنك قطر الوطني (QNB)، وبنك الإسكندرية، والبنك الأهلي المصري.

حياد تنافسى

الحكومة جادة في حل المشكلات التي تعوق الاستثمار.. وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

مشروع قانون بإلغاء الإعفاءات المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية.. وتعديل قانون الاستثمار

في إطار حرص الدولة على تحقيق الحياد التنافسي لما له من أثر بالغ في خلق مناخ استثماري صحي قادر على جذب المزيد من الاستثمارات، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بإلغاء الإعفاءات المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية، في ظل ما تكفله مواد مشروع القانون من مساواة بين القطاع الخاص وكافة أجهزة الدولة بالأنشطة الاستثمارية والاقتصادية من خلال سريان الأصل العام المنصوص عليه في قوانين الضرائب والرسوم على كلاهما دون تمييز، وإلغاء كافة الإعفاءات الضريبية أو الرسوم سواءً كان الإعفاء كليًا أو جزئيًا. وكان الرئيس عبدالفتاح السيسي قد أكد جدية الدولة في تناول المشكلات التي تعوق الاستثمار والتصدي لها وحلها، لافتاً إلى أن كل مشروع يتم تنفيذه يمثل دخلاً إضافياً ليس فقط للشركة المنفذة للمشروع ولكن لكل مواطن يعمل بها.

وبدأت الدولة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات وخطوات جادة وحاسمة، لتحقيق طفرة حقيقية في عملية جذب وتشجيع وتعزيز الاستثمار، المحلي والأجنبي، والقضاء على العقبات البيروقراطية، وتذليل مختلف التحديات التي تواجه زيادة استثمارات القطاع الخاص، بهدف بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، وتحقيق تطور اقتصادي شامل.

وكان المجلس الأعلى للاستثمار قد وافق في أول اجتماع له ، برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، على 22 قراراً مهماً في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية؛ تستهدف تحقيق نقلة نوعية في خفض تكلفة تأسيس الشركات، والحد من القيود المفروضة على التأسيس، ومن الموافقات المطلوبة ومدة الحصول عليها، وكذا تسهيل تملك الأراضي، والتوسع في إصدار الرخصة الذهبية.

إلغاء الإعفاءات الضريبية أو الرسوم

كفلت مواد مشروع إلغاء الإعفاءات المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية المساواة بين القطاع الخاص وبين كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها وكياناتها وشركاتها أو الشركات التي تساهم في ملكيتها عند ممارسة أنشطة استثمارية أو اقتصادية، من خلال سريان الأصل العام المنصوص عليه في قوانين الضرائب والرسوم على كلا الطائفتين دون تمييز، وإلغاء كافة الإعفاءات الضريبية أو الرسوم، وسواء كان الإعفاء كليًا أو جزئيًا، والواردة في أي من القوانين أو اللوائح، وذلك كله دون الإخلال بالاتفاقيات الدولية المعمول بها في مصر والإعفاءات المقررة للأعمال والمهام المتعلقة بمقتضيات الدفاع عن الدولة وحماية الأمن القومي، وكذا الإعفاءات المقررة لأنشطة تقديم الخدمات المرفقية الأساسية، حيث نص مشروع القانون على استمرار تمتعها بالإعفاءات حتى تنفيذ هذه التعاقدات وفقًا للقوانين التي أبرمت في ظل سريانها.

ونص مشروع القانون على أن تطبيقه دون الإخلال بالاتفاقيات الدولية المعمول بها في مصر والإعفاءات المقررة للأعمال والمهام المتعلقة بمقتضيات الدفاع عن الدولة وحماية الأمن القومي، وكذا الإعفاءات المقررة لأنشطة تقديم الخدمات المرفقية الأساسية، حيث نص مشروع القانون على استمرار تمتعها بالإعفاءات حتى تنفيذ هذه التعاقدات وفقًا للقوانين التي أبرمت في ظل سريانها.

قانون الاستثمار

كما وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم 72 لسنة 2017، تضمنت التعديلات مجموعة من الأحكام شملت التأكيد على تمتع جميع المشروعات الاستثمارية، سواء المقامة قبل العمل بأحكام قانون الاستثمار أو في تاريخ لاحق عليه، بالحوافز العامة الواردة بالقانون، وكذا زيادة بعض الحوافز الخاصة الممنوحة للمشروعات الاستثمارية، ومد المدة التي يتعين أن تؤسس خلالها الشركة أو المنشأة الجديدة لإقامة المشروع الاستثماري لكي يتمتع بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في القانون، ويجوز مد هذه المهلة إلى 9 سنوات.

الرخصة الذهبية

كما تضمنت التعديلات معالجة آلية وضع الخريطة الاستثمارية، وما تشمله من بيانات، وكذا التوسع في نطاق الشركات الجائز منحها الموافقة الواحدة «الرخصة الذهبية» المنصوص عليها في المادة (20) من قانون الاستثمار المُشار إليه، ليشمل جواز منح الموافقة الواحدة «الرخصة الذهبية» للشركات القائمة قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون، وكذا التوسع في نطاق المشروعات الجائز منحها هذه الموافقة لتشمل المشروعات الاستثمارية الجديدة المزمع إقامتها لمزاولة أي من الأنشطة الاستثمارية الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار في المجالات والقطاعات المبينة بتعريف المشروع الاستثماري» الوارد بالمادة (1) من القانون، وأية قطاعات أخرى بما يتفق وخطة التنمية الاقتصادية للدولة.

وتطرقت التعديلات إلى التوسع في نطاق المشروعات الجائز الترخيص بإقامتها بنظام المناطق الحرة لتشمل المشروعات العاملة في مجالات تصنيع البترول، وصناعات الأسمدة، والحديد والصلب، وتصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعي، والصناعات كثيفة استخدام الطاقة، هذا إلى جانب وضع معالجة تشريعية لمسألة خروج المخلفات الخطرة من المناطق الحرة إلى داخل البلاد، وذلك بقصد التخلص منها أو إعادة تدويرها، وفقاً لقانون تنظيم إدارة المخلفات.

وتضمنت التعديلات على أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم 72 لسنة 2017، منح حافز استثماري إضافي بمحددات وضوابط خاصة تستهدف جذب صناعات بعينها وتوجيهها إلى مناطق معينة داخل البلاد.

شركات عملاقة

«فوربس» تكشف قائمة أقوى 50 شركة في مصر و 100 شركة في الشرق الأوسط لعام 2023

احتفظ البنك التجاري الدولي (CIB)، بصدارة أقوى 50 شركة في مصر لعام 2023 للسنة الثانية على التوالي التي تصدرها فوربس الشرق الأوسط، بقيمة سوقية 5.2 مليار دولار، وإجمالي أصول 20.6 مليار دولار. وفي يناير الماضي، استحوذ البنك التجاري الدولي على حصة 49% الباقية في بنك (Mayfair CIB) في كينيا، ليصبح مملوكًا له بالكامل، في صفقة 40 مليون دولار. يليه (QNB) الأهلي في المركز الثاني، ثم المصرية للاتصالات في المركز الثالث، فيما أحتل السويدي إليكتريك المركز الرابع، وحلت الشركة القابضة المصرية الكويتية في المركز الخامس.

وواصل قطاع البنوك والخدمات المالية هيمنته على القائمة بـ16 شركة، يليه العقارات والإنشاءات بـ8 شركات، والصناعة بـ7 شركات. فيما ارتفعت القيمة السوقية لـ50 شركة بنسبة 6.7% لتبلغ 30.4 مليار دولار، بالتزامن مع انتعاش البورصة المصرية بقيادة المؤشر الرئيسي (EGX30) الذي قفز بنحو 20% خلال أول خمسة أشهر من عام 2023. وتراجع إجمالي مبيعات 50 شركة، مقومة بالدولار، بنسبة 16.3% لنحو 32.7 مليار دولار. كما انخفض صافي الأرباح 8.9% ليصل إلى 4.9 مليار دولار. وتراجع إجمالي الأصول 23.3% من 142 مليار دولار في نهاية عام 2021 إلى 109.2 مليار دولار في نهاية عام 2022.

جمعت فوربس الشرق الأوسط المعلومات والبيانات المالية من القوائم المجمعة للشركات المدرجة في البورصة المصرية. وصّنفت الشركات وفقًا للمبيعات وإجمالي الأصول وصافي الأرباح لعام 2022، بالإضافة للقيمة السوقية التي حُسبت بناء على إغلاقات السوق في 30 أبريل الماضي. واستبعدت الشركات التي لم تفصح عن القوائم المالية المجمعة والمدققة لعام 2022، حتى 25 ابريل الماضي. كما اعُتمدت أسعار صرف العملات الأجنبية في 30 أبريل الماضي.

كما تصدرت استثمارات الطاقة الخضراء أولويات العديد من الشركات في القائمة، ففي مارس الماضي، وأطلق بنك (QNB) الأهلي أول برنامج لتمويل التجزئة الخضراء بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والاتحاد الأوروبي وصندوق المناخ الأخضر. وفي فبراير الماضي، وقعت شركة موبكو والشركة المصرية

الشركات الخمس الأولي ضمن قائمة فوربس لأقوى 50 شركة في مصر لعام 2023

30.4 مليار دولار القيمة السوقية لأقوى 50 شركة في مصر بارتفاع بنسبة 6.7%

3.8 تريليون دولار إجمالي القيمة السوقية لأقوى 100 شركة في الشرق الأوسط

القابضة للبتروكيماويات، وشركة سكاتك النرويجية، اتفاقية لإنتاج الأمونيا الخضراء من الهيدروجين الأخضر.

ومن حيث الابتكار، أطلقت الشركة المصرية للأقمار الصناعية (نايل سات) في يونيو 2022، قمرها الصناعي الرابع للاتصالات، نايل سات 301، من فلوريدا على متن صاروخ (Falcon 9) التابع للشركة الأميركية (SpaceX). ويوفر القمر الصناعي الجديد الاتصالات وخدمات النطاق العريض عبر الأقمار الصناعية لمصر، والدول المجاورة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

وفي مايو 2022، وقعت شركة أوراسكوم للإنشاءات، التابعة لشركة أوراسكوم كونستراكشون، بالتحالف مع شركتي سيمنس للنقل والمقاولون العرب، عقد المرحلة الثانية من أول منظومة للقطار فائق السرعة في مصر، لتوسيع الشبكة إلى ألفي كيلو متر بحصة 1.2 مليار دولار. ويذكر أن أوراسكوم كونستراكشون، التي حلت في المرتبة 10، سجلت أعلى إيرادات بين الشركات المصرية بقيمة 4.2 مليار دولار في عام 2022.

وعلى مستوي الشرق الأوسط، تصدرت أرامكو السعودية وسابك ومجموعة (QNB) والبنك الأهلي السعودي المراكز الأربعة الأولى في القائمة، لتحتفظ جميعها بتصنيفات قائمة العام الماضي. فيما قفزت الشركة العالمية القابضة الإماراتية 7 مراكز هذا العام، لتحتل المركز الخامس. وفي يناير الماضي، استثمرت الشركة 400 مليون دولار في الاكتتاب العام الإضافي لشركة «اداني انتربرايز» من خلال شركتها التابعة «جرين ترانزميشن انفيستمنت هولدينج».

وتهيمن دول مجلس التعاون الخليجي على القائمة بنسبة 91%، وتعد السعودية الأكثر تمثيلًا بـ33 شركة، تليها الإمارات بـ28 شركة، ثم قطر بـ16 شركة. وللعام الرابع على التوالي، تشكل هذه الدول الثلاث أكثر من 70% من إجمالي القائمة.

ورغم تداعيات انهيار بنك سيليكون فالي (SVB) الأميركي، لايزال قطاع البنوك والخدمات المالية مهيمنًا على القائمة بواقع 42 بنكًا، بإجمالي أصول بلغت 3 تريليون دولار، وصافي أرباح قدره 45.4 مليار دولار. كذلك سجل قطاع الطاقة بقيادة أرامكو السعودية، النصيب الأكبر من الأرباح بإجمالي 162.4 مليار دولار في عام 2022.

وشهدت قائمة العام دخول 6 شركات جديدة: بنك دخان القطري، ومجموعة ملتيبلاي الإماراتية، وأمريكانا للمطاعم، وشركة أرامكو السعودية لزيوت الأساس (لوبريف) وشركة مرافق، ومجموعة حديد الإمارات أركان. كذلك شهدت عودة 4 شركات إلى التصنيف: الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري) والتعاونية للتأمين، وشركة مشاريع الكويت (القابضة)-كيبكو، وشركة دار الأركان.

وانخفض مجموع القيم السوقية لأقوى 100 شركة عامة في الشرق الأوسط لقائمة عام 2023 بنسبة 5% إلى 3.8 تريليون دولار، مقابل 4 تريليون دولار في تصنيف عام 2022. مع ذلك، ارتفع إجمالي مبيعات 100 شركة بنسبة 38.5% إلى 1.1 تريليون دولار. كما قفزت الأرباح بنسبة 37.7% إلى 277.7 مليار دولار. وارتفع مجموع أصول الشركات بنسبة 9.5% إلى 4.6 تريليون دولار حتى نهاية عام 2022.

الشركات الخمس الأولي ضمن قائمة فوربس لأقوى 50 شركة في الشرق الأوسط لعام 2023

نحو عالم خال من الدخان

يتجه العالم للتقليل من الانبعاثات الكربونية، والمخاطر التي يتعرض لها الإنسان نتيجة التلوث الناتج من الصناعات التي اخترعها هو نفسه وأضرت بالبشرية، واتجه بالبحث العلمي لتغيير أسلوب الصناعة، للحفاظ على الصحة والبيئة وسط الاتجاه للصناعة الخضراء في كافة المجالات حفاظا على البيئة من التلوث. وهنا سنلقي الضوء على صناعة يطلق عليها صناعة «سيئة السمعة» لما تتسبب في ضرر مباشر علي صحة الإنسان نتيجة استخدامها، وعند البعض استخدام مفرط.. وقد حالفني الحظ بزيارة مركز من أكبر المراكز البحثية في العالم، بمدينة "نوشاتيل" بسويسرا لتطوير صناعة تعد من أكثر الصناعات ربحية في العالم، وهي صناعة التبغ، لكن ليس معني هذا أننا ندعم هذه الصناعة أو نشجعها بل على العكس تماما، نحن نرفع دائما شعار «التدخين ضار جدا بالصحة».

خلال جلسات المؤتمر تسمع عبارات «إذا كنت غير مدخن ابتعد تماما عن التدخين وإذا كنت مدخن أقلع عن التدخين، لأن ذلك أفضل لصحة الإنسان.... وإذا كنت مدخن ولا ترغب في أن تقلع عن التدخين استخدم المنتجات البديلة منخفضة المخاطر ».

لذا من واجبنا أن ننقل الجديد في هذه الصناعة ونتابع التطورات الحديثة في علم صناعة التبغ، والحديث منه الذي يسمي بـ «المنتجات الخالية من الدخان » وهو ليس وليد الصدفة وإنما جاء نتيجة دراسات وخلية نحل من العلماء والباحثين في مجال البحث العلمي داخل غرف زجاجية مغلقة لتطوير الصناعة و تخفيف المخاطر التي تؤثر علي صحة مستخدميها بل و تؤثر أيضا علي البيئة المحيطة بالمدخن.

78 دولة حول العالم منها 6 دول عربية اعتمدت منتجات التبغ المسخن بشكل قانوني

نائب الرئيس التنفيذي لشركة فيليب موريس انترناشونال: أقلع عن التدخين

توماسو دي جيوفاني: نهدف لمنتجات حديثة منخفضة المخاطر على صحة الإنسان

« إذا كنت غير مدخن ابتعد تماما عن التدخين وإذا كنت مدخن أقلع عن التدخين، لأنه أفضل لصحة الإنسان.... وإذا كنت مدخن ولا ترغب أن تقلع عن التدخين استخدم الأساليب الحديثة للحصول على النيكوتين والتي تعد الأقل خطورة علي صحة الإنسان».. حسبما قال توماسو دي جيوفاني، نائب الرئيس التنفيذي لشركة فيليب موريس انترناشونال، في مؤتمر تيكنوفيشن الذي تقوده شركة «فيليب موريس إنترناشونال بالمركز البحثي بنوشاتيل سويسرا.

وأضاف في الواقع أغلبية المدخنين لا تقلع عن التدخين لذلك نسعي لصناعة منتجات بتكنولوجيا حديثة تكون أقل خطورة علي صحة الإنسان.

ومن جانبهم، وأشاروا المشاركين إلى أن وجود قيود في السوق بسبب التحذيرات الصحية وخطوط الدعم الدولية في بعض البلدان بل وهناك رفض لذلك، وأرجع الخبراء تأخير طرح هذه المنتجات في بعض البلدان بسبب هذه القيود، وأكدوا أن كل تأخير يؤثر بالسلب على صحة المدخنين البالغين.

وطالب القائمين على الصناعة أن يسعوا للتقليل المخاطر الناتجة عن التدخين، وأن يدعموا التغيير الجديد في العالم، مشيرا إلي أن الشركة رصدت اكثر من 10 مليار دولار للأبحاث والعلوم الخاصة بهذه الصناعة لتطويرها والتقليل من الأضرار والنتائج التي وصلوا إليها مذهلة، وقال حال تكاتف الجميع من الحكومات والمجتمعات المدنية ستكون الخطوات أسرع وأفضل وطبيعة الحياة تتجه للتغيير.

وأشار المشاركون في المؤتمر إلى أن التشكيك في أي منتج جديد أو تحديث لمنتجات وتقديمها بشكل مختلف أمر الطبيعي حتي يتم التأكد منه، ولكن لابد من المجتمعات المدنية أن تتفهم هذا الأمر، وتعجب المشاركيين من موقف بعض الحكومات، رغم أنها هي نفسها تسمح بالمنتجات التقليدية من التدخين التقليدي الأكثر ضررا علي صحة الإنسان.

وأظهرت المؤشرات انخفاض ملحوظ في استخدام السجائر التقليدية في البلدان التي تعتمد المنتجات الخالية من الدخان، وبعض المدخنين أقلع تماما عن التدخين، والبعض يتوقع أن خلال السنوات الخمس المقبلة تغيير خريطة التدخين في العالم، واتجاه بعض المجتمعات لنشر ثقافة «عالم خالي من الدخان».

وأكد المشاركون في المؤتمر أن التجربة متاحة للجميع، مؤكدين أن الحقائق العلمية أثبتت أن المنتجات الجديدة تقلل كثيرا من المخاطر مقارنة بالمنتجات التقليدية من التدخين، ورغم ذلك هناك بعض الحكومات والمجتمعات المدنية لا تزال تشكك من المنتجات الجديدة.

وتوقع المشاركون خلال المؤتمر الذي حضره عشرات المهتمين بصناعة التبغ من جميع دول العالم، أنه خلال سنوات قليلة سيتم وضع السجائر التقليدية في المتاحف، وأشاروا إلي أن تسويق المنتجات الخالية من الدخان بدأ عام 2014 والعام المقبل سيكون العام العاشر من تسويق هذه المنتجات، وقد نجحنا خلال الربع الأول من 2023 في تحقيق 35٪ من إجمالي إيراداتنا من مبيعات المنتجات الخالية من الدخان بالرغم من عدم دعمنا من الحكومات والمجتمع المدني، بسبب الارتباك حول التغيير للمنتجات البديلة.

وأضاف «توماسو» أن «فيليب موريس» تفخر بدورها واستراتيجيتها الرامية لخلق مستقبل خالي من الدخان، وأشار إلى أن البحث العلمي يسعي للتقليل من المخاطر ولكن لا يستطيع منعها تماما، فمثلا حزام الأمان في السيارة والذي ظهر عام 1958 لا يمنع الحوادث وأيضا لا يحمي السائق من الإصابات أو الموت نتيجة تعرضه لحادث، ولكنه يقلل الأضرار التي يتعرض لها السائق نتيجة للحادث، لذلك أصبح استخدامه إجباريا 1971 لتقليل عدد الوفيات إلي النصف، إذن لا يوجد حلول كاملة، ولكن يمكن إيجاد حلول تقلل المخاطر ولا تمنعها.

وأشار «توماسو» إلي أن كل السيارات التي تصنع في أوروبا وأمريكا الآن تتجه للتقليل من الانبعاثات والتلوث التي تسببها عوادم السيارات، وبالنسبة للتدخين نسعي للتغيرات السريعة للتقليل من مخاطر التدخين فهناك 1.1 مليار مدخن حول العالم نسعي لحمايتهم والتقليل من المخاطر، ولكن لا يمكن أن نمنعها بنسبة 100%.

توقعات بتغيير خريطة التدخين في العالم خلال السنوات الخمس المقبلة

مدير مدير شبكة المصادر البحثية الخارجية في فيليب موريس

أشرف أمين: منتجات التبغ المسخن تصدر في المتوسط مستويات أقل من المواد الكيميائية الضارة بنسبة 95٪ مقارنة بدخان السجائر التقليدية

قال الدكتور أشرف أمين، مدير شبكة المصادر البحثية الخارجية، أن الشركة طورت منتجاتها الخالية من الدخان لأكثر من نوع ما بين منتجات التبغ المسخن المعروف تجاريا باسم IQOS وهو الأكثر انتشارا وأول منتج من منتجات شركة فيليب موريس تم تصنيعه، ثم السجائر الالكترونية «الفيب»، مشيرا إلى أن هذه المنتجات تعتمد علي ثلاث نقاط أساسية، أولهما: منتج التبغ المسخن IQOS الذي يعمل بنظام التسخين الذي يستخدم فيه تبغ طبيعي وأصلي

أما بالنسبة للمنتج الثاني المعروف باسم «الفيب» أو السجائر الالكترونية فهو يستخدم فيه النيكوتين المصنع السائل المستخرج من نبات التبغ.

النقطة الثانية: هي النيكوتين الذي يتم استخدامه في الـ IQOS الذي يعمل بنظام التسخين، وهو نيكوتين طبيعي يتواجد في اوراق نبات التبغ، أما النيكوتين في نظام «الفيب» يتم استخراجه من النبات وتصنيعه في صورة سائل واستخدام تركيبات كيميائية.

وقال أن المشترك بينهما أنهما منتجان لا ينتج عنهما دخان، فهي منتجات «خالية من الدخان»، عكس السجائر العادية التي ينتج عنها دخان ملوث للبيئة ولصحة الإنسان.

وأشار «أمين» إلى أن الأبحاث التي أجريت كشفت أن منتجات التبغ المسخن تصدر في المتوسط مستويات أقل من المواد الكيميائية الضارة بنسبة 95٪ مقارنة بدخان السجائر التقليدية، ولكن هذا لا يعني بالضرورة تقليل المخاطر بنسبة 95٪، فهذه المنتجات ليست خالية تماما من المخاطر

ولفت إلى أن هناك نوعان من السجائر الالكترونية، نوع يستخدمه البعض بشراء السائل ومكسبات الطعم من السوق ويتم تركيبة ووضعه في خزان الجهاز دون أي مواصفات علمية صحيحة، وهو ما قد يتسبب في أضرار كبيرة لأن من قام بعمل التركيبة غير مختص.

أما النوع الثاني من «الفيب» وهو المغلق الذي يتم تركيبة عن طريق شركات تحافظ علي سمعتها وبمواصفات علمية دقيقة جدا، والاختلاف بينهم كبير جدا.

المشاكل التي حدثت نتيجة التدخين الالكتروني بسبب استخدام منتجات غير معتمدة

وأكد مدير شبكة المصادر البحثية الخارجية لفيليب موريس أنه حتي الآن أكثر المنتجات الخالية من الدخان انتشارا وقبولًا عند المدخنين حول العالم هو الـ IQOS.

وأشار إلى أن المشاكل التي حدثت نتيجة التدخين الالكتروني «الفيب» في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من دول العالم نتيجة استخدام منتجات غير معتمدة من الجهات المختصة الدولية، منها FDA وهيئة الغذاء والأدوية الموجودة في كل دولة التي تمنح الموافقة على تداول المنتج في السوق، ولكن للأسف المنتجات التي كانت تباع دون موافقة من خلطات يدوية هي التي تسببت في ظهور أمراض أو أعراض خطر علي صحة الإنسان، عكس المنتجات التي تم تصنيعها بمواصفات علمية دقيقة في شكل كبسولة مغلقة لا يمكن تقليدها، وهو ما قامت بتصنيعه «فيليب موريس» بتصنيع سجائر الكترونية «الفيب» بكبسولة مغلقة يتم التخلص منها فور الانتهاء من التدخين.

وعن الدول التي اعتمدت منتجات التبغ المسخن بشكل قانوني.. قال أشرف أمين أن منتجات التبغ المسخن تم اعتمادها رسميا في حوالي 78 دولة حول العالم منها ما يقرب من 6 دول عربية، وعن الدول التي وضعت قيود على تداول السجائر الالكترونية بكل أنواعها أشار إلي سنغافورا رغم أنها تسمح بالتدخين التقليدي، وقال نعمل علي التواصل مع الحكومات في جميع دول العالم لعرض منتجاتنا المنخفضة المخاطر ونتائج الأبحاث التي قمنا بها خلال سنوات طويلة من العمل المستمر.

وعن المخاطر التي تحدث نتيجة التدخين.. قال أن التبغ المسخن يقلل المخاطر التي تحدث نتيجة احتراق التبغ بنظام التدخين التقليدي، ومثال بسيط عند التدخين بسيجارة عادية يدخل الجسم 6000 مادة كيماوية ضاره، بينما في الـ IQOS يتم تجنب هذه الكيماويات نتيجة لإقصاء عملية الحرق، وهو ما أثبتته التجارب السريرية التي قام بها المركز البحثي بالشركة بالفعل، وكذلك أثبتتها تجارب رقابية مستقلة، وهنا نسبة المواد السامة التي تسبب الأمراض السرطانية قلت بنسبة أكثر من 90%. وبالفعل أكدت الدراسات البحثية أن هذا الإنخفاض يحد من المخاطر، ولكي نصل لكامل النتائج المؤكدة بمنع «الأمراض» فنحن نحتاج دراسات سريرية طويلة الأمد..

وأشار «أمين» إلي أن الشركة أجرت دراسات حول تغير ثقافة المدخنين في اليابان والدراسات أكدت أن الإقبال علي التدخين التقليدي في تراجع، والتحول للتدخين الالكتروني بنظام التسخين، ارتفعت بشكل ملحوظ

وعن أسعار المنتجات المتطورة التي استحدثتها شركة فيليب موريس وإمكانية استخدام الطبقة الشعبية لها.. قال إن هذه الشريحة من المدخنين، مهمة جدا وبالفعل «فيليب موريس» رؤيتها أن توفر المنتجات الخالية من الدخان لكل المدخنين البالغين بأسعار مختلفة، لذلك وفرنا منتجات بمختلف الأسعار حسب متوسط دخل كل بلد، وهي مطروحة بالفعل في قارة آسيا منها الفلبين وكلومبيا وستنتشر في جميع دول العالم قريبا.

وعن رؤية الشركة فيما يخص التحول لعالم خالي من الدخان من خلال المنتجات المنخفضة المخاطر بأنواعها وتخفيض نسبة تصنيع السجائر التقليدية.. قال أشرف أمين أن رؤية الشركة أن تتحول 50% من أرباح الشركة إلي منتجات خالية من الدخان بحلول عام 2025، ومن المحتمل أن تخرج فيليب موريس من أسواق المنتجات التقليدية خلال العشر أو الخمسة عشر سنه المقبلة، ولكن هذا يتطلب دعم من الحكومات والجهات الرقابية بمنع السجائر التقليدية تماما للتخفيف من المخاطر، ولكن من الصعب الخروج من السوق إلا بدعم دولي.

53٪ من إجمالي إيراداتنا من مبيعات المنتجات الخالية من الدخان

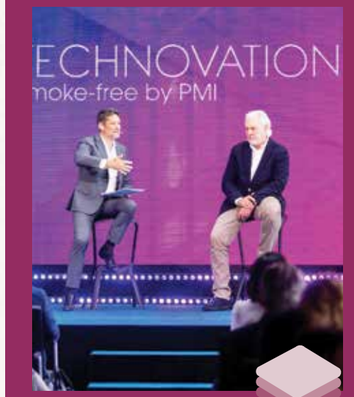

أكد توماسو دي جيوفاني، نائب الرئيس التنفيذي لشركة فيليب موريس انترناشونال للتواصل الإعلامي، أن « فيليب موريس» تمتلك استراتيجية محددة بالتقليل من تصنيع السجائر التقليدية والتوجه للبحث العلمي وتطوير المنتجات الخالية من الدخان، من السجائر الإلكترونية أو الفيب، و IQOS التي تعمل بنظام تسخين التبغ أو منتجات مضغات التبغ، وهو ما يزيد قدرتنا علي تخفيض السجائر التقليدية وزيادة إنتاج المنتجات الخالية من الدخان.

وأضاف أن أكثر من 15% من طاقة شركة فيليب موريس من المبيعات والإنتاج، تأتي من المنتجات الخالية من الدخان، وهو مؤشر بأن ما يقرب من 18 مليون مدخن تم تحويل عادة التدخين عنده من التقليدي إلي الإلكتروني من مستخدمي منتجات الشركة.

وعن مصانع الشركة.. قال أن الشركة تمتلك 7 مصانع تنتج بشكل جزئي أو كلي منتجات خالية من الدخان وهناك خطوط إنتاج كاملة تحولت لهذه المنتجات الحديثة، مشيرا إلى منتجات الشركة تباع حاليا في 78 دولة حول العالم، لتغطي احتياجات 26 مليون مستهلك حول العالم، و72% منهم حولوا للمنتجات البديلة ومنهم أقلعوا تماما عن التدخين بعد التحول للمنتجات البديلة.

وتابع جهاز الـ IQOS كجهاز يعتبر رقم واحد بالنسبة للشركات المنافسة، ولفائف التبغ «الخالية من الدخان» المنتج المصنع يستحوذ علي المرتبة الثانية حول العالم.

وعن خطة شركة «فيليب موريس» في مصر بعد استحواذ الشركة علي الرخصة الثانية للتصنيع في مصر.. قال أنه ليس خبير في السوق المصري، ولكن نبحث عن أفضل البدائل لنا، ودائما ما تدرس الشركة جميع الخيارات في كل الأسواق التي ندخلها وبالتالي أي خيار غير مستبعد، ولكن الوقت مبكر لاتخاذ أي قرار في هذا الأمر.

وعن بيع منتجات الفيب الخاصة بالشركة لغير البالغين خاصة مع إبهار المنتجات الجديدة المتنوعة، قال أن أي شركة لكي

استراتيجية فيليب موريس لتخفيض المخاطر لخلق مستقبل خال من الدخان

تستطيع أن تبيع منتجاتها لابد أن يكون المنتج جذاب، لكن لابد من 3 اختبارات أساسية لأي منتج، ومنها أسلوب التواصل مع المدخنين، والرسائل التي نخاطب بها المدخن البالغ والطريقة المسؤولة لتسويق المنتج، وبعد التأكد من الثلاث اختبارات التي ذكرتها أنها غير جاذبة للمدخنين تحت السن القانونية، تبدأ عملية التسويق، بالإضافة إلي أن الجهاز المستخدم يعمل بنظام الذكاء الاصطناعي والتعرف على الوجه وإذا كان المدخن أقل من السن أو من المراهقين، يتم إيقاف الجهاز عن التشغيل. وهنا يتم توظيف التكنولوجيا لتحقيق أهدافنا دون الإضرار بالمدخنين، وبالفعل تم اختبارها في ثلاث أسواق حتي الآن، وبعد التأكد منها سيتم تسويقها في الأسواق الأخرى..

نجاح مستمر

24% ارتفاعا في صافي أرباح الشركة الشرقية «إيسترن كومباني» في التسعة أشهر من العام الحالي

نجحت الشركة الشرقية «إيسترن كومباني» في مواصلة نتائجها الإيجابية رغم التحديات التي واجهت الشركة خلال الأشهر الماضية، بفضل رؤية الإدارة ومساعدة المختصين.

وخلال الأشهر التسعة الماضية والمنتهية في 31 مارس الماضى، ارتفعت إجمالي إيرادات الشركة «شاملة الضرائب» من 51.466 مليار جنيه مارس 2022 إلى54.827 مليار جنيه، كما ارتفع صافي المبيعات من 12.781 مليار جنيه إلى 14.609 مليار جنيه، بنمو 14%، نتيجة زيادة مبيعات السجائر المحلية بنسبة 25% على أساس سنوي، تمثل 92% من إجمالي الإيرادات، وكذلك زيادة قطاع مبيعات الإنتاج المشترك بنسبة 25 % على أساس سنوي وهي تمثل 2% من إجمالي الإيرادات.

وكشفت نتائج أعمال «إيسترن كومباني» أن هامش مجمل الربح سجل 47% مقابل 45% خلال فترة المقارنة، وسجل صافي الربح بعد خصم الضريبة والمخصصات5.29 مليار جنيه بنسبة نمو 24% مقارنة بالفترة نفسها من العام المالي الماضي، وسجل النصيب الأساسي للسهم من الأرباح2.22 جنيه للسهم بنسبة نمو بلغت 26%.

قال هاني أمان، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشركة الشرقية «إيسترن كومباني» أن الشركة واجهت تحدي حقيقي في مواصلة تحقيق نتائج إيجابية في الفترة الماضية، وأضاف تعمل الشركة علي مواصلة هذه النتائج خلال الفترة المقبلة، في ظل ارتفاع مدخلات الإنتاج والزيادة المستمرة في التكاليف، ولكنه قال بفضل رؤية الإدارة ومساعدة المختصين، اتخذنا عدة مسارات استراتيجية منها الداخلية من حيث رفع الكفاءة وتحسين الفاعلية، ومنها خارجية لضمان أن تتناسب الأسعار مع التكلفة، وتفادي تحقيق خسائر على المدي الطويل.

وأضاف أمان، لا تقتصر نظرة الشركة فقط على المدي القصير، بل أن هناك تحدي حقيقي لتستمر الشركة في تحقيق تلك النتائج في الفترة المقبلة، ونعمل على الحد من تأثير التحديات الاقتصادية بمفهوم إدارة احترافي لإدارة المخاطر.

يذكر أن الشركة الشرقية «إيسترن كومباني»، مصنفة ضمن أكبر 100 شركة في الشرق الأوسط حسب «فوربس» لعام 2022، وتسعى الشركة من خلال سياسة الجودة إلى تحقيق التميز والقدرة التنافسية والربحية العالية لمنتجاتها وكسب رضاء عملائها بكافة الأسواق المحلية والخارجية، حاصلة على المواصفة الدولية (أيزو 9001:2015)، وتنتج الشركة، منتجات السجائر وتبغ الغليون والسيجار والمعسل.

هاني أمان

هاني أمان:

خطة استراتيجية لمواجهة التحديات خلال الفترة المقبلة

رفع الكفاءة وتحسين الفاعلية

الحفاظ على البيئة

البريد المصري يطلق مشروع تحويل سيارات البريد القديمة إلى سيارات كهربائية

أطلق البريد المصري، مشروع تحويل سيارات البريد القديمة إلى كهربائية، في إطار سعي المؤسسات الحكومية وكافة مؤسسات الدولة للاتجاه نحو الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات الكربونية.

قال الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصري: إن البريد المصري ينفذ خطة إستراتيجية واضحة، نحو الحفاظ على البيئة وتقليل الانبعاثات الكربونية من خلال عدة خطوات فورية، ومنها مشروع استخدام سيارات تعمل بالكهرباء في توصيل البعائث البريدية كبديل للسيارات التي تعمل بالمواد البترولية؛وذلك في إطار توجه الدولة نحو الطاقة النظيفة والحد من الانبعاثات الكربونية.

وأشار إلى أنه تم إطلاق المشروع بشكل تجريبي؛ حيث تم تحويل سيارتي توزيع كانتا تعملا بالمواد البترولية إلى سيارات تعمل بالكهرباء، إلى جانب سيارة جديدة تعمل بالكهرباء، لاستغلالها في خدمات التوزيع؛ مشيرًا إلى أن المشروع يستهدف تحويل وتحديث أسطول النقل بالكامل إلى سيارات تعمل بالكهرباء؛ بما يسهم في خفض الانبعاثات المُسبِّبة للتغير المناخي، وتقليل تكاليف التشغيل بأكثر من ٧٠%، وبتكلفة استثمارية صغيرة».

وأضاف الدكتور شريف فاروق، أن البريد المصري قام بتنفيذ العديد من المشروعات التي تعمل بالطاقة الخضراء مثل مكاتب البريد والمباني الإدارية والأثرية التي تم افتتاحها خلال الفترة الماضية؛ بالإضافة إلى الخدمات التي تأتي ضمن إستراتيجية الحفاظ على البيئة وتقليل الانبعاثات.

البريد المصري قام بتنفيذ العديد من المشروعات التي تعمل بالطاقة الخضراء مثل مكاتب البريد والمباني الإدارية والأثرية

اتفاقية مبادئ
تعاون «بِنية» و«خزنة داتا سنترز» لإقامة أول مركز بيانات فائق القدرة في مصر

وقعت مجموعة بِنية، مزوِّد الحلول الرقمية المتكاملة والبِنْيَة التَّحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وشركة خزنة داتا سنترز، الشركة الرائدة في مجال إنشاء مراكز بيانات فائقة القدرة في منطقة الخليج، اتفاقية مبادئ لإقامة أول مركز بيانات فائق القدرة في مصر بقدرة 25 ميجاوات، مع خطط مستقبلية لزيادة قدرته إلى 50 ميجاوات.، ويقام على أرض المنطقة التكنولوجية بالمعادي.

وقع اتفاقية المبادئ كل من المهندس أحمد مكي، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة «بنية»، وحسن النقبي الرئيس التنفيذي لشركة «خزنة» وذلك في مقر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

كما وقعت أيضا كل من مجموعة «بنية»، وشركة «خزنة» داتا سنترز مذكرة تفاهم مع منطقة المعادي التكنولوجية، لتخصيص موقع متميز يشغل مساحة 40 ألف متر مربع بمنطقة المعادي التكنولوجية لإقامة مركز البيانات فائق القدرة السابق ذكره.

وقع مذكرة التفاهم كل من المهندس أحمد مكي، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة «بنية»، حسن النقبي الرئيس التنفيذي لشركة «خزنة»، والمهندس عمرو أبو علم، رئيس منطقة المعادي التكنولوجية.

يُعد هذا المشروع هو الأول من نوعه من حيث القدرة والمساحة، وسيتم إقامته في منطقة المعادي التكنولوجية بحجم استثمارات يبلغ قدرها نحو 250 مليون دولار، لاستهداف أعمال مراكز البيانات واسعة النطاق في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، والاستفادة مما تملكه مجموعة بنية من الكوادر والإمكانات للتوسع في إنجاز المشروع، وخبرات شركة خزنة التي نفذت وتدير عدد كبير من مشروعات مراكز البيانات فائقة القدرة في دول الخليج العربي.

من المتوقع أن يجتذب المركز الجديد الشركات متعددة الجنسيات التي تستهدف تحقيق النمو والتوسع في أسواق المنطقة، كما أنه يأتي في إطار جهود الدولة لتوطين تكنولوجيا المعلومات ومراكز البيانات في السوق المصري، خاصة بعد أن أسفرت الاستثمارات التي ضختها الحكومة المصرية والإصلاحات الجوهرية للقطاع الرقمي وتحديث البنية التحتية التكنولوجية، عن تحسن كبير في قدرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لمصر والنمو الاقتصادي للبلاد بشكل عام. من ناحية أخرى يساهم مركز البيانات فائق القدرة في سد الفجوة في البنية التحتية الرقمية في مصر، خاصة مع الزيادة الكبيرة في الطلب على مراكز البيانات وخدماتها في السوق المحلي خلال السنوات الأخيرة.

قال المهندس أحمد مكي، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنية أن الشراكة ستمكننا من الدخول بقوة في قطاع إنشاء مراكز البيانات فائقة القدرة. تمثل هذه الاتفاقية التي وقعناها خطوة كبيرة لتعزيز دورنا في إقامة هذا النوع من مراكز البيانات في مصر، بدعم من شركائنا، شركة خزنة داتا سنترز والتي تتمتع بسمعة ممتازة وخبرات متميزة في هذا المجال. إنّ القدرة الفائقة لمركز البيانات الجديد لن تلبي احتياجات السوق المصري فقط، بل سيتمكن المركز أيضًا من خلال ما يتمتع به من إمكانيات كبيرة من خدمة دول أفريقيا والشرق الأوسط، وسيساهم في جذب المزيد من الاستثمارات لقطاعات الأعمال التي تتضمن عمليات تشغيلية كثيفة، ودعم مشغلي نظم الحوسبة السحابية والمحتوى، هذا إلى جانب تشجيعه لكبرى الشركات التجارية للانضمام لهذه المجمعات الرقمية العملاقة التي تعتمد على أحدث تطبيقات الحوسبة السحابية والتكنولوجيا الرقمية والبيانات الكبيرة. تأتي هذه الاتفاقية أيضًا في إطار سياسة المجموعة لتعزيز البنية التحتية الرقمية في مصر، ودعم الخطط الحكومية الهادفة لزيادة الاستثمارات الأجنبية، وكذلك دعم سياسة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتحول الرقمي، تجسيدًا لرؤيتنا المشتركة في هذا المجال.

وصرّح حسن النقبي، الرئيس التنفيذي لـ «خزنة داتا سنترز»: ساهمت «خزنة داتا سنترز» بدور محوري في مسيرة التحوّل الرقمي لدولة الإمارات، ويمثل تعاوننا مع مجموعة بنية علامة فارقة في رحلة توسّع خزنة داتا سنترز على المستوى الإقليمي. ونحن على ثقة بأنّ خبرتنا وسجلّنا الحافل في إنشاء مراكز بيانات فائقة الجودة، إلى جانب الخبرة المحلية التي تتمتّع بها مجموعة بنية، ستُمكّن من تزويد العملاء بأفضل خدمات مراكز البيانات على مستوى المنطقة، بما يساهم في ترسيخ مكانة جمهورية مصر العربية كمركز محوري لتخزين وتوزيع البيانات ودعم مسيرة نمو اقتصادها الرقمي.

في نفس السياق، قال المهندس عمرو أبو علم، رئيس منطقة المعادي التكنولوجية، تعد المنطقة التكنولوجية بالمعادي موقعا استراتيجيا لتأسيس شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر كما تقدم مجموعة من المزايا مثل الحوافز الضريبية والبنية التحتية الحديثة، والقرب من مراكز الأعمال المختلفة في القاهرة الكبرى. كما تعزز المنطقة التكنولوجية في المعادي ثقافة الابتكار والتعاون بين الشركات التي تمارس أعمالها من المنطقة والتي تشمل شركات محلية ودولية في مختلف قطاعات التعهيد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتستفيد من مزايا البيئة الداعمة التي وفرتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتنمية الأعمال بالمنطقة وجذب الاستثمارات في مجال الصناعات التقنية الواعدة ومن أهمها مراكز البيانات والحوسبة السحابية.»

بدوره أشاد حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار، بالمشروع موضحًا أنه يأتي متوافقًا مع خطة الدولة المصرية لتوطين تكنولوجيا المعلومات ومراكز البيانات خاصةً في ظل التطور الكبير الذي يشهده قطاع البنية التحتية التكنولوجية في مصر.

ويُعد مركز البيانات الجديد هو الأول ضمن سلسلة من مراكز البيانات فائقة القدرة التي ستقام في السوق المصري خلال السنوات القادمة في إطار التعاون بين مجموعة بنية وشركة خزنة، للاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز لمصر وسط ثلاث قارات، ومن المتوقع أن تبدأ العمليات الإنشائية للمركز الجديد خلال العام الجاري.

يعُد مركز البيانات الجديد هو الأول ضمن سلسلة من مراكز البيانات فائقة القدرة التي ستقام في السوق المصري خلال السنوات القادمة

شراكة استراتيجية

«جوميا» و«راية للتجارة» توقعان شراكة استراتيجية لتطوير سوق الأجهزة المنزلية والإلكترونيات في مصر وإفريقيا

توفير الإلكترونيات والأجهزة المنزلية المحلية والعالمية بأسعار تنافسية مدعومة بطرق سداد مختلفة

تكرّس منصة جوميا وراية إمكاناتهما للتعاون في مجالات التجارة الإلكترونية، والتصدير، والخدمات اللوجستية، وخدمات ما بعد البيع، بمصر ونيجيريا. ووقّعت كل من راية للتجارة ومنصة جوميا شراكة استراتيجية تعد هي الأولى من نوعها لتعزيز عملياتهما في سوق الإلكترونيات والأجهزة المنزلية محليًا وإقليميًا وتوسيع نطاق خدماتهما وقاعدة عملاؤهما.

تهدف الشراكة إلى توفير الإلكترونيات والأجهزة المنزلية من مُختلف العلامات التجارية المحلية والعالمية بأسعار تنافسية مدعومة بطرق السداد المختلفة؛ كالدفع بالتقسيط، وعبر البطاقات الائتمانية، ونقدًا، لتناسب جميع شرائح المجتمع.

أعرب باسم مجاهد، الرئيس التنفيذي لشركة راية للتجارة، عن تفاؤله بالشراكة، مشيرًا إلى أثرها الإيجابي المُرتقب على السوق وعلى مستوى توسعات الجانبين، وقال تضمن شراكتنا مع منصة جوميا حصول العملاء على الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية الموثوقة والمعتمدة بأسعار تنافسية وبمعايير الجودة العالمية التي تحرص راية على استيفائها في كافة خدماتها ومنتجاتها. كما تتسق الشراكة مع جهودنا لتعزيز عملياتنا في مجال التجارة الإلكترونية، بالتوازي مع خططنا التوسعية الهادفة إلى نشر فروع راية في جميع أنحاء الجمهورية لتكون راية الأقرب دائمًا لعملائها.

وأضاف، منذ أكثر من عِقدين، توطّد راية شراكاتها مع الشركاء الفاعلين في الأسواق المصرية والعالمية، ومن ثم، نعتز بالتعاون مع جوميا كشركة رائدة في مجال التجارة الإلكترونية، لا سيما بالنظر إلى نقاط التلاقي بين الجانبين على أصعدة تحري التميز والالتزام بالجودة والكفاءة على مستوى المنتجات، وعمليات البيع، وخدمات ما بعد البيع.

ومن جانبه، أعرب هشام الجابري، الرئيس التنفيذي لشركة جوميا في مصر، عن سعادته بالشراكة الاستراتيجية مع واحدة من كبرى الشركات الوطنية في مصر. وأكد أن هذه الشراكة من شأنها خلق فرص كبيرة للشركات المصرية في القارة الإفريقية وتعزيز تصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج. وأضاف أن جوميا تضع العميل دائما نصب أعينها في ظل التطور الكبير الذي تشهده البلاد داخليًا وخارجيًا بهدف خلق بيئة جاذبة لنمو أعمال التجارة الإلكترونية في السوقين المصرية والإفريقية.

وأضاف الجابري، منذ انطلاقها في مصر منذ 11 عامًا، تسعى جوميا دائما إلى توفير كافة الاحتياجات من سلع ومنتجات لعملائها عبر منصتها الرقمية بهدف التخفيف على العملاء في توفير سلع ومنتجات بأسعار تنافسية وجودة عالمية. والآن تتعاون جوميا مع راية للتجارة على توفير باقة من حلول الشراء بصورة آمنة وسريعة. وتعد الشراكة تجسيدًا لجهودنا التي تنطلق من الإيمان بأهمية تصدير المنتجات المحلية وتحفيز البائعين لعرض منتجاتهم وتسويقها في الدول الأجنبية، خاصة في إفريقيا، وكذلك مساهمة من جوميا في توفير العملة الصعبة للبلاد - مما يعود بالنفع على البائعين وأيضا على الدولة المصرية».

يذكر أن أولى المشروعات المشتركة بين الجانبين بدأت بإطلاق متجر راية شوب - ذراع بيع التجزئة لراية للتجارة - على منصة جوميا ليقدّم للمستهلك تجربة تسوق مميزة للأجهزة المنزلية والإلكترونية على المنصة من خلال راية، مع الاعتماد على جميع الخدمات اللوجستية لشركة جوميا من عمليات مخازن وتوصيل الأجهزة.

واستكمالًا لخطط التعاون الاستراتيجي بين راية وشركة جوميا، تمتد الشراكة على صعيد دولي إفريقي مركزه نيجيريا،التي تشهد حضورًا قويًا للشركتين، إذ بدأت راية أنشطة التوزيع والتجزئة وخدمة ما بعد البيع بنيجيريا منذ عام 2007 بينما بدأت جوميا بدأت تجارتها الإلكترونية بنيجيريا منذ عام 2012.

حلول رقمية

شراكة بين «فودافون مصر» و«المنصور للتطوير العقاري» لتوفير خدمات Triple Play في 7 مشروعات سكنية وسياحية

في إطار سعي «فودافون مصر» لتعزيز التحول الرقمي ونشر التقنيات الحديثة، وتقديم أفضل خدمات المجتمعات العمرانية، وفقًا لأحدث المعايير العالمية، وقعت الشركة شراكة مع شركة المنصور للتطوير العقاري، لتقديم أحدث الخدمات الرقمية المتكاملة "Triple Play"في المجتمعات السكنية التي تطورها الشركة.

وبموجب هذه الشراكة تقدم «فودافون مصر» خدمات Dual Play والتي تتضمن خدمة الإنترنت فائق السرعة، وخدمات التليفون الثابت، عبر كابلات الألياف الضوئية «الفايبر أوبتكس» بسرعات تصل إلى 300 ميجا في الثانية، في 7 مجتمعات سكنية تابعة لمشروعات المنصور للتطوير العقاري، وهي 9سايد 9 يارد، بيانستر، مكاني، أورينا، وجدران، تروجايت، و ترو.

قال المهندس كريم كامل، رئيس قسم خدمات الإنترنت الثابت والمجتمعات العمرانية في «فودافون مصر»، إن الشركة تولي اهتمامًا كبيرًا لتوفير حلول رقمية متطورة للمجتمعات العمرانية الجديدة، باعتبارها إحدى الشركات المرخصة التي يمكنها تقديم الخدمات للمجتمعات العمرانية المغلقة، وبفضل خبرتها الطويلة في مجال الاتصالات واستثماراتها في مجال البنية التحتية، مضيفًا أن «فودافون مصر» تسعى لتوفير كافة أنواع الخدمات الرقمية على أعلى مستوى من الجودة والكفاءة، وتتوسع في تقديم الخدمات التكنولوجية للقطاع العقاري وتلبية الطلب المتزايد في هذا المجال، يساهم في تحقيق رؤية مصر 2030.

كريم كامل: نتوسع في خدمات المدن الذكية ونقدم أحدث خدمات الاتصالات المتكاملة عبر كابلات الفايبر أوبتكس

وأكد أمجد منصور، الرئيس التنفيذي لشركة المنصور للتطوير العقاري، أن اختيار المنصور لـ «فودافون مصر» نابع من رؤية المنصور في تطوير نمط حياة يمزج الأصالة بالتطور وتوفير خدمات رقمية حديثة كجزء من نمط الحياة العصري، كما تعتبر شركة المنصور للتطوير رائدة في مجالها بخبرة أكثر من عشرون عاما حيث تقدم مشاريع مختلفة بمناطق عمرانية عديدة في القاهرة تمزج فيها الأصالة بالحداثة في نمط حياة عصري يوفر بنية رقمية قوية يمكن الاعتماد عليها في توفير حياة الرفاهية لعملائها، لهذا اتجهنا للشراكة مع فودافون مصر لتوفير خدمات البنية التحتية، حيث تتمتع الشركة بالخبرة والإمكانيات اللازمة لدعم رؤيتنا في تطوير المجتمعات السكنية في المنصور للتطوير العقاري، ويسعدنا أن نعمل معًا لتوفير تجربة عالية الجودة باستخدام أحدث التقنيات المتطورة التي توفرها «فودافون مصر».

حج استثنائي

السعودية: موسم الحج الحالي يشهد العودة لما كان عليه قبل جائحة كورونا

تكثف المملكة العربية السعودية من إجراءاتها في المسجد الحرام والمناطق التابعة له، خلال موسم الحج للعام الجاري 1444 هجريًا، من قبل الرئاسة العامة لشئون المسجد الحرام والمسجد النبوي ممثلة بوكالة الأمن والسلامة ومواجهة الطوارئ والمخاطر.

وتجري الرئاسة العامة لشئون المسجد الحرام والمسجد النبوي، خطط الأمن والسلامة في المسجد الحرام والمرافق التابعة خلال موسم الحج لعام 1444 هجرية، عبر منهجية نوعية تراعي نسب توافد الحجاج والزائرين، والتعاون المستمر مع الجهات الأمنية في ترتيب وتنظيم المصليات، وتحديد المداخل المخصصة بالتنسيق مع الحشود والتفويج، وتحديد كثافة توافد الحشود خلال أوقات الصلاة مع تقديم أفضل الخدمات.

أعرب رئيس شئون الحرمين الشريفين في السعودية، عبد الرحمن السديس، عن تفاؤله بموسم حج استثنائي ومميز وآمن.

وفي فبراير الماضي، أعلن وزير الحج السعودي، توفيق الربيعة، أن بلاده تتوقع استضافة أكثر من مليوني حاج خلال موسم حج 2023، بعد نحو شهر من إعلان المملكة عودة أعداد وأعمار الحجّاج لما كانت عليه قبل جائحة كورونا.

وأوضح وكيل الرئيس العام للأمن والسلامة ومواجهة الطوارئ والمخاطر، فايز بن عبد الرحمن الحارثي، أن خطط الوكالة تتضمن الخدمات والمواقف الإنسانية، والحرص على مساعدة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، والتأكد من سلامة طرق المشاة والأعمال الإنشائية، مع تطبيق خطة الطوارئ أثناء تقلبات الطقس والأحوال الجوية الممطرة، مشيرًا إلى جاهزية أكثر من 500 مراقب أمن وسلامة لحماية المرافق، وتنظيم الممرات الرئيسية، ومرافقة أصحاب الفضيلة من العلماء والمدرسين، والتأكد من وسائل السلامة وأنظمة الإطفاء داخل المسجد الحرام.

في السياق ذاته، أطلقت وزارة الصحة تصاريح مكاتب الحج الطبية الإلكترونية لحجاج الداخل والخارج، من خلال منصة صحة، لمواكبة التحول التقني الذي تشهده المملكة، بالتعاون مع شركة لين للأعمال.

وأوضحت الوزارة، أن هذه الخدمة تأتي تيسيرًا لممثلي مكاتب الحج الطبية، حيث تعتبر إحدى الخدمات التي تقدمها الوزارة؛ بهدف الإشراف ومتابعة أعمال مكاتب الحج الطبية، والتأكد من استيفاء كل المتطلبات الأساسية لتشغيلها بعد توفير الكوادر الطبية المؤهلة والتجهيزات، وتطبيق اشتراطات مكافحة العدوى، خدمةً لضيوف الرحمن وحفاظًا على سلامتهم.

كما دشنت السعودية مبادرة «طريق مكة» في 7 دول هي ماليزيا وإندونيسيا وباكستان والمغرب وبنجلاديش وتركيا وكوت ديفوار، بحسب وزارة الداخلية السعودية.

تهدف إلى المبادرة إلى استقبال ضيوف الرحمن، وإنهاء إجراءاتهم من بلدانهم بسهولة ويسر بدءًا من إصدار التأشيرة إلكترونيًا وأخذ الخصائص الحيوية مرورًا بإنهاء إجراءات الجوازات في صالة المبادرة بمطار بلد المغادرة بعد التحقق من توفر الاشتراطات الصحية، إضافة إلى ترميز وفرز الأمتعة وفق ترتيبات النقل والسكن في المملكة، وعند وصولهم ينتقلون مباشرة إلى حافلات لإيصالهم إلى مقار إقامتهم في مكة المكرمة والمدينة المنورة بمسارات مخصصة، في حين تتولى الجهات المختصة إيصال أمتعتهم إلى مساكنهم.

وأطلق وزير النقل والخدمات اللوجستية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق السعودية، المهندس صالح بن ناصر الجاسر، حملة «طرق متميزة آمنة» للعام الثالث على التوالي، التي تهدف لمسح شبكة الطرق ما بين المدن بما يسهم في رفع مستوى السلامة والصيانة على شبكات الطرق بالمملكة، وذلك تزامنًا مع موسم حج هذا العام.

وقال إن هذه الحملة تهدف إلى رفع كفاءة شبكة الطرق الطويلة ومستوى السلامة، وتوفير أفضل الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن القادمين عبر المنافذ البرية لأداء مناسك الحج وللمسافرين والزوار ومستخدمي شبكة الطرق؛ مشيرًا إلى المستهدفات الطموحة للإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي تستهدف تعزيز جودة الطرق ومعدلات والسلامة، والحفاظ على البنية التحتية وترسيخ ريادة المملكة عالميًا في ترابط شبكة الطرق.

مبادرة «طريق مكة» في 7 دول لإنهاء استقبال ضيوف الرحمن من بلدانهم بسهولة

وطالبت السلطات السعودية حجيج بيت الله، عند شراء ماء زمزم في موسم الحج 2023، بضرورة التوجه إلى الأماكن المعتمدة، مثل مركز خدمة العملاء والحصول عليها من هناك.

ووقعت وزارة الحج والعمرة السعودية، اتفاقية تعاون مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في مجال تحسين الخدمات المقدمة للحجاج القادمين عبر المنافذ الجوية بمنطقة مكة المكرمة. وتهدف الاتفاقية إلى تحسين الخدمات المقدمة لعموم الحجاج القادمين عبر المنافذ الجوية بمنطقة مكة المكرمة، من خلال تنفيذ مبادرة «حاج بلا حقيبة» التكاملية بين الطرفين، خدمة إضافية تهدف لاستلام أمتعة الحجاج من داخل صالات القدوم الدولي بالمطارات بعد إنهاء إجراءاتها الجمركية، وإيصالها إلى مساكن الحجاج في مكة المكرمة مباشرة، كما ستُسهم في تسهيل وإسراع إجراءات الحجاج من المطار إلى مساكنهم، والتي من المستهدف تطبيقها على عدد من الدول.

وأكدت وزيرة التضامن الاجتماعي المصرية، نيفين القباج، أنه تم الانتهاء من كافة التفاصيل الخاصة بموسم الحج للعام الحالي، مشيرة إلى أنه تم رفع درجة الاستعداد القصوى لتقديم أفضل الخدمات وتذليل أي عقبات لكي يؤدي حجاج الجمعيات الأهلية المناسك في سهولة ويسر.

وقالت الوزيرة إن بعثة حج الجمعيات الأهلية لهذا العام تضم 5250 حاجًا، حيث تقدم هذا العام ما يزيد على 22 ألف طلب لأداء المناسك من خلال الجمعيات الأهلية.

وأضافت الوزيرة أنه تم الانتهاء من التعاقد مع الفنادق ذات المستوى المتميز سواء في مكة المكرمة أو المدينة المنورة، كما تم التعاقد مع عدد من الفنادق، لإسكان حجاج الجمعيات على مراحل وفقًا لتفويج السفر والطيران.

وتابعت أنه تم التعاقد مع أكبر شركات النقل الجماعي في المملكة العربية السعودية؛ وذلك لنقل الحجاج خلال أداء المناسك في المشاعر المقدسة، بالإضافة إلى تخصيص مشرفين للعمل على متابعة الحجاج وتذليل أي عقبات قد تواجههم، وتم تخصيص مشرف لكل 46 حاجًا، فضلًا عن وجود الواعظين والواعظات ليقدموا كل المعلومات الدينية المطلوبة للحجاج خلال أداء المناسك والرد على كافة استفساراتهم.

ولفتت إلى أنه تم التنسيق مع البعثة الرسمية لوزارة الصحة والسكان لمتابعة الحالة الصحية لحجاج الجمعيات الأهلية خلال فترة تأدية المناسك، حيث تم إنشاء عيادة بمقر إقامة الحجاج لتوفير الرعاية الصحية لهم من قبل بعثة وزارة التضامن الاجتماعي.

من جانبها، أكدت سامية سامي، رئيس الإدارة المركزية لشركات السياحة بالوزارة ورئيس مكتب شئون الحج السياحي المصري ورئيس اللجنة العليا للحج والعمرة، بأن هناك لجان من الوزارة تم دفعها بجميع الموانئ البحرية والبرية بكل من مصر والأردن والسعودية بهدف استقبال حجاج السياحة المصريين والمتابعة المستمرة لهم والاطمئنان عليهم من خلال التواجد بخط سير رحلة الحج البرى بداية من ميناء نويبع البحرى مرورًا بكل من منافذ موانيء كل من العقبة الأردني وحالة عمار البري وصولًا بمكة المكرمة و المدينة المنورة.

وأكدت أن جميع اللجان تعمل على مدار اليوم وتقوم بالتنسيق والتواصل مع كافة الجهات المعنية في مصر والسعودية، وذلك حرصًا على تقديم كافة التسهيلات للحجاج وتوفير كافة سبل الراحة لهم وتذليل أى مشكلات أو عقبات أو صعوبات قد تواجههم وضمان وصولهم بسلامة الله للأراضي السعودية.

وأوضحت سامية سامي، أن هذا العام قد شهد عودة تنظيم رحلات الحج البرى بعد توقفه منذ عام 2019 بسبب أزمة فيروس كورونا، وأنه تم تخفيف القيود المفروضة على الحج البرى من قبل وزارة الصحة السعودية، بالإضافة إلى الضوابط الاحترازية التي تم اتخاذها من الجانب المصري لضمان سلامة الحجاج.

وقد تم تخصيص 4 آلاف تأشيرة للحجاج البري بما يعادل 25% من إجمالي تأشيرات الحج السياحي المصري، كما أنه تم إتاحة 105 أتوبيسات سياحية لاستخدامهم لنقل هؤلاء الحجاج حتى مقار إقامتهم بالأراضي السعودية، بعد القيام بالفحص السياحي والفني لتلك الأتوبيسات من قبل المختصين بالوزارة للتأكد من سلامتها وصلاحيتهم الفنية والسياحية قبل مغادرتهم للبلاد.

وزارة التضامن: رفع درجة الاستعداد القصوى لتقديم أفضل الخدمات وتذليل أي عقبات للحجاج المصريين

www.safqa.news

سياحة وفنادق

مصر تستهدف 30 مليون سائح بحلول عام 2028

وزير السياحة: نحتاج نصف مليون غرفة فندقية في 2028 مقابل إجمالي 230 ألف غرفة حاليا

توقع أحمد عيسي، وزير السياحة والآثار أحمد عيسى، أن تصل الحركة السياحية الوافدة لمصر خلال العام الجاري 2023 إلى 15 مليون سائح. وقال أن مصر استقبلت أكبر عدد من السائحين في تاريخها بنحو 1.35 مليون سائح خلال شهر أبريل الماضي، لافتًا إلى أنه العدد الأكبر الذي تستقبله مصر في شهر واحد.

وأشار الوزير إلى أن مصر استقبلت نحو 7 ملايين سائح خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الجاري، وتستهدف استقبال 15 مليون سائح حتى نهاية العام، ومن 18 إلى 20 مليون سائح خلال العام المقبل.

ومن ناحية أخري، كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن إيرادات مصر من السياحة بلغت 63.4 مليار دولار خلال السنوات العشر الماضية. وأوضح أن إيرادات السياحة سجلت نحو 5.1 مليار دولار خلال 2013/ 2014، ثم ارتفعت بنسبة 45.3% خلال 2014/ 2015 لتسجل 7.4 مليار دولار، لتنخفض بنسبة 48.9% خلال 2015/ 2016 لتبلغ 3.8 مليار دولار. وارتفعت قيمة إيرادات مصر من السياحة خلال 2016/ 2017 لتبلغ 4.4 مليار دولار بنمو 16.2% مقارنة بما تحقق 2015/2016، وقفزت خلال 2017/ 2018 بنسبة 123.9% لتسجل 9.8 مليار دولار .

ونمت إيرادات السياحة خلال 2018/ 2019 لتبلغ 12.6 مليار دولار بنمو 28.2% مقارنة بما تحقق 2018/2017، ثم انخفضت عام 2019/ 2020 لنحو 9.9 مليار دولار بتراجع 21.6%، ثم بنسبة 50.7% خلال 2020/ 2021 لتسجل 4.9 مليار دولار. وقفزت قيمة إيرادات مصر من السياحة بنسبة 121% خلال 2021/ 2022، لتبلغ 10.7 مليار دولار.

ولفت التقرير إلى أن عدد السائحين الوافدين إلى مصر سجل 90.1 مليون سائح على مدار الـ 10 سنوات الماضية ولفت التقرير إلى أن عدد الليالي السياحية التي قضاها السائحين الوافدين إلى مصر بلغ 917 مليون ليلة سياحية خلال الـ 10 سنوات الماضية.

وأشار التقرير الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء عن "المؤشر العام لباروميتر السياحة" إلى وجود نظرة تفاؤلية حول أداء قطاع السياحة والاقتصاد المصري.

وتستهدف مصر تحقيق نمو سريع في صناعة السياحة في مصر بنسبة تتراوح ما بين 25% - 30% سنوياً مما يساهم به ذلك نحو تحقيق مستهدفات الدولة المصرية من صناعة السياحة في مصر وهى الوصول إلى 30 مليون سائح بحلول عام 2028.

وكان وزير السياحة قد أكد أن مصر تحتاج نصف مليون غرفة فندقية في 2028، مقابل إجمالي 230 ألف غرفة تضمّها فنادق ومنتجعات البلاد بكافة تصنيفاتها في الوقت الراهن.

وتعمل الحكومة على عدة محاور تتمثل في إتاحة الوصول إلى المقصد السياحي المصري بصورة أكبر، ومضاعفة عدد مقاعد الطيران القادمة لمصر بالتعاون مع وزارة الطيران المدني، والعمل على تشجيع وتحسين مناخ الاستثمار السياحي في مصر، بجانب العمل على تطوير وتحسين التجربة السياحية.

كما تتضمن الاستراتيجية مسارات عمل عديدة منها أهمية استكمال تطوير البيئة التشريعية، والانتقال بالتطوير المؤسسي إلى مستويات أعلى، والتنسيق مع القطاع الخاص إلى آفاق أرحب، وإعادة توجيه برامج الإنفاق العام ومضاعفتها ورفع كفاءتها، بالإضافة إلى تعزيز سبل التعاون مع الوزارات والجهات المعنية، والاهتمام بملف التحول الرقمي بصورة أكبر.

وتركز مصر على 5 شرائح من السائحين وهم الذين يبحثون عن منتجات كل من السياحة الثقافية، وسياحة المغامرات، وسياحة الاستجمام، وسياحة العائلات، والسياحة الثقافية والترفيهية معاً، بالإضافة إلى السائحين الذي يبحثون عن التجربة السياحية المتكاملة ومتعددة التجارب والأنماط السياحية.

بحسب الموقع الرسمي لوزارة السياحة والآثار ، تضم مصر 2169 موقعا أثريا، منها 134 مفتوحا للزيارة، كما تضم 43 متحفا للآثار، منها 31 مفتوحا للزيارة، و479 مركز غوص وأنشطة بحرية. كما تضم مصر 1199 منشأة فندقية، منها 261 عائمة و235 صديقة للبيئة، و1325 مطعما وكافيتريا سياحية.

موديلات جديدة

وكلاء السيارات يطرحون موديلات 2024 في السوق المصري

طرح عدد من وكلاء السيارات موديلات 2024، بهدف جذب أكبر قدر ممكن من العملاء المحتملين، حيث طرحت مجموعة الأمل للسيارات الوكيل الحصري لعلامة بي واي دي الصينية، موديل 2024 من أيقونتها F3 سيدان العائلية الصغيرة بفئة واحدة من التجهيزات، ويتوفر موديل 2024 من السيارة المجمعة محليًا بمصانع الأمل في مصر، بناقل حركة الأوتوماتيك فقط بسعر رسمي 490 ألف جنيه.

تستمد سيارات بي واي دي F3 طاقتها من محرك 4 سلندر، سعة 1500 سي سي، بقوة 108 حصان عند 5800 دورة في الدقيقة، وعزم 145 نيوتن.متر عند 4800 دورة في الدقيقة. يتصل محرك السيارة موديل 2024 الجديدة بناقل حركة أوتوماتيك CVT من 6 سرعات، وتصل سرعة السيارة القصوى إلى 180 كم/ساعة.

شيفروليه الدبابة

كما طرحت المنصور للسيارات وكيل علامة شيفروليه الأمريكية، عدد من موديلات 2024، والتي اقتصرت على سيارات الاستخدام التجاري.

وكشفت الشركة عن أسعار شيفروليه الدبابة، والتي تقدم بخمس فئات من التجهيزات بأسعار رسمية تبدأ من 599.500 جنيه للفئة RT95-AC الأولى و606.800 جنيه للفئة الثانية المزودة بالكماليات.أما الفئة الأولى من RT95-B بوكس الدبابة تباع بسعر رسمي و553.000 جنيه و560.500 جنيه للفئة الثانية؛ فيما تباع الفئة RT95-Floor الدبابة بسعر رسمي 552.000 جنيه.

شيفرولية-جامبو

تتوفر شيفرولية الجامبو الجديدة بـ8 فئات بأسعار رسمية تبدأ من 831.500 جنيه للفئة VL01 NQR الشكل الجديد و780.500 جنيه للفئة NPR الثانية، و787.800 جنيه للفئة NPR بالكماليات. وتقدم الفئة NPR-AC من شيفرولية الجامبو بـ793.500 جنيه، والفئة NPR-AC بالكماليات بسعر 800.800 جنيه؛ بينما تباع الفئة QMR بـ723.500 جنيه، والفئة QMR بالكماليات بـ730.800 جنيه.وحددت المنصور سعر موديل 2024 من شيفرولية الجامبو NPR66F-RC ديزل بسعر رسمي 708.500 جنيهًا.

شيفرولية MOVE فان تتاح سيارة الركاب التجارية الوحيدة من شيفرولية الأمريكية في مصر، بفئتين من التجهيزات بأسعار رسمية تبدأ من 326.500 جنيه للفئة الأولى القياسية و368.500 جنيه للفئة الأعلى تجهيزا.شيفرولية MOVE فان الجديدة مزودة بباب خلفي جرار وزجاج خاص وتتسع مقصورتها إلى ثمانية ركاب.

تقدم نيسان صني 2024 في السوق المصري بسعر رسمي يبدأ من 485 ألف جنيه، 516 ألف جنيه للفئة الثانية، أما فئة السيارة الثالثة قدمت بسعر رسمي 537ألف جنيه، 551 ألف جنيه للفئة الرابعة الأعلى تجهيزاً

مصنع جديد

فورد تفتتح مصنعًا لإنتاج السيارات النظيفة في ألمانيا

افتتحت شركة فورد الأمريكية لصناعة السيارات، مصنعًا جديدا للسيارات الكهربائية في مدينة كولونيا غربي ألمانيا، يعد المصنع الجديد هو الأول للشركة الأمريكية داخل القارة العجوز، المخصص لإنتاج السيارات الكهربائية النظيفة.

يذكر أن المصنع الجديد الذي يحمل اسم «مركز فورد كولونيا للسيارات الكهربائية» تكلف ما يقرب من 2 مليار يورو تقريبًا.

قال رئيس مجلس الإدارة، ويليام كلاي فورد جيه آر، إن افتتاح المركز يمثل بداية لجيل جديد من عمليات الإنتاج النظيفة والسيارات الكهربائية في أوروبا.

وسيبدأ المصنع حاليا بإنتاج نماذج أولية على أن يتم البدء في الإنتاج المتسلسل في سيارات فورد طراز سترومر بحلول نهاية العام. وستبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع مستقبلا 250 ألف سيارة سترومر في العام.

من جانبه، أشاد المستشار الألماني ولاف شولتس باستثمار فورد في بلاده ووصف المصنع بأنه بمثابة نبأ سار لكولونيا وإنتاج السيارات في ألمانيا. كما أشاد هندريك فوست رئيس حكومة ولاية شمال الراين ويستفاليا (تقع بها كولونيا) بالخطوة التي اتخذتها الشركة الأمريكية.

وتواجه شركة فورد ضغوطا بعد أن خسرت من مكانتها في أعمال سيارات الركاب في أوروبا. وتحولت الشركة إلى مسار السيارات الكهربائية متأخرة. وكانت إدارة فورد أعلنت مؤخرا أنها ستنقل أجزاء من قسم تطوير السيارات في كولونيا إلى الولايات المتحدة وستقلل من عدد العاملين.

أحدث موديل

«عز العرب» تطرح DS4 الجديدة في مصر بسعر يبدأ من 1.55 مليون جنيه

كشفت مجموعة عز العرب وكيل سيارات DS الفرنسية في مصر عن أحدث موديل في قائمة طرازات DS الموجهة للسوق المصري، وهو موديل DS4 الذي تم الكشف عنه محليًا. وتأتي السيارة في اثنين من الفئات كالتالي:

الفئة الأولي

1550000

جنيه

الفئة الثانية

1650000

جنيه

وتتميز السيارة بمحرك سعة 1600 سي سي تيربو بقوة 215 حصان وناقل حركة أوتوماتيك من 8 سرعات. وتوفر 300 نيوتن متر من عزم الدوران عند 1900 لفة في الدقيقة. أول فئة بيرفورمانس لاين

تابلوه مطعم بألكانتارا، فرش داخلي مطعم بألكانتارا، عجلات 18 بوصة، مصابيح أمامية ليد ماتريكس، مرايا ضم كهرباء، كاميرا 360 درجة. كما تأتي بمقابض مخفية وحساسات للركن وعدادات رقمية ونظام ترفيهي بشاشة 10 بوصة وأبل كار بلدي لاسلكي وسقف بانوراما.

والفئة الثانية تحتوى لى فرش جلدي وتابلوه معظم بالجلد وسخانات كراسي كهربائية وعرض البيانات على الزجاج الأمامي ولمسات كرومية خارجية.

مصر للتأمين
MISR INSURANCE

عـربـيـتـــك فـي الأمـان

اشتري وثيقة تأمين السيارات من خلال التطبيق

بخصم

10%

Download on the App Store

GET IT ON Google Play

*تطبق الشروط والاحكام

www.misrins.com.eg MISRINSURANCEOFFICIAL رقم التسجيل الضريبي 404-008-260

للدفع بـ VISA MasterCard ميزة

19114

الاعلان حاصل على موافقة الهيئة العامة لرقابة المالية بتاريخ 13/06/2022

شركة لكفة مساهمة مصرية خاضعة لاحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وخاضعة عام لرقابة الهيئة العامة

مصر للمقاصة للتأمين

زهو
سأيوط
زهو أسيوط من مدينة مصر
16750 | madinetmasr.com
مدينة مصر
Madinet Masr
تأسست ١٩٥٩